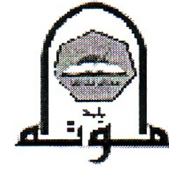


جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة .2003 – 2010

إعداد الطالب

ممدوح بريك محمد الجازي

إشراف

الأستاذ الدكتور فايز الزريقات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيـــــــة

جامعة مؤتة، 2011

الإهداء

إلــى

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدا الثاني ابن الحسين المعظم

حفظه ا .

وإلى

صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود (أسد السنّة)

حفظه ا .

ممدوح بريك الجازي

الشكر والتقدير

بداية أشكر ا سبحانه وتعالى على أن وفقني إلى إكمال هذا العمل، وعظيم الامتنان لأستاذي الدكتور فايز زريقات على ملاحظاته العلمية القيمة.

وأتوجه ببالغ الشكر والتقدير إلى الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة مؤتة على ما قدموه لنا من معارف ومعلومات أنارت طريق مستقبلنا في هذا المجال.

وأما أخي وصديقي العزيز عبدا الجازي فإن كلمة الشكر لن تعوضه على وقوفه إلى جانبي في الظروف الصعبة التي مررت بها وتشجيعه المستمر لي لمواصلة العمل والاستمرار في إعداد هذه الدراسة.

وأخيراً فإن كلمات الشكر لن تعبر عما تحملته والدتي من عناء وسهر لمتابعتي حتى أتمكن من إتمام الدراسة.

ممدوح بريك الجازي

فهرس المحتويات

الملخص

النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة .2003 – 2010

ممدوح بريك الجازي

جامعة مؤتة، 2010

تناولت الدراسة موضوعا هاما يقلق الدول العربية وخاصة الدول الخليجية منذ زمن بعيد ألا وهو النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء تحولات السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة بعد الحرب الأمريكية على العراق 2003 وتغير ميزان القوى في المنطقة، وظهور الدور الإيراني كقوة إقليمية جديدة تحاول فرض نفسها في المنطقة وملء الفراغ الإستراتيجي الذي تركته الحرب الأمريكية على العراق لتحقيق أطماعها وتوجهاتها التوسعية في المنطقة العربية خاصة في ضوء التحولات في السياسات الأمريكية التي بدأت في عهد بوش الابن وتبنيه إستراتيجية الحرب الاستباقيه إلى التحولات التي بدأت واضحة في تحركات السياسة الأمريكية في الإدارة الجديدة للرئيس أوباما والتي اتجهت في اتجاه مختلف يتمثل في التركيز على خط الانفتاح والتهدئة في المنطقة، بدءاً بالتطلع لفتح حوار شامل مع إيران يغطي كافة القضايا الإقليمية، وانتهاء بمحاولاتٍ متعددة لتحريك العملية السلمية في المنطقة، الأمر الذي فتح مجالا واسعا وإعطاء فرص متعددة لإيران لبسط نفوذها في المنطقة.

وقد وجدت الدراسة أن انتقال أمريكا إلى التعامل العسكري مع الأنظمة السياسية الأخرى كالعراق وأفغانستان بدلاً من الدبلوماسية، يقابله غالبا دبلوماسية ناعمة تجربها أمريكا مع النظام السياسي في إيران، مما أعطى إيران مركزا ونفوذا في المنطقة بالرغم من الشكاوي الكثيرة من دول جوار إيران وخاصة دول الخليج من التحدي والتهديد الإيراني لأمن وسلامة أقاليم هذه الدول، وأيضا بالرغم من الحملة الإسرائيلية في المنطقة والعالم من خطر سياسات النظام الإيراني وإقدامه على تعظيم قدراته العسكرية التقليدية وقدراته النووية .

Abstract

" Iranian influence in the Arab region in light of shifts in U.S. policy toward the region "

2003 - 2010

Mamdouh Break Al-Jazi

Mutah University, 2010

The study addressed an issue that concerns the Arab world countries , in particular the Gulf countries as for a long time the Iranian influence in the Arab region in light of shifts in U.S. policy toward the region after the American war on Iraq in 2003 and the change in the balance of power in the region, and the emergence of the Iranian role as a regional power that attempts to impose itself as a new itself in the region and fill the strategic gap left by the U.S. war on Iraq to achieve its ambitions and expanded orientations through the Arab region, especially in light of the Shifts in the American policy towards this region, that began in the reign of Bush the Son, who adopted a strategy of preemptive war to the changes that began to clear in the movements of U.S. policy in the new administration of President Obama and that are directed into a different direction which focus on the line of openness and calming the region down, beginning with the opportunity discussion with Iran that covers the whole regional issues until reaching many attempts to push forward the process of peace in the region which in turn gave Iran the opportunity to expand its control in the region .

The study found that the Americashift to the military processes with the other political systems such as Iraq and Afghanistan rather than diplomacy, is contrary to the fine diplomacy that America process toward the political system in Iran , this in turn gave Iran the opportunity a position of control in the region despite the many complaints of the neighborhood countries and in particular complaints from the gulf countries regarding the Iranian challenges and threats for the safety of the regions of these countries , Iran goes on its policies despite the Israeli monitions for the region and the world as a whole for the threat of the Iranian threats and building its military capabilities specially its nuclear power .

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1 .1 خلفية الدراسة:

شهدت منطقة الخليج العربي منذ مطلع العصر الحديث صراع قوى أجنبية عديدة من أجل السيطرة عليها وجعلها مراكز نفوذ ضـمن مخططـات اسـتعمارية تستهدف الوجود العربي فيها. وإن رسم خارطة بيانية لاندفاع القوى الأجنبيـة فـي المنطقة يؤشر إلى محورين، الأول: فارسي والثاني: أوروبي مـع تـداخل هـذين المحورين ضمن دائرة واحدة يعمل الفرس على إشغالها كليا عن طريق التحالف مع أية قوة أوروبية تزحف نحو الخليج العربي للسيطرة عليه وضرب الـدول العربيـة فيه، وعندما يتحقق ذلك يترك للفرس الفرصة للهيمنة على المنطقة.

ففي مطلع القرن السادس عشر اندفع البرتغاليون نحو البحار العربية للـتحكم بها وغلق منافذ التجارة العربية بين الشرق والغرب كجزء من خطة تستهدف إقامة إمبراطورية استعمارية برتغالية، فكان احتلال جزيرتي هرمز وقـشم ثـم فـرض السيطرة على موانئ الخليج العربي في كلا ساحليه خلال العقود الأولى من القـرن السادس عشر.

إن التحرك البرتغالي كان يقابله تحرك فارسي ،حيث أن الأسرة الصفوية التي تسلمت السلطة في بلاد فارس سنة 1500، بدأت في تنفيذ سياستها التوسعية فالتقت التطلعات الفارسية مع الغزو البرتغالي وتوجت بمعاهدة تحـالف عـسكري للعمـل المشترك بهدف السيطرة على الخليج العربي سنة 1515. ومـع اسـتمرار وجـود البرتغاليين قوة أوروبية كبرى في الخليج العربي طيلة القرن السادس عـشر فـإن تحالف الفرس معهم كان قائما، غير إنه في مطلع القرن السابع عشر ظهرت هولندا وبريطانيا قوى جديدة في المنطقة، الأمر الذي أوجد متغيرات في التعامل الـسياسي الفارسي، حيث حاول الشاه عباس الأول (1587-1629) استثمار الوضع الجديـد للضغط على البرتغاليين كي ينسحبوا من البحرين ليكون بديلهم في احتلالها، فكـان ذلك بداية لنهاية التحالف الفارسي البرتغالي وعلامة بدء تحالف إنجليزي. وتـشكل

سنة 1622 دخول البرتغاليين في مرحلة انهيار نفوذهم في الخليج العربـي، حيـث سقط معقلهم الرئيس "هرمز"على أثر عمل عـسكري فارسـي إنجليـزي مـشترك (نورس، 1982ص 7-8)

لقد كانت ثمار تحالف الفرس مع الإنجليز احتلالهم لجزر البحرين وهرمـز وقشم، غير إنه مع تصاعد التنافس الاستعماري في منطقة الخليج العربـي خـلال القرن الثامن عشر،تصاعدت المواجهة العربية لمخاطر الاحتلال الأجنبـي ،فـتمكن سلطان بن سيف إمام مسقط من تحرير البحرين من الاحتلال الفارسي سنة 1717، كما تصدى عرب مسقط للفرس في سنة 1720 فحرروا جزيرة قشم وجزر أخـرى في الساحل الشرقي للخليج العربي .(نورس، 1982 ص 107)

بينما حسمت بريطانيا الصراع الأوروبي لمصلحتها مباشـرة تحـت شـعار القضاء على القراصنة، وهاجمت السواحل العربية للخليج وعدن ومـوانئ الـيمن، وقامت بين عامي 1810- 1820 بغزو رأس الخيمة (معقل القواسم) والقضاء عليه، واستمرت في مواجهة أية محاولة للنفوذ في منطقة الخليج العربي حتى عـام 1945 حيث إن الخريطة السياسية العالمية قد تغيرت مع ظهور قوتين جديدتين على الساحة الدولية هما: أمريكا والاتحاد السوفيتي، وبدأ النفوذ البريطاني ينحسر بعد خروجهـا من الحرب العالمية الثانية ضعيفة منهمكة بالرغم من انتصارها في الحرب، حيـث استغلت الولايات المتحدة ضعفها في زيادة نفوذها في منطقة الخليج العربي تحـت المظلة البريطانية، وفي عام 1957 عقدت بريطانيا "اتفاقية الإنكلـو – الأمريكيـة "الخاصة بالعمل بالخليج وهي التي أسفرت عن تراجع بريطانيا عن مناطق نفوذهـا السابقة لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية لقاء حماية الولايات المتحـده لمـصالح البريطانية فيها، وفي كانون الثاني /يناير1968 أعلنت بريطانيا عن نيتها للانسحاب من شرق السويس في فترة أقصاها نهاية 1971 (مشكور ،1993ص 18-20).

وكان أولى ملامح الخطط الأمريكية، في مرحلة ما بعد فيتنام ،ظهـرت فـي إعلان الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) في جزيرة "إغوام "في المحيط الهـادي تموز عام 1969 تصميم الولايات المتحدة على إتباع سياسة جديدة ترتكز على دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة؛ لتأخذ على عاتقها دوراً رئيسا في قمع المتمردين

وتخفيف العبء عن واشنطن، أي المشاركة الإقليمية والحد من الدور المباشر.وبـدأ النفوذ الأمريكي في الخليج في تطبيق هذه السياسة وذلك بإعطـاء إيـران الـدور العسكري في الحفاظ على الأمن خاصة بعد احتلالها لجزيـرة أبـو موسـى بعـد الانسحاب البريطاني من الخليج، وبالرغم من تحول السياسة الأمريكية فيمـا بعـد واعتمادها على مبدأ جديد هو: "نظرية الدعامتين "في الخليج وهو إشـراك إيـران والسعودية لضمان أمن واستقرار المنطقة من خلال تحقيق التوازن بينهما .(مشكور، 1993ص 21)

إلا إن الأحداث التي حصلت عام 1973، حين اندلعت حرب تـشرين الأول /أكتوبر بين العرب وإسرائيل وما رافقها من اتخاذ منظمة الدول العربية المـصدرة للنفط (الأوبك) بقرار حظر النفط عن الدول الغربية، الأمر الذي ولّد قناعـة عنـد الأمريكيين من أنه لابد من أتباع سياسة جديدة تؤمن الحفاظ على منابع الـنفط فـي الخليج والمتمثلة في التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، وخاصة مع انـدلاع الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، وما تبعها من الحرب العراقية – الإيرانيـة وحرب الخليج الثانية من جانب، ومحاولة إيران خاصة بعد استغلالها نكسة تـشرين الأول للدول العربية من إسرائيل واحتلالها بقية جزر الإمارات، وزيـادة أطماعهـا وتوجهاتها في الخليج العربي، الأمر الذي كثف الوجود الأمريكي في المنطقة.

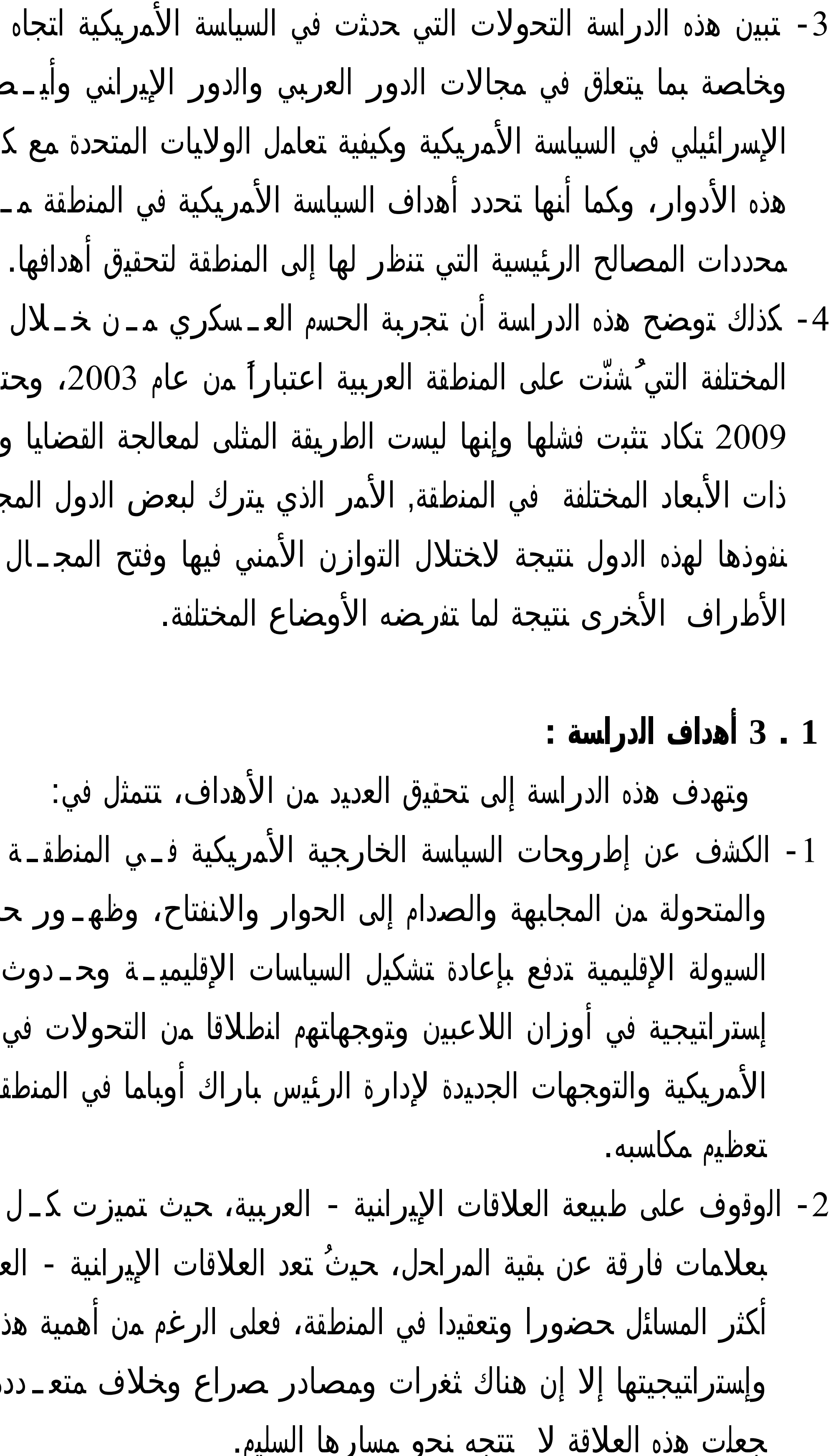
ولهذا تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم عرضة للأطماع، لأنهـا تحتوي على مخزون كبير من الثروات الطبيعية، وبسبب طبيعة الموقع الإستراتيجي الذي تمتع به، لذا ستبقى ذات مكانة بارزة في الإستراتيجيات الدولية على مختلـف الصعد ومحط اهتمام كبير من المفكرين والمحللـين الإسـتراتيجيين. إن الأطمـاع الإيرانية في المنطقة العربية تعود إلى بداية القرن السابع عشر عند محاولتهم احتلال البحرين ثم انسحابهم منها بعد التفاهم الانجليزي الإيراني، وما زالت إيـران تهـدد باحتلال البحرين علاوة على احتلالها الجزر العربية الإماراتيـة، ولـذلك سـتبقى التوجهات والأطماع الإيرانية في المنطقة العربية مستمرة وموجـودة خاصـة وان الجمهورية الإسلامية تعتمد في توجهاتها السياسية علـى الأيديولوجيـة الإسـلامية الهادفة إلى تصدير الثورة التي أسسها واعتمدها الخميني وورثها إلى ساسة الفكـر

الإيراني لتبقى حية في فكرهم لتحقيق الأهداف السياسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأمر الذي ترك تأثيرا كبير واضحا على العلاقات العربية - الإيرانية وجعلها في حالة من التوتر والتقلب والتنافس في معظم فتراتها ومراحلها.

1 . 2 أهمية الدراسة:

1- تنطلق أهمية موضوع هذه الدراسة في تناوله لقضية هامة تعد من أكثر الموضوعات حساسية وتعقيدا، فإيران الجارة التاريخية التي رافقت العرب في مراحل تاريخها المختلفة، وهناك تأثير جغرافي وديمغرافي بين الحضارتين العربية والفارسية، فكان بروز ازدياد نفوذ إيران في المنطقة العربية لا يظهر إلا عقب تفكك الحضارة العربية وتمزقها لأي سبب كان، وهذا ما أكدته الأحداث التاريخية في الماضي وما يشهده الواقع على الساحة، ونظرا لأهمية المنطقة التي يتجاور فيها العرب مع إيران باعتبارها منطقة غنية بموارد الطاقة مما يجعلها هدفا دائما لتصارع المصالح وتلاقي التحالفات الدولية، ولأن مصير هذه المنطقة يكاد يتقرر وفقا لأسلوب إدارة العلاقات العربية – الإيرانية فإن ذلك جعل المخططون الإستراتيجيون في كل من واشنطن وتل أبيب يعملون على توجيه هذه العلاقة وإدارتها على نحو سلبي، بما يخدم مصالحهم، فتراهم تارة يعرقلون أي تقارب عربي – إيراني من جهة، وتارة أخرى تشهد تحولات في سياستهم اتجاه إيران مما يترك لها فرص الخيارات المختلفة بشكل يخدم مصالحهم .

2- وتكمن أهمية الدراسة في الكشف عن خلفية الطموحات والتوجهات الإيرانية سواء المذهبية أو القومية في المنطقة العربية في العصر الحديث، مع الإشارة في هذا الموضوع إلى التحولات السياسية الأمريكية اتجاه المنطقة، الأمر الذي فتح المجال أمام الدور الإيراني في البروز واستغلال الأحداث والاستفادة منها ومن الفرص والخيارات المختلفة التي أتاحتها لها الإدارة الأمريكية في مرحلة من مراحل الأحداث المختلفة التي شهدتها المنطقة .



3- تبين هذه الدراسة التحولات التي حدثت في السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة، وخاصة بما يتعلق في مجالات الدور العربي والدور الإيراني وأيضا الدور الإسرائيلي في السياسة الأمريكية وكيفية تعامل الولايات المتحدة مع كل دور من هذه الأدوار، وكما أنها تحدد أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة من خلال محددات المصالح الرئيسية التي تنظر لها إلى المنطقة لتحقيق أهدافها.

4- كذلك توضح هذه الدراسة أن تجربة الحسم العسكري من خلال الحروب المختلفة التي ُشنّت على المنطقة العربية اعتباراً من عام 2003، وحتى عام 2009 تكاد تثبت فشلها وإنها ليست الطريقة المثلى لمعالجة القضايا والأزمات ذات الأبعاد المختلفة في المنطقة, الأمر الذي يترك لبعض الدول المجاورة مد نفوذها لهذه الدول نتيجة لاختلال التوازن الأمني فيها وفتح المجال لمصالح الأطراف الأخرى نتيجة لما تفرضه الأوضاع المختلفة.

1 . 3 أهداف الدراسة :

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف، تتمثل في:

1- الكشف عن إطروحات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، والمتحولة من المجابهة والصدام إلى الحوار والانفتاح، وظهور حالة من السيولة الإقليمية تدفع بإعادة تشكيل السياسات الإقليمية وحدوث تغيرات إستراتيجية في أوزان اللاعبين وتوجهاتهم انطلاقا من التحولات في السياسة الأمريكية والتوجهات الجديدة لإدارة الرئيس باراك أوباما في المنطقة ومحاولة تعظيم مكاسبه.

2- الوقوف على طبيعة العلاقات الإيرانية - العربية، حيث تميزت كل مراحلها بعلامات فارقة عن بقية المراحل، حيثُ تعد العلاقات الإيرانية - العربية من أكثر المسائل حضورا وتعقيدا في المنطقة، فعلى الرغم من أهمية هذه العلاقة وإستراتيجيتها إلا إن هناك ثغرات ومصادر صراع وخلاف متعددة ومعقدة جعلت هذه العلاقة لا تتجه نحو مسارها السليم.

3- التعرف على أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة العربية وما تحمله من أطماع وتوجهات في منطقة الخليج العربي، وما تهدف له من خلال سعيها إلى استعادة الهيمنة والنفوذ الذي فقدته في أواخر السبعينات من القرن الماضي، في ظل إيديولوجيتها القائمة على تصدير الثورة والنموذج الإسلامي الثوري إلى الدول المجاورة .

4- الوقوف على طبيعة التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية المتمثلة في استمرار احتلالها للجزر الإماراتية العربية وزيادة مدها الشيعي في المنطقة ومحاولاتها على تعميق الانقسام بين المحاور العربية سواء بدفع بعض الفصائل الإيديولوجية لخلق أجواء التوتر ومظاهر الانقسام والتشرذم في المنطقة، أو من خلال إصرارها على تطوير طموحاتها النووية وقدراتها العسكرية المختلفة؛ لتكون مصدر التهديد الرئيس للدول العربية والإقليمية في المنطقة، بالإضافة إلى معرفة الموقف الأمريكي من بروز وازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة خاصة في الجوانب المتعلقة في الملف النووي الإيراني وعلاقتها مع الحركات الراديكالية في المنطقة.

1 . 4 مشكلة الدراسة:

إن لإيران حدودا برية مع العراق، فضلا عن دول أخرى مثل أفغانستان وباكستان وبعض الجمهوريات السوفياتية السابقة، وكما أن لها حدودا بحرية ممثلة بالخليج العربي وبحر عُمان وبحر قزوين ومؤدى هذا الجوار العربي لإيران فضلا عما إذا ما تمكنت من حيازة السلاح النووي فإن أي دور محوري للنفوذ الإيراني سوف يشكل خطراً على الدول العربية وإسرائيل التي لا تعترف أصلا بوجودها وكما أنها سوف تبتز الدول الصغيرة المجاورة لها في المنطقة، وربما قد تمنع الولايات المتحدة من الوفاء بوعودها بتوفير ضمانات أمنية لدول المنطقة أو حتى بسط نفوذها على الخليج العربي، وقد تشجع إيران النووية كذلك على إثارة قلاقل سياسية في مختلف أرجاء الشرق الأوسط. وعلى الأخص في الدول العربية التي تضم أقليات شيعية كبيرة.

وكما تواجه الدول العربية الخليجية مشاكل تقليدية شتى مع إيران التي تستغل بمهارة ضعف قدرة هذه الدول على ممارسة الدفاع عن النفس، فقد احتلـت إيـران الجزر الإماراتية الثلاث: وهي (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنـب الـصغرى)، وهي تنازع العراق حدوده البحرية وسلطة السيادة على شط العرب وبعض حقـول النفط الجنوبية، كما أنها تثير من حين لآخر مشاكل تتعلق باستغلال حقول الغاز في قطر والكويت، بدعوى أن الخزانات الجوفية لهذه الحقول تدخل ضمن أراضـيها أو مياهها الإقليمية، وهي تقوم في معظم الأوقات بممارسة أعمال الشرطة البحرية في الخليج العربي، مستخدمة في ذلك القوارب الصغيرة والـزوارق البحريـة الخفيفـة التابعة للحرس الثوري الإيراني، وهي تهدد كلما تأزمت الأمور مع الولايات المتحدة بأنه سترد بضرب مصالح الولايات المتحدة في الخليج العربي وهو ما يمثل تهديـدا غير مباشر لدول الخليج العربي، وخصوصا الدول الصغيرة منها.

فإيران استطاعت مد نفوذها إلى العراق، من خلال الارتباط بالقوى الشيعية هناك وباعتراف الولايات المتحدة بهذا النفوذ، ولهذا فإن التحولات التي حدثت فـي السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة، وانتقالها من التعامل العسكري إلـى الدبلوماسـية واستخدام القوه الناعمة معها، علاوة على التورط الأمريكي في أفغانستان والعـراق وتغير ميزان القوى في المنطقة أتاحت الفرصة لإيران لزيادة نفوذها في المنطقـة، وخاصة أن إيران ترتبط بالقوى الشيعية الممتدة في دول الخليج العربـي، وتـرتبط بعلاقة قوية مع سوريا، وتدعم الحركات الراديكالية المتمثلة في حزب ا في لبنان، وحركة الحوثيين في اليمن، وحركة حماس في قطاع غزه الذي أصبح بدوره مجالا للنفوذ الإيراني لمواجهة إسرائيل عندما تتطلب الحاجة والمصلحة لذلك، ومن خلال هذه الأدوات استطاعت إيران تقويض السياسة الأمريكية وجعلها تعترف بحق إيران في تطوير قدراتها النووية، ولذلك فإن استمرار هذه التحولات في السياسة الأمريكية في المنطقة واعتمادها على استخدام القوة الناعمة والدبلوماسية مع إيران فإن إيران ستقوم باستغلال كافة الفرص والخيارات التي تتيحها لها هذه التحولات في الـسياسة الأمريكية لتطوير قدراتها النووية والعسكرية التقليدية وزيـادة دعمهـا للحركـات الراديكالية والقوى الشيعية في المنطقة العربية ،الأمر الذي سوف يشكل خطرا على

الدول العربية والخليجية خاصة وأن هذه الدول تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية لحمايتها.

1 . 5 منهج الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة منهجين، من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف السالف ذكرها. وهما:

1- **المنهج التاريخي:** حيث استخدمت الدراسة هذا المنهج من أجل تتبع الأحداث التاريخية المختلفة التي مرت بها العلاقات الإيرانية - العربية منذ حدوث الثورة الإيرانية عام 1979 ولغاية الوقت الحاضر، فالمنهج التاريخي يرى في الروابط والعلاقات التعاونية أو الحروب والصراعات والأحقاد التاريخية هي القوى الرئيسية التي تتحكم في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية للدول. وبالتالي فإن هذا المنهج يتيح القدرة على معرفة الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو فشل قادة الدول في إتباع سياسة خارجية في وقت ما، ثم استخلاص مغازٍ أو دلالات عامة لأنماط السلوك الخارجي لمختلف الدول.

2- **المنهج التحليلي النظمي:** كما استخدمت هذه الدراسة هذا المنهج من أجل تفسير وتحليل مظاهر السلوك الخارجي وتوجهات السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية المتمثلة في بسط نفوذها في المنطقة العربية في ظل تحولات السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة، من خلال الاعتماد على آراء الكثير من المتخصصين في الحقول المتعددة في مجال العلاقات الدولية والعلوم السياسية للوصول إلى التحليل الدقيق والعميق من خلال معرفة الأفعال السلوكية الناتجة عن المتغيرات الداخلية والخارجية، فالمنهج التحليلي النظمي يقترب كثيرا من تفسير آلية السلوك الخارجي، فالسياسة الخارجية، هي عبارة عن أفعال سلوكية تقدم عليها لإنجاز أهداف محددة، وهذه الأفعال السلوكية ناجمة عن متغيرات داخلية وأخرى خارجية إما للرد على مواقف معينة، أو إنها تسعى لإنجاز أهداف محددة. ووفقا لهذا المنهج فإن السياسة الخارجية عبارة عن فعل واستجابة، أو سبب ونتيجة، أو سلوك وسلوك مقابل.

1 . 6 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما هي طبيعة العلاقات العربية الإيرانية ؟

2- ما هي أهم التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية ؟

3- كيف أدت التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المنطقة العربية في بروز الدور الإيراني في المنطقة وازدياد نفوذه ؟

1 . 7 مفاهيم الدراسة:

1 . 7 . 1 النفوذ:

في علم الاجتماع النفوذ أو السلطة تعني: امتلاك قوة اجتماعية ضمن نـسيج العلاقات الاجتماعية يمكن المرء من تنفيذ رغبته مهما كانـت مـدى شـرعيتها أو مطابقا للقوانين الاجتماعية، "مـاكس فيبـر" فـي المبـادئ الأساسـية فـي علـم الاجتماع يعرف النفوذ:

"نقصد بالنفوذ كل فرصة أو إمكانية ضـمن العلاقـات الاجتماعيـة، تـسمح للشخص بتنفيذ رغبته الخاصة، حتى لو كانت ضد مقاومة ما، وبغض النظر عـن أساس هذه الفرصة".

شهدت النقاشات الفلسفية الاجتماعية مؤخرا جـدلاً حـول مـصطلح النفـوذ والسلطة، يتركز حول قضية الطبيعة التحجيمية أو التمكينية للنفوذ. بعض المـدارس ترى النفوذ والسلطة على أنها أشكال من القيود على تصرفات الإنسان، وفي نفـس الوقت هي ما يجعل الفعل ممكنا، حتى ضمن نطاق ضيق. معظم هذا النقـاش نـتج عن أعمال للفيلسوف" ميشيل فوكو"، الذي يقول مثل" مكيافيللي" بأن النفوذ "منـصب إستراتيجي معقد في مجتمع معين (بنية اجتماعية). كان مصطلح "فوكـو" بطبيعتـه البنيوية يتضمن كلا الجانبين التمكيني والتحجيمي، ويناقش" أنتوني غيـدنز"بـشكل خاص في أعماله الجانب التميكيني للنفوذ، ويرى أن ممارسـة النفـوذ لا تحتـاج بالضرورة لممارسة إكراه (coercion) عن طريق القوة أو التهديد، لذا فإن النفـوذ

يتضمن كلا القوتين الفيزيائية والسياسية، بما فيها الكثير من أشكال القوة التي تندرج تحت مصطلح (النفوذ). في الكثير من الأحيان يطلق على "النفوذ" اسم" تأثير "مع أن بعض المؤلفين يعتبرون التأثير مصطلح أكثر عمومية في حين أن النفوذ هو ممارسة قصديه للتأثير على شخص معين.(موسوعة ويكيدا الإلكترونية، 2011)

1 . 7 . 2 السياسة الخارجية:

هي مجموعات الأفعال وردود الأفعال الرسمية التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة لتلك الدولة. (الرفوع، 2009 ص 19).

1 . 7 . 3 الإيديولوجيا:

هي من أعقد وأغنى المفاهيم الاجتماعية، ويعتبر "كارل مانهايم" أن هناك صنفين من الإيديولوجيا: المفهوم الخاص والمفهوم الشامل، فالإيديولوجيا بمعناها الخاص: هي منظومة الأفكار التي تتجلى في كتابات مؤلف ما، تعكس نظرته لنفسه وللآخرين، بشكل مدرك أو غير مدرك .أما الايدولوجيا بمعناها العام: فهي منظومة الأفكار العامة السائدة في المجتمع .(المخادمي، 2005 ص 219)

1 . 7 . 4 الثورة الإسلامية في إيران:

هي الثورة التي حصلت في إيران عام 1979 بقيادة آية الله الخميني،حيث تركزت المعارضة لشاه إيران على ثلاث مجموعات رئيسة، العلماء، والمنظمات الفدائية والأحزاب وعدد كبير من المثقفين. إلا أن رجال الدين كانوا هم الذين لعبوا الدور الأكثر أهمية وتصرفوا كأوصياء على النظام السياسي الجديد ودعوا للحركية السياسية. وساعدت العديد من العوامل على قيام الثورة، من بينها كراهية الناس للشاه، والولايات المتحدة الأمريكية. كما كان لسياسة حقوق الإنسان في إدارة الرئيس "جيمي كارتر" في عام 1979 أثر بالغ الأهمية، مما زاد في منع النظام من إخماد الثورة أثناء بداية انطلاقها عام 1978؛ قاد الإمام آية الله الخميني، وهو بعمر

75سنة الثورة، واعتمد الإمام كثيرا على الإسلام التغييري لتنشيط الحركة الثورية وتحطيم سلالة البهلوي، كان ظهوره كزعيم غير متنازع عليه للحركة الثورية مفاجأة رئيسه، وقد بقي في المنفى لـ 13سنة عندما بدأت الانتفاضة السياسية في إيران.آية ا الخميني كان الزعيم الأكثر تأثيراً، فوحد قوات المعارضة المتنوعة وخلع الشاه، دعمته الطبقة المتوسطة التقليدية، خصوصا البازار، لأنه أيد حق الملكية الخاصة والقيم الإسلامية، ودعمته الطبقة المتوسطة الحديثة كقومي أحيا تراث" محمد مصدق" الذي ركز على محاربة التدخل الخارجي، كما لبت الطبقات العاملة نداءه للعدالة الاجتماعية، أما المزارعون فاعتقدوا بأنه سيقيم البنية التحتية المطلوبة للزراعة. واستخدم آية ا الخميني رموزا دينية في تعبئة الناس مثل الاستشهاد وشهر رمضان وحول عاشوراء إلى مظاهرة سياسية، وسيطر الإمام على قيادة المعارضة السياسية، فوصلت دعوته إلى كلّ الطبقات الاجتماعية، كانت حركة 1979 ثورة سياسية أدت إلى إسقاط نظام الشاه، بعد الثورة في عام 1979، وتم بعد ذلك إعداد الدستور الجديد لإيران،المتضمن ولاية الفقيه وأحكام الإسلام، ونشأت مراكز قوى جديدة: مثل المجلس الثوري الإسلامي والحكومة الثورية المؤّقتة والحزب الجمهوري الإسلامي وغيرها من المؤسسات الثورية الإسلامية (الموصللي، 2004 ص200-201).

1 . 7 . 5 الشيعة:

الشيعة في لغة العرب:هي المشايعة والمناصرة والموالاة، أي الأتباع والأنصار، وغلب الاسم على من والى الإمام علي بن أبي طالب رضي ا عنه وأهل بيته الأشراف، حتى صار اسما خاصاً لهم (الشيعة).

والشيعة اصطلاحا:هم أتباع علي- علية السلام- أي من شايع عليا أو قدمه على أصحاب رسول ا علية- صلى ا علية وسلم- واعتقد إنه الإمام من بعده بوصية مباشرة منه- صلى ا علية وسلم- وبإرادة إلهية .(الموسوي، 2002 ص11-12)

1 . 7 . 6 الإستراتيجية:

تعني فن القيادة في الحرب الشاملة على مستوى الدولية، حيث تنسق الخطط العسكرية مع الخطط الاقتصادية والإعلامية والسياسية، وتوصف بأنها الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة، والإستراتيجية من الناحية السياسية، هي تحديد الأهداف، وتحديد القوة الضاربة، وتحديد الاتجاه الرئيس للحركة. (المخادمي، 2005 ص 219)

1 . 7 . 7 النخبة الحاكمة:

تعرف النخبة بأنها: مجموعة أو فئة قليلة من الناس يحتلون مركزاً سياسياً واجتماعياً مرموقاً، كما يطلق التعبير على مجموعة تفوقت أو اكتسبت شهرة في مجال معين وتجمع هذه الفئة أعظم الكفاءات في مجال تخصصها.

والمصطلح تعبير عن الامتياز والقيادة في المؤسسة أو في المجتمـع وفـي المجال السياسي يرتبط بمفهوم الأرستقراطية وبطولة دور الفرد في التـاريخ علـى حساب المجموع، وفي المجتمعات التي تسود فيها المنافسة الحـرة يكفـل الحـراك الاجتماعي صعود الفرد إلى مراكز مرتفعة وينجحون بذلك فـي الانـضمام إلـى الصفوة التي يعترف بها المجتمع أو جانب منه.

وفي مجال الاجتماع والسياسة انتقل المعنى عند "باريتو "تحت تأثير من التعبير عن نقاوة الأشياء إلى التعبير عن شهرة الأفـراد والجماعـات واحتلالهـا مكـان الصدارة. (أبو إصبع، 1999ص 26)

1 . 7 . 8 حزب ا :

هو الحركة الأصولية الرائدة في لبنان، ظهر نتيجة لتقارب مصالح شيعة لبنان مع السياسة الخارجية الإيرانية، فقد ظهر علناً بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام 1982، يمكن أن ترجع أصول نشأته إلى عدة ناشطين شيعة استاؤوا من برنامج عمل الإمام" موسى الصدر" في الستينات، اعتبر "محمد حسين فضل ا "المرشد الروحي للحزب، فبعد عمله النشيط في العراق، استقر فضل ا في(النبعة)،

وهي ضاحية لبيروت وروج لرؤيته الإسلامية عبر عصبة التآخي. أقنعته الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979 بصحة مفهوم ولي الفقيه كنموذج للنظام السياسي، وبالتالي ضرورة تأسيس دولة إسلامية. (الموصللي، 2004 ص254)

1 . 7 . 9 حماس :

حماس هي: اختصار لحركة المقاومة الإسلامية في فلسطين، نشأت في أوائل الثمانينات، وطور الإخوان المسلمون في فلسطين، مركزهم في الجامعة الإسلامية في غزة واشتبكوا بشكل مستمر بالقوات العلمانية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أصبح الشيخ أحمد ياسين زعيم المقاومة الإسلامية، وسجن لعدة سنوات في سجن الاحتلال الإسرائيلي، أما برنامج الإخوان في المناطق المحتلة الإسرائيلية منذ 1967 فيدور حول الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي من خلال العودة إلى القيم والمعيشة الإسلامية الأصيلة بداية من الكفاح المسلح العلني. عندما بدأت الانتفاضة في عام1987 أصبحت حماس منظمة الإخوان التي شاركت في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، فأطلقت الهجمات العسكرية ضد الإسرائيليين والدولة الإسرائيلية، كما أصبح لها شعبية كبيرة بسبب إقامتها للعديد من المؤسسات الاجتماعية التي أسستها لخدمة حاجات الناس، علاوة على ذلك، رفضت حماس السلام العربي – الإسرائيلي وبذلت أقصى جهودها لإسقاطه، و لدى حماس العديد من المكاتب في كافة أنحاء عواصم العالم الإسلامي، في دمشق، وعمان، وطهران وفي أماكن أخرى. (الموصللي، 2004 ص 242)

1 . 7 . 10 حركة الحوثيين:

تعود إلى جماعة سياسية شبه عسكرية إلى اتحاد الشباب المؤمن التي أنشأت في منتصف 1990 بقيادة "حسين بدر الدين الحوثي"، وسعى هذا الحزب إلى إحياء الزيدية، وهي الطائفة الشيعية التي تتضمن مبادئ الاعتقاد بأن أحفادا فقط للنبي محمد صلى ا علية وسلم يمكّنهم من مشروعية الحكم الإسلامي، و تحدث حسين

الحوثي على نحو متزايد ضد الدولة، وعقد الفريق الشامل المناهضة للحكومة والمظاهرات المناهضة للولايات المتحدة.

وحركة الحوثي توجه أنصارها من سكان الشيعة الزيدية في شمال اليمن وتنشط بشكل رئيس في محافظات صعده وعمران، وشكاوي الحوثيين تشمل التهميش الاقتصادي والاجتماعي، والفساد في الحكومة، والمحاذاة مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، والإفراط في النفوذ الوهابي في سياسة الدولة والمدارس، وصورة المتمردين الحوثيين التي لا ترى أن الرئيس صالح الحاكم الشرعي لليمن على الرغم من حقيقة أنه هو أيضا من الزيدية.

وسارع قادة الحوثيين إلى نفي الاتهامات الموجهة من الحكومة اليمنيـة بـأن الهدف من حركة الحوثي هو إعادة تأسيس الإمامة الشيعية في شـمال الـيمن وإن الهدف من هذه الحركة السعي للاستقلال عن الدولة اليمنية للسكان الشيعة الزيديـة من أجل تصحيح المظالم المعلنة الأخرى.

وكانت هناك محاولات متعددة في وقف إطلاق النار واتفاقات السلام منذ بداية الصراع، ولكن انهارت الاتفاقات مراراً، مما أدى إلى استئناف القتال، وفي الآونـة الأخيرة، شنّت الحكومة هجوما عسكريا واسع النطاق، (عملية الأرض المحروقـة)، في أغسطس 2009 رداً على استيلاء الحوثي من المدارس والمستشفيات والمساجد والمنشآت العسكرية، والطرق في محافظـات عمـران و صـعده وقـد اسـتمرت الاشتباكات منذ ذلك الحين وامتدت إلى المملكة العربية السعودية المجاورة، أعلنـت الرياض في الأسبوع الأخير من يناير 2010 أنها قد هزمت المتمردين الحوثيين في أراضيها وسحبت قواتها. (زيمران ، 2010)

1 . 7 . 11 حركة أمل الإسلامية:

هي حركة أمل الإسلامية، برئاسة حسين الموسوي، تفرعت عن حركة أمل اللبنانية، وانشقت عن المنظمة الأم في حزيران /يونيو1982 عندما وافق نبيه بري، رئيس أمل، على المشاركة مع زعيم القوات اللبنانية بشير الجميل، في لجنة الإنقاذ، التي شكلت من قبل الحكومة اللبنانية بعد الاحتلال الإسرائيلي، واعتبر الموسوي

اشتراك بري عملاً مساويا للخيانة، على أساس أن علاقات بشير مع الإسرائيليين ومواقفه المعادية للإسلام معروفة، وترفض أمل الإسلامية التوجيه العلماني لها.

كانت أمل الإسلامية مدعومة بشدة من قبل الجمهورية الإسلامية في إيران، لكن الحركة ما زالت محصورة في مناطق قرب بعلبك، وهي المنطقة التي بدأ منها الموسوي علاقاته بحزب ا كانت غامضة، ضغطت إيران عليه لتوحيد حركات المقاومة الشعبية الشيعية في لبنان، ومع أن الموسوي أصر على إبقاء وجوده التنظيمي المنفصل، وأصبح واحدا من زعماء حزب ا فيما بعد، ويذكر بأنه أصبح عضوا لأعلى هيئة في حزب ا . (الموصللي، 2004)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2 . 1 الإطار النظري:

تعتمد هذه الدراسة على النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، وتنطلق من الفرضية التي تؤكد بأن الدول تسعى دائما لتعزيز قوتها، ومن ابرز من تحدث عن القوه هو هانز مورجانثو والذي أكد على أن جوهر السياسة الدولية يقوم على ركنيين أساسيين: هما، القوة والمصلحة، وأن المصلحة تتحدد في إطار القوة، وأن الدول تسعى للبحث عن القوة وهي مجبرة على ذلك لتفادي الدمار، وفي أصولها تستند المدرسة الواقعية إلى نظرية حالة الطبيعة عند هوبز، إذ ينطلق (هوبز) من مقولة مفادها أن الإنسان يميل دوما إلى الصراع مع أقرانه من البشر مدفوعا في ذلك، إما في البحث عن المنفعة أو دفاعا عن أمنه أو طمعا في المجد، وترتبط هذه الحالة الطبيعية في ذهن (هوبز)، بغياب السلطة المنظمة، إذ طالما يعيش البشر بدون غطاء من سلطة مشتركة يحترمونها فإنهم يصبحون في وضع شبيه بحالة الحروب .وإن الطريقة الوحيدة لتجنب اللجوء الدائم إلى العنف تكمن في إقامة سلطة يتمكن البشر في حمايتها من العيش بسلام (توفيق، 2000 ص 93).

وقد جاءت المدرسة الواقعية كرد فعل على المدرسة المثالية وهي حصيلة الخلل الذي أصاب العلاقات الدولية في الثلاثينات حينما تعرض المنهج القانوني – المثالي إلى انتكاسة شديدة والى خيبة أمل، وعلى خلاف المدرسة المثالية التي تنظر إلى العلاقات الدولية، كما يجب أن تكون عليه إلى ملاحظة ما تسير عليه هذه العلاقات في الواقع، ويرفض الواقعيون مقولات المثاليين بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم ويشددون على أن الدول تتضارب مصالحها وتدخل في صراع يقود إلى الحرب. (توفيق، 2000 92)

الفلسفة النظرية للمدرسة الواقعية:

حاولت المدرسة الواقعية وأكدت على فهم وتفسير السياسات الدولية كما هو هي علية لا كما يجب أن تكون عليه، أنها تدرس المتغيرات والقوى الحقيقية الفاعلة في السياسة الدولية، وبذلك اعتبر التاريخ وشواهده مادة أساسية لتأكيد صحة تشخيصها وترسيخ القناعة بان هناك جوهر للسياسات الدولية يتم التوصل إليه عن طريق واحد وهو القوة .(الخزرجي، 2005 ص215)

وإذا جئنا إلى معطيات ومرتكزات نظريات القوة والمفاهيم الرئيسة التي تبنى عليها، فسنجدها كما يلي :

1- تأخذ الدولة محورا لتحليلاتها، وتنظر إليها على أنها النواة الأساسية في السلوك الدولي وحجر الزاوية في النظام الدولي كله.

2- لا تعتقد نظريات القوة بوجود توافق في المصالح القومية الأساسية للدول الأطراف في النظام الدولي، وهذه التناقضات المصلحية هي التي تنتج الصراعات الدولية وتؤدي إلى وقوع الحرب عندما تخفق أساليب التسوية السلمية في حل جذورها وأسبابها، وتقوم القوة بدور بالغ التأثير في تقرير مجرى تلك الصراعات وتحديد نتائجها النهاية.

3- القوة التي تعنيها تحليلات النظرية الواقعية، ليست مجرد القوة العسكرية أو وسائل الإكراه المادي بمعناها الضيق، ولكنها القوة القومية بمفهومها الشامل بمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية ومنها على سبيل المثال لا الحصر كالسكان، والموارد الطبيعية، والموقع الإستراتيجي، ومستوى التطور التكنولوجي، والأيديولوجية والدبلوماسية، والدعاية، والرأي العام، ومستوى التسلح ....

4- يربط الواقعيين بين الدافع إلى الوصول إلى القوة وتحريكها في اتجاه التأثير على الآخرين وصولا إلى الأهداف النهائية التي تحددها الدول لنفسها، وبين الطبيعة الإنسانية التي تتحكم فيها نزاعات غريزية كامنة لا يمكن تخليصها منها أو فصلها عنها، وهي تحديد نزاعات القوة والرغبة في إخضاع الآخرين

والتسلط عليهم كنوع من السلوك الهادف إلى إثبات الذات وتأمين المقدرة على البقاء والاستمرار في مواجهة كل أشكال التهديد والتحدي الخارجي.

5- تنظر إلى المبادئ الأخلاقية على أنها لا قيمة لها إلا إذا استغلت دعائيا، أو توافقت مع قوة الدولة ولم تمثل عبئا عليها، أو عائقا في طريق تدعيمها وتنميتها. (مقلد، 1982ص 49-50)

ومن خلال الواقعية السياسية يفسر "مورجانثو" السياسة الدولية على أنها صراع من أجل القوة، ويصف العلاقات الدولية من خلال ترتيب المصالح والنشاطات المختبئة وراء مفهوم القوة، ولكن السياسة الدولية كجزء من كل تتحدد من خلال الأهمية المركزية للمصلحة لذا فهو يؤكد على أنها تتمثل بالصراع من أجل القوة بين الدول القومية، فكل قومية مشغولة بالصراع وكل قومية يجب أن تسوي أو تنظم أعمالها نحو متطلبات القوة، واستناداً على الموقف الذي له صلة بالقوة والتوزيع الإجمالي للقوة النظام الدولي فإن خيارات الدول الأساسية ضمن النظام تتحدد بما يلي:

أ- المحافظة على الوضع القائم أي المحافظة على التوزيع القائم للقوى في لحظة تاريخية معينة.

ب- التوسع أو الإمبريالية، أي السعي إلى قلب الوضع القائم بما يحقق ويعزز ضمانات ومصالح إضافية، وباستخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية.

ج- تحقيق الهيبة، بمعنى إشعار الآخرين بتفوق القوة الفعلية التي تمتلكها عن طريق الدبلوماسية بالمعنى الواسع للمصطلح أو عرض القوة العسكرية أوكلاهما معا. (الخزرجي، 2005 ص 216)

والعلاقات الدولية يمكن أن تدرك لتشمل مجموعة من المصالح تقع وراء القوة، ويرى(مورجانثو) بأن المصلحة قد تركزت في السياسة الدولية، ذلك أن كل حكومة تهتم بالصراع وعليها أن تعدل أفعالها طبقا لمتطلبات القوة، وبالنسبة للسياسة الدولية فان كل دولة تتطلع نحو القوة، وتسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم أو تغييره، وتؤدي بالنتيجة إلى قيام ما نطلق علية توازن القوى والى السياسات التي تهدف إلى الحفاظ على هذا التوازن (توفيق، 2000 ص 94-95).

وتبدو السياسة الإيرانية بصفة إجمالية نتاجا منطقيا لتصاعد توجهات الهيمنة والتوسع الإقليمي لدى قطاع عريض من النخبة الحاكمة في إيران، وهذه التوجهات نابعة من الإيديولوجية الإسلامية التي تميزت بها الثورة الإسلامية في إيران والتي انعكست في النظام السياسي والسياسة الخارجية للدولة من جهة ومن خلال الرغبة الإيرانية الجادة وصراعها مع الولايات المتحدة من أجل تطوير قدراتها النووية، وذلك في محاولة منها للإفادة من ظروف الفراغ الإستراتيجي الذي نشأ في منطقة شمال غرب آسيا والخليج العربي عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وتدمير القوة العسكرية العراقية عام 2003 بسبب الحرب الأمريكية على العراق ،وتنطوي هذه التوجهات الإيرانية من خلال المحاولة الإيرانية إلى التوسع وتغير الوضع القائم وكانت البداية منذ عام 1971 باحتلال إيران لجزيرة أبو موسى ومحاولتها تصدير الثورة من خلال حربها عام 1981 مع العراق لمدة ثماني سنوات وكذلك السيطرة فيما بعد على بقية الجزر الإماراتية العربية، وكما أنها استطاعت تحقيق هيبتها ونفوذها في العراق بالرغم من الوجود الأمريكي هناك، ومن خلال موقعها الإستراتيجي وسيطرتها على مضيق هرمز استطاعت أن تفرض نفوذها فيه وتهديدها المستمر بإغلاقه كلما شعرت بخطر يواجهها، ناهيك عن الخبرة التاريخية للتاريخ الفارسي في الهيمنة والنفوذ والتحالف مع الدول الكبرى من أجل تحقيق المصلحة في القرون السابقة خاصة في منطقة الخليج العربي.

ومن هنا فإن السياسة الإيرانية تتبنى مفهوم القوة سواء بمعناها العسكري من خلال قوتها العسكرية التقليدية وصراعها مع الولايات المتحدة لتطوير قدراتها النووية، وتبنيها إيدلوجية تصدير الثورة إلى الدول المجاورة واعتمادها في ذلك على الأغلبية الشيعية التي تمتد في الدول العربية، و تفوقها في الطاقة البشرية مقارنة بالدول المجاورة لها في الخليج، ومن خلال الدبلوماسية التي تجاذب بها الدول الكبرى للحصول على مجالات واسعة من الفرص لتحقيق مصالحها، فإن ذلك في كل جوانبه يهدف إلى تحقيق السيادة والتفوق للقومية الفارسية على القومية العربية من خلال تحقيق المصالح المختلفة والتوسع والهيمنة في المنطقة العربية.

2 . 2 الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع هذه الدراسة بشكل مباشر وتحدثت عن النفوذ الإيراني في المنطقة العربية ولكنها قليلة ونادرة، وهناك دراسات تناولت الموضوع بشكل غير مباشر لتسلط الضوء على أحد محاور النفوذ الإيراني في المنطقة، كالدراسات التي تطرقت إلى التهديدات الإقليمية للملف النووي الإيراني وأثر التسلح الإيراني على الاستقرار في المنطقة، ومن هذه الدراسات المتعلقة في موضوع الدراسة ما يلي:

دراسة (بيومي، 2009) بعنوان: العرب بين النفـوذ الإيرانـي والمخطـط الأمريكي الصهيوني, تناولت الدراسة الجذور التاريخية للنفوذ الإيراني فـي العـالم الإسلامي، بداية من التلاقي القومي الفارسي والمذهب الشيعي في العصر الـصفوي والتقارب بين الصفويين والأوروبيين لتقاسم النفوذ في العالم الإسلامي، كما تناولت البعد الجيوبولوتيكي لإيران في إستراتيجية الغرب الأوروبي الأمريكي، وقيام الثورة الإيرانية وأبعادها الإقليمية والدولية، وما تلاها مـن الحـرب العراقيـة الإيرانيـة واهتزاز موقف العرب بعد احتلال العراق، وألقت الضوء على المصالح الـسياسية والقومية لإيران ومساعيها لتوسيع النفوذ الشيعي في العالم الإسلامي خاصـة فـي مصر والسودان وسوريا واليمن والخليج.

كما تطرقت الدراسة إلى تغيرات وتطورات الموقف الأمريكي اتجاه إيران في عهد المحافظين الجدد، وتحدثت عن الدور الروسي والصيني في المنطقـة وتغيـر ميزان القوى الدولية، وبينت أيضا الدور الإقليمي المتقاسم بـين إيـران وأمريكـا وإسرائيل في المنطقة، وموقع العرب بين التوجهات الإيرانية والأطماع الأمريكيـة في المنطقة من خلال طرحها العلاقات الـسعودية- الإيرانيـة والـدور الخليجـي والعربي، وتطرقت إلى الملف النووي الإيراني واحتمالات توجيه ضربه عـسكرية لإيران من الولايات المتحدة الأمريكية، وتناولت أيضا فكرة دعم المواطنة فـي دول الخليج العربي واحتواء الأقليات خاصة فيما يتعلق بالشيعة في تلك الدول.

وخلصت الدراسة إلى أن الأوضاع السياسية المعاصرة الخاصة في العلاقات الإيرانية العربية بأبعادها المذهبية (سنة وشيعة) والقومية (فرس وعرب)، وفي ظل

جولة الأطماع الاستعمارية الجديدة أو المتجددة والتي يمثلها الدور الأمريكي بعد أن أصبحت الولايات المتحدة هي القطب الأقوى والأوحد في العالم المعاصر، وبعد وضع يدها على مواطن النفط في الخليج العربي، وفي ظل وجود أطماع توسعية للدولة الفارسية التي فرضها الاستعمار الغربي على المنطقة العربية وواصل حمايتها ودعم نفوذها بل وأطماعها وبين كل هذا وذاك تشابك مصالح لأطراف دولية عديدة كالدول الأوروبية، وروسيا التي تحاول أن تقمص جزء من دورها الدولي السابق زمن الاتحاد السوفيتي، والصين ذلك التنين المتنامي الذي يسعى لكي يكون له كيانا بارزا في لعبة التوازن الدولي، وغيرها من الدول المتنافسة،ساهمت في الانقسام والانكسار الإسلامي، واتساع الهوة بين المسلمين السنة والشيعة على حد سواء، وكما بينت أن سعي الأمريكيين لتنفيذ مخططهم لاستغلال جوانب التنافس وجذور الصراع الإسلامي من كافة الزوايا التاريخية والمذهبية والقومية والسياسية كي يستقوون بجناح على الآخر حتى يصلوا إلى السيطرة علي الجانبين معا، ويمكنوا للدولة اليهودية من تحقيق أحلامها وتوسيع نفوذها، فيستغلون الأرض والمطارات وغيرها من تسهيلات تقدمها بعض الدول السنية لضرب الجناح الشيعي كما استغلوها في ضرب الجناح السني عند احتلال أفغانستان والعراق.

دراسة (العبادي، 2008) بعنوان: تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا ولبنان). وهي رسالة ماجستير غير منشورة في مكتبة جامعة مؤتة، وقد تناولت هذه الدراسة موضوع هاما وهو تأثير النفوذ الإيراني في المنطقة العربية وخصوصا في سوريا ولبنان وتأثير العامل الأيديولوجي في العلاقات الدولية وبينت هذه الدراسة الأطماع الإيرانية في المنطقة العربية خاصة في منطقة الخليج العربي وسوريا ولبنان، وكذلك تناولت الدراسة العلاقات العربية الإيرانية بشكل عام، والعلاقات الإيرانية - الخليجية بشكل خاص، وخلصت الدراسة إلى أن العلاقات العربية – الإيرانية علاقات تتراوح مابين الاستقرار والتنافس وغالبا التوتر .وكما بينت إن أهداف السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، وما تحمله من أطماع في المنطقة، تحاول بها إيران فرض نفوذها في هذه المنطقة وخاصة في ظل علاقتها مع سوريا وحزب ا في المنطقة.

ودراسة (راشيل، 2008) والمعنونة بـ "التهديدات الإقليمية والإستراتيجية الأمنية: الوضع المقلق حالياً في الشرق الأوسط وهذه الدراسة الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجي التابع لكلية الحرب الأميركية. وتحدثت الدراسة عن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وتأثيره على الأمن العالمي,كما تحدثت عن الإرهاب الدولي، فقد أصبح العراق مصدر جذب للمجاهدين من كل دول المنطقة بل ومن كافة أنحاء العالم، الأمر الذي ألقى بتداعياته السلبية على دول الشرق الأوسط التي تعانى بدورها من عدم الاستقرار، ومثلما انتقل المجاهدون من أفغانستان في مطلع تسعينات القرن المنصرم إلى مناطق الصراعات في العالم، صار العراق اليوم تربة خصبة ومرتع للإرهابيين بشكل يهدد باشتعال الاضطرابات في جميع أنحاء العالم، وكما إن انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب المساعي الإيرانية نحو امتلاك السلاح النووي دفعت دول المنطقة من الرباط إلى مسقط إلى إعلان نيتها هي الأخرى في تطوير برامجها النووية. ومن ثم بعد أن كان ثمة قوة نووية واحدة في هذه المنطقة وهي إسرائيل، فإن تعدد القوى النووية سينذر بتداعيات خطيرة.

وتعزو الدراسة عدم الاستقرار هذا إلى كون المنطقة مازالت تعيد ترتيب أوراقها بعد غزو العراق (الحدث الأبرز في المنطقة بعد حرب 1967) فقد ساهمت حرب العراق في تغيير ميزان القوى بالمنطقة، وتزامن ذلك مع وجود مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي مثلت بدورها ضغوطاً على النخب الحاكمة في الشرق الأوسط وهي وجود تحالفات بين الدول الكبرى والفاعلين غير الدوليين مثل التحالف بين إيران وسورية وحزب ا وحركة حماس وبعض الميليشيات الشيعية والمنظمات السياسية في العراق، وقد اعتبر هؤلاء أنفسهم بمثابة قوى مقاومة ناجحة ضد إسرائيل والولايات المتحدة في فلسطين ولبنان والعراق، ومن ثم فإن زيادة شعبية هذه القوى في المنطقة مثل تحديا جوهرياً للنخب الحاكمة وبالتالي فإن زيادة خطر المد الشيعي الإيراني بالنسبة للدول السنية في الخليج والمنطقة بصفة عامة، الأمر الذي دفع هذه الدول إلى إقامة علاقات سياسية متوازنة فيما بينها لملئ الفراغ الناتج عن تدهور النفوذ الأميركي بالمنطقة قطع إيران شوطاً كبيراً نحو امتلاك

السلاح النووي، ما ساهم في زيادة قوتها الإقليمية التي تعزز بعد غزو العراق، حيث تمارس إيران نفوذاً كبيراً في الجنوب العراقي.

وهناك دراسة لـ (المجالي، 2007) بعنوان: تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979. وهي رسالة ماجستير غير منشورة في مكتبة جامعة مؤتة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى سعي إيران منذ الثورة الإسلامية عام 1979 إلى تطوير قدراتها العسكرية التقليدية سواء البرية أو البحرية أو الجوية والتكنولوجية النووية وعقد العديد من صفقات التسلح مع عدد من الدول لتصبح قوة إقليمية مؤثرة تؤهلها للسيطرة على المنطقة، وأن تأخذ دوراً مهما في النظام الإقليمي الخليجي، فهي كانت في الماضي تقوم بدور عالمي بصفتها حارساً وحامياً لستين بالمائة من احتياطي النفط في العالم، فإنها ترغب حاليا بتعزيز موقعها كمركز قوة إسلامي آسيوي، مقابل للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكما بينت الدراسة عن رغبة إيران في التحكم بأجندة عمل الدول العربية الإسلامية، من أجل تحقيق أهدافها، الأمر الذي له تأثير بالغ الأهمية على دول الخليج العربي خاصة في ظل تغير ميزان القوى في المنطقة بعد حرب العراق 2003 من جهة وفي ظل سعي إيران إلى تطوير قدراتها النووية من جهة أخرى.

وفي دراستي هذه حاولت أن أسلط الضوء على النفوذ الإيراني في المنطقة العربية في ظل التحولات التي حدثت في السياسة الأمريكية، حيث أن معظم الدراسات السابقة ركزت على تناول النفوذ الإيراني بتركيز على جانب محدد من النفوذ أو على النفوذ في دوله عربية محدده دون التطرق إلى التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وفي هذه الدراسة تم التركيز على التحولات التي حدثت في السياسة الأمريكية والتي استفادت منها إيران في زيادة نفوذها في المنطقة، والمتمثلة في التحول من العمل العسكري إلى استخدام القوة الناعمة لتعامل مع إيران، خصوصا بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الجارة لإيران سواء في العراق أو أفغانستان، الأمر الذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة استخدام الدبلوماسية وإتاحة الفرص والخيارات لمحاولة احتواء إيران في ظل امتلاكها أوراق متعددة، سواء كانت الورقة الشيعية في العراق والمتمددة أيضا في

الدول الخليجية، أو الورقة الراديكالية المتمثلة في حزب ا في لبنان وبقية فروعه في البحرين والكويت والسعودية و حركة حماس في قطاع غزه والحركة الحوثية في اليمن والتي كانت تستخدمها لتحريك القضايا المختلفة في المنطقة،لضغط على الولايات المتحدة للاعتراف بالدور الإقليمي لها في المنطقة وحقها في امتلاك السلاح النووي.

الفصل الثالث
السياسة الإيرانية

3 . 1 لمحة تاريخية عن الجمهورية إيران الإسلامية

أسس كورش الدولة الأخمينية في فارس عام 559 ق.م، احتلها الإغريق في عهد الإسكندر المقدوني عام331 ق.م، ثم قام الصراع بين الفرس والرومان ،دخلها المسلمون بعد أن هزموا الفرس في معركة القادسية ثم معركة نهاوند (فتح الفتوح) سنة 643م، وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب عقد سبعة ألوية أكملت فتح أرض فارس كلها ومن ضمنها ما يعرف اليوم بإيران، تتابع على الحكم بنو زياد والسامانيون والغزنويون والبويهيون والسلاجقة عام 1027م، ثم الأسرة المغولية ثم هولاكو ثم ابنه إياقا ثم تيمور لنك عام 1364م، ظهرت إيران كدولة في القرن السادس عشر حيث تولت الأسرة الصفوية الحكم وأعلنت المذهب الشيعي مذهبا للبلاد ،تولى حكمها الأفغان عام 1722ثم نادر شاه عام 1739م، ثم مظفر الدين شاه عام 1848م، ثم محمد علي شاه ،عام 1921م قام رضا خان بهلوي بانقلاب وفرض على البلاد الحضارة الغربية ووقف مع ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية، احتلت الجيوش البريطانية والفارسية والروسية إيران عام1941م ،قامت ثورة الخميني على الشاة عام1963م، فنفاه الشاة إلى العراق واستبدل التاريخ الإسلامي بالفارسي، قامت انتفاضة بزعامة رجال الدين عام 1978م إلى أن عاد الخميني إلى البلاد، حتى أعلنت الحكومة الإسلامية عام 1979م، دارت حرب بينها وبين العراق منذ سنة 1981 إلى 1988، توفي الخميني 1989م فخلفه خامئني كقائد روحي وتولى الرئاسة هاشمي رفسنجاني وفي عام 1996م تولى السلطة في البلاد الرجل الأكثر اعتدالا الشيخ محمد خاتمي الذي سلك بالبلاد نهجا جديدا منفتحا على دول العالم أجمع وخاصة دول الخليج العربي.(محمود، 2008 ص47-48)

وفي عام 2005 تولى رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الرئيس أحمدي نجاد، الذي نجح أيضا في الاستمرار برئاسة الجمهورية دورة ثانية بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية لعام 2009 .

3 . 2 الوصف العام للجمهورية الإيرانية الإسلامية:

3 . 2 . 1 الاسم الرسمي: جمهورية إيران الإسلامية (العاصمة:طهران)

3 . 2 . 2 الموقع الجغرافي:

تضطلع إيران بموقع جيوسياسي وإستراتيجي مهم في المنطقة، حيث إن موقعها يطل على أكثر من مسطح مائي (الخليج العربي، بحر قزوين، وبحر العرب)، أي أطول السواحل على الخليج، بما يشكل لها ميزة جغرافية هامة من الموارد الطبيعية والبشرية، حيث وصفها الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" بأنها تمتلك موارد أكثر من موارد أي بلد، بما يجعلها أعظم قوة إقليمية مسيطرة على الخليج، ومما يضيف أهمية لموقع إيران تمثل شبه فاصل بين الدول العربية، وغير العربية في المنطقة ومجاورتها لتركيا التي تقع على القارة الأوروبية وهو ما جعلها في فترة الحرب الباردة، منطقة عازلة بين نفوذ الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة. (محمود، 2008 ص268)

تقع إيران على الجانب الشرقي للخليج العربي، وتعتبر بمثابة الجسر للعبور إلى أوروبا من أسيا وبالعكس، الأمر الذي جعلها معبراً للمواصلات البرية والبحرية والجوية بين منطقة الشرق الأقصى والغرب، وازدادت أهميتها بالنسبة للخطوط المواصلات خصوصاً أنها تسيطر على رأس مضيق هرمز، وتلعب إيران دوراً هاماً في المنطقة لسيطرتها على الطرق البرية والبحرية والجوية لموقعها المتوسط بين الشرق العربي والاتحاد السوفيتي سابقا والصين ودول الشرق الأقصى. (حميدة، 1988ص676)

3 . 2 . 3 المساحة:

الأرض في إيران تشكل مصدر قوتها حيث إن مساحتها (1،600) مليون كم، وهي عبارة عن سلسلة من الجبال تحيط بهضبة واسعة وهو ما أعطاها القوة في المراحل السابقة، لها سواحل كبيرة على الخليج العربي، وبحر قزوين وعاصمتها مؤمنة بحكم توسط موقعها، ولديها ثروة نفطية هائلة وثروتها سمكيه وليس لديها مشاكل مائية. (الزهيري، 2008 ص141).

وإيران هضبة مثلثة الشكل تقريبا، ولو فرضنا قمـم أرارات رأسـا للمثلـث ،يكون أحد أضلاع الجبال زاكروس وقسما من الجبال الجنوبية حتى مينـاء كـواتر ،ويكون أضلع الثاني جبال كيلان ومازندران والبرز وخراسان، والـضلع الثالـث خراسان الشرقية من سرخس حتى ميناء كواتر، ويبلغ طول الهـضبة مـن أرارات حتى كواتر حوالي (2،210كم) وعرضها من سرخس حتى مـصب شـط العـرب 1،400كم، فإيران نصفها جبلي، وربعها صحاري وقيعان كانت بحارا في العصور الغابرة والربع الباقي هو الصالح للزراعة. (أبو مغلي، 1985ص20)

3 . 2 . 4 الحدود:

يحدها شمالاً كل من "تركمانستان "وأذربيجان "و"أرمينيا"، وغربا" تركيا" و"العراق" وجنوبا "باكستان "و"أفغانستان "شرقا. (محمود، 2008 ص47)

3. 2 . 5 السكان:

إن الجانب الديمغرافي لإيران يمثل عاملاً مهماً لتعزيز نفوذها الإقليمي في الخليج، خاصة في ظل طموحاتها في تطوير قدراتها العسكرية وتحقيق تطلعاتها في أن تلعب دوراً إقليمياً مهماً في المنطقة.

1. عدد السكان: بلغ عدد سكان إيران حوالي 73مليون نسمة .
2. الكثافة السكانية: 30،1نسمة /كم
3. معدل النمو السكاني: 2،7% ومعدل الأعمار 57سنه
4. التوزيع السكاني حسب منطقة السكن:

أ- سكان المدن:50%

ب- سكان الريف :46%

ج- السكان الرحل :4% (العبادي، 2008 ص23)

3 . 2 . 6 اللغة:

تعتبر اللغة الإيرانية (الفارسية)هي اللغة الرسمية، وإن لم تكن اللغة الدارجة في سائر أنحاء إيران، لأن أكثرية الأقليات الكبرى متكتلة بقوة وتحتفظ بلغتها الخاصة، وهكذا يتكلم الاذربيجانيون لهجة تركية قريبة من لغة أتراك أسيا الصغرى ،وللأكراد لغتهم الخاصة وهي من أصل هندي أوروبي وتحوي بعض أوجه الشبه مع اللغة الفارسية، ويتخاطب إقليم جيلان ومازنديران في الإقليم الخزرية بواسطة لهجتيين تركمانيتين وهما الفيلاك والمازنديراني اللتين لا يكون تشابهما كاملا، وهناك أقليات تتكلم التلاركمانية في جرجان وخراسان وكذلك الكاشائي في فارس، والعربية في خوزستان والبلوشية في مكران، إما الأرض الذين يؤلفون عنصراً نشيطاً بين بقية سكان إيران فقد احتفظوا بلغتهم الخاصة إلى جانب استعمالهم اللغة الفارسية. (حميدة، 1988 ص693)

3 . 2 . 7 الدين:

تنص المادة الثانية عشر من الدستور القائم على الديانة: "الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب هو المذهب الجعفري" الإثنا عشري "وهذه المادة غير قابلة للتعديل للأبد.

ويمثل المسلمون 98،8%من سكان إيران 91%من الشيعة و7،8%من أهل السنة، والمسيحيين 0،7%واليهود 0،3% والزرداشتين 0،1% ويمثل أتباع سائر الديانات الأخرى 0،1%.(عبد الحميد، 2006ص148)

3 . 2 . 8 القوميات:

التركيبة البشرية للجمهورية الإيرانية الإسلامية كالتالي:

1- الفرس 63%من السكان ويتركزون في المناطق الوسطى من الشمال إلى الجنوب.

2- الأتراك _الأذربيجانيون 20% من السكان ويتركزون في شمال غرب إيران.

3- العرب: 7%ويتواجدون في إقليم الأحواز .

4-الأكراد 6%ويتركزون في الحدود الشمالية التركية _السوفيتية.

5-البلوش : 2% ويتركزون في المناطق الجنوبية الشرقية .

إضافة إلى 2%من القوميات الأخرى من بينهم التركمان والأرمن وغيرهم من الأقليات الأخرى ذات النسب الضئيلة. (البزار، حسن 1993ص98)

3 . 2 . 9 نظام الحكم:

إعلان نظام الجمهورية الإسلامية نظاماً جمهورياً للدولة الإيرانية وذلك بعد نجاح الاستفتاء العام الذي أجراه الشعب في آذار من العام 1979وقبولهم لمشروع الخميني القاضي بتأسيس الجمهورية الإسلامية. (بروين، 2009ص66)

3 . 3 . 3 صنع القرار في إيران ،القوى والمؤسسات :

يتسم النظام السياسي الإيراني بتعدد أجهزة الحكم وصناعة القرار، وذلك وفقا للدستور الإيراني الذي أجيز بعد الثورة، وتحديدا في ديسمبر 1979.والذي عكـف على إعداده آنذاك مجموعه من الفقهاء والخبراء الدينيين، ويعد ولي الفقيـه محـور النظام السياسي الإيراني، حيث أوكل الدستور مهمـة التنـسيق والإشـراف علـى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بل ومراقبتها.

وفيما يلي الإطار العام لعملية صنع القرار من قوى ومؤسسات في الجمهورية الإيرانية الإسلامية .

3 . 3 . 1 المرشد

يجعل الدستور الإيمان بولاية الفقيه مـن الركـائز الأساسـية للجمهوريـة الإسلامية، فلا يستقيم نظامها إلا بها ولا يكتسب شرعيتها إلا بأعمالها، وبناء على ما تقدم، فإن المرشد يتمتع بوضع شديد التميز والتمدد أيضا، لأنـه باختـصار شـديد يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة، وتنص على ذلك (المادة 57) من الدسـتور المعدل ومضمونه ما نصه "السلطات الحاكمة فـي جمهوريـة إيـران الإسـلامية هي:السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، وتمـارس صـلاحياتها

بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وذلك وفقا للمواد اللاحقة في هذا الدستور وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها "ويلاحظ أن التعديل الذي أدخل على هذه المادة في دستور 1979 قد انصب على أمرين، احدهما إضافة صفة "المطلق " لإشراف ولي الأمر، والأخر حذف الجملة الخاصة بأن التنسيق في ما بين السلطات الثلاث يتحقق بواسطة "رئيس الجمهورية ".(مسعد، 2002 ص78)

فالمادة 109 من الدستور نصت على الشروط الواجب توفرها في القائد "الولي الفقيه "وهي:

1- الكفاءة اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.
2- العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة.
3- الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة والكفاية على القيادة.

إما المادة :110، فقد نصت على صلاحيات ووظائف الولي الفقيه (القائد) وهي:

1- تعيين السياسات العامة للجمهورية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
2- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة .
3- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.
4- القيادة العامة للقوات المسلحة.
5- إعلان الحرب والسلام والنفير العام.
6- تنصيب وعزل وقبول استقالة الآتين:
   أ- فقهاء مجلس صيانة الدستور.
   ب- أعلى مسؤول في السلطة القضائية.
   ج- رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
   د- رئيس أركان القيادة المشتركة.
   و- قاد القوات المسلحة وقوات الأمن.
7- حل الخلافات بين السلطات الثلاث.

8-حل مشكلات النظام من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

9-إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية.

10-عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد بعد صدور حكم المحكمة العليا .

11-إصدار العفو العام. (بنان، 2004 ص15-16)

3 . 3 . 2 السلطة التنفيذية :

وهي تشمل ثلاثة عناصر رئيسة هي: رئيس الجمهورية، نواب الرئيس، والوزراء.

3 . 2 . 1 رئيس الجمهورية:

يحتل رئيس الجمهورية موقع الرجل الثاني في النظـام الإيرانـي، ويعتبـر مسؤولا عن تنفيذ أحكام الدستور وحمايته، كما أنه أعلى رأس في السلطة التنفيذية، وعلى الرغم من كون رئيس الجمهورية يحتل الموقع الثاني في النظام الإيراني، إلا أنه من الناحية العملية فإن صلاحيات الرئيس وممارسته لتلك السلطات تتوقف على مجموعة من العوامل، في مقدمتها شخصية الرئيس وتوجهاته، ومـدى قربـه مـن المرجعية ومؤسسات صناعة القرار الأخرى (محمود، 2009 ص240).

وينظم جزء من الفصل التاسع من الدسـتور 1979ومـن الدسـتور المعـدل 1989مهام رئيس الجمهورية، والشروط الواجب توفرها فيه، ومدة حكمه ...فالمواد من (113-132) فحدد الدستور خمسة شروط في الـرئيس الإيرانـي هـي علـى التوالي: "أن يكون إيراني الأصل، حسن السيرة، تتوفر فيه الأمانة والتقوى، مؤمنـا معتقدا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية، والمذهب الرسمي للـبلاد" (مـاده115)، وينتخب رئيس الجمهورية الإسلامية انتخابا مباشرا من الشعب لمدة أربع سـنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين. (114)

وما في ما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية فلقد تحدد دستوريا على النحو التالي:

أ- تنفيذ الدستور كما أنه يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة (مادة 113).

ب- التوقيع على مقررات مجلس الشورى الإسلامي، وعلى نتيجة الاستفتاء العام بعد مرورها على بالمراحل القانونية وإبلاغها إياه، وعلية أن يسلمها للمسئولين لتنفيذها (مادة 123).

ج- تعيين معاونين له ويقوم المعاون الأول لرئيس الجمهورية – بموافقته – بمهمة إدارة جلسات مجلس الوزراء والتنسيق بين سائر المعاونين (مادة 124).

د- التوقيع هو أو نائبه القانوني بعد مصادقة مجلس الشورى علـى المعاهـدات والعقود والاتفاقات والمواثيق التي تبرم بين الحكومـة الإيرانيـة وسـائر الدول، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالاتحادات الدولية (مادة 125).

هـ- تولي مسؤولية أمور التخطيط والميزانية والأمور الإدارية والتوظيفية للبلاد بشكل مباشر ويمكن أن يوكل شخص أخر لإدارتها. (مادة 126).

و- تعيين ممثل خاص له – أو عدة ممثلين – وتحديد صلاحياتهم. وفي هذه الحالات، تعتبر القرارات التي يتخذها الممثل أو الممثلون المذكورون بمثابة قرارات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء (مادة 127).

ز- التصديق على تعيين السفراء بعد اقتراحهم من قبل وزير الخارجية (مادة 128).

ط- منح الأوسمة الحكومية (مادة 129).

ي- تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى على منحهم الثقة ،مع عدم طلب الثقة من جديد عند تغيير مجلس الشورى الإسلامي (مادة 133).

ك- إسناد رئاسة الوزراء إلى رئيس الجمهورية الـذي يـشرف علـى أعمـال الوزراء، والتنسيق بين قرارات الوزراء، كما يقوم بتنفيذ القـوانين (مـادة 134).

ل- تلقي استقالة مجلس الوزراء، أو أي منهم علما بأن عزل الوزراء أو حجب الثقة عنهم بعد استيضاحهم أو طلب سحب الثقة يتم بواسطة المجلس، ويجوز لرئيس الجمهورية تعيين مشرفين للوزارات التي لا وزير لها ولمدة أقصاها ثلاثة أشهر. (مادة 135).

م- عزل الوزراء وفي هذه الحالة يطلب إلى المجلس منح الثقة للوزير الجديد أو الوزراء الجدد، وفي حلة تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء – بعد منحهم الثقة من قبل المجلس – فإن على رئيس الجمهورية أن يطلب إلى المجلس منح الثقة لمجلس الوزراء من جديد .(مادة 136)(مسعد، 2002 ص 90-91)

3 . 2 . 2 نواب الرئيس :

من التطورات اللافتة التي أدخلت على تشكيل السلطة التنفيذية بعد التعديلات الدستورية في عام 1989، التوسع في حق رئيس الجمهورية في تعيين معاونين ونواب له، مع اختصاص النائب الأول بوضع متميز. ومن المفهوم أن هذا التوسع ارتبط بإلغاء منصب رئيس الوزراء، والحاجة بالتالي إلى التخفيف من المسؤوليات التنفيذية الكثيرة على عاتق رئيس الجمهورية، وفي هذا السياق، وبعد إن نص دستور 1979 في مادة واحدة هي (مادة 125)، على دور محدد للنائب القانوني لرئيس الجمهورية يتمثل في النيابة عنه في التوقيع على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، واتسعت مهام النواب على نحو ما سلفت إليه الإشارة في المواد الخاصة باختصاصات رئيس الجمهورية وصلاحياته، أما أبرز المهام فهي أوكلت إلى النائب الأول الذي أصبح هو المخول بأداء وظائف رئيس الجمهورية والتمتع بصلاحياته في حال وفاة الرئيس أو عزلة أو استقالته أو غيابه أو مرضه لأكثر من شهرين، وذلك بعد موافقة القيادة، فإذا توفي المعاون الأول أو النائب الأول، أو أظهرت أمور أخرى تحول دون قيامه بواجباته، وكذلك إذا لم يكن للرئيس معاون أول، تعين القيادة شخص أخر مكانه، وفي كل الأحوال تشكل على التوازي هيئة ثلاثية من رئيس مجلس الشورى، ورئيس السلطة القضائية، والمعاون الأول لرئيس

الجمهورية، حتى تعد الأمور ليتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال فترة خمسين يوما على الأكثر (مادة 131).(مسعد، 2002 ص98-99)

3 . 2 . 3 الوزراء:

في نظام الجمهورية الإيرانية الإسلامية رئيس الجمهورية هو رئيس مجلـس الوزراء وهو الذي يختار وزراءه ويعرضهم على مجلس الشورى ومجلس الشورى يمنحهم الثقة أولا، فنصت المادة الثالثة والثلاثون بعد المائة "يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويطلب إلى مجلس الشورى الإسلامي منحهم الثقة ولا يلزم طلب الثقة مـن جديد عند تغيير مجلس الشورى الإسلامي ويعين القـانون عـدد الـوزراء وحـدد صلاحيات كل منهم، وكما نصت المادة الرابعة والثلاثون بعد المائة "تستند رئاسـة مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الـوزراء ويقـوم – عبر اتخاذ التدابير اللازمة – بالتنسيق بين قرارات الـوزراء ومجلـس الـوزراء، ويعين بالتعاون مع الوزراء السياسات العامة لعمل الدولة ونهجها وكما يقوم بتنفيـذ القوانين". (النبالي، 2003 ص58).

ومع أن مجلس الوزراء يمثل أحد الأقطاب النظام، إلا أنه يتبع سلطات رئيس الجمهورية، يستطيع بوصفه شخصية قانونية أن يتخذ القرارات بشأن السياسة الخارجية ويخطط لها، حيث يتم ذلك بشكل بيانات وقرارات يتخذها في اجتماعاته، يحيط بها وزارة الخارجية للتنفيذ، بعد أن يقدمها لمجلس الشورى الإسلامي، طبقا للوائح كي يصدق عليها أولاً (إيزدي، 2000 ص97).

3 . 3 . 3 السلطة التشريعية:

وقوامها جهازان هما مجلس الشورى الإسلامي من جهة، ومجلس صيانة الدستور من جهة أخرى.

3 . 3 . 1 مجلس الشورى الإسلامي:

هو المجلس التشريعي في إيران وعد أعضائه حاليا (293)عضوا ينتخبون كل أربع سنوات بالاقتراع الشعبي المباشر بحسب عدد السكان، ولا يمكن حل هذا

المجلس وفقا لنصوص الدستور، لهذا المجلس سلطات واسعة ورددت في المادة (48) من الدستور سواء في مجالات الأمن القومي (إعلان الحرب – إعلان حالة الطوارئ – التصديق على المعاهدات) وفي المجالات الاقتصادية (كالقروض) أو مجال الرقابة ومحاسبة المسئولين، فإن الطابع الإيديولوجي لا يزال يتحكم في تقييم المرشحين لعضوية هذا المجلس من قبل مجلس صيانة الدستور، فضلا عن حق هذا الأخير في الاعتراض على مقررات مجلس الشورى بحجة مخالفة الشريعة الإسلامية أو أحكام الدستور فإذا ما تمسك مجلس الشورى برأيه أحيل الموضوع لمجلس تشخيص النظام للبت في ذلك.(الزهيري، 2008، ص52-53)

3 . 3 . 2 مجلس صيانة الدستور:

هو المجلس المختص بالرقابة على القوانين، وهو أعلى هيئة تحكيم في إيران ويتكون من (12)عضوا منهم (6) أعضاء فقهاء دينيون يعينهم المرشد الأعلى للثورة، والستة الباقون من الحقوقيين يعينهم مجلس الشورى بتوصية من رئيس السلطة القضائية، تتبع للمجلس لجان مراقبة تشرف على تطبيق وتنفيذ صلاحياته. (الزهيري، 2008 ص51)

أما صلاحيات المجلس كتالي:

أ- ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور.

ب- تلقي جميع ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الالتزام بدراسة وتقرير مدى مطابقته مع الموازين الإسلامية ومواد الدستور.

ج- تقرر أغلبية الفقهاء في مجلس الصيانة عدم تعارض ما يصادق علية مجلس الشورى الإسلامي مع إحكام الإسلام، بما تقرر الأكثرية جميع أعضائه مسألة عدم التعارض مع مواد الدستور.

د- من حق أعضاء مجلس الصيانة حضور جلسات مجلس الشورى لمتابعة مناقشة اللوائح ومشروعات القوانين.

ه- تفسير الدستور بعد تصديق ثلاثة أرباع الأعضاء.

و- الإشراف على انتخابات مجلس القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الاستفتاء. (مسعد، 2002 ص 117-118)

3 . 3 . 4 السلطة القضائية:

في الجمهورية الإيرانية الإسلامية السلطة القضائية سلطة مستقلة تدافع عن الحقوق الفردية والاجتماعية وعليها مسؤولية إحقاق العدالة، ومسؤولية السلطة القضائية تتمثل بما يلي:

1- التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات والاعتداءات والشكاوي والفصل فيها في الدعاوي والخصومات والتدابير اللازمة في ذلك القسم من الأمور الحسبية الذي يعينها القانون.
2- صيانة الحقوق العامة "بسط العدالة "
3- الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.
4- كشف الجريمة ومطاردة المجرمين ومعاقبتهم وتنفيذ الأحكام الجزئية المعروفة
5- اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة والإصلاح المجرمين .

وقد نصت المادة السابعة والخمسون بعد المائة بهدف زيادة أداء مسؤوليات السلطة القضائية في جميع الأمور القضائية والإدارية والتنفيذية إلى" ان يعين القائد شخصا مجتهدا عادلا ومطلعا على الأمور القضائية ومديرا لمدة خمس سنوات باعتباره رئيسا للسلطة القضائية ويعد أعلى مسؤول في السلطة القضائية. (ألنبالي، 2003 ص63-64)

أما بالنسبة لأنواع القضاء الموجود في إيران، فإنه يتوزع مابين القضاء العام والقضاء الثوري، والقضاء الخاص.هذا علما بأن بعض هذه الأنواع نشأ وتطور خارج إطار الدستور، ثم صارت له صلاحيات تجب صلاحيات القضاء المنشئ بحكم الدستور.(مسعد، 2002 ص123)

3 . 5 مؤسسات عابرة للسلطات:

المقصود بها تلك المؤسسات التي تتعايش فـي إطارهـا الـسلطات التنفيذيـة والتشريعية والقضائية، في التشكيل والوظائف، وبالتالي تصعب نـسبتها إلـى مـن

ثلاثتها بشكل منفرد. وينطبق هذا الوضع على مجمع تـشخيص مـصلحة النظـام ومجلس الأمن القومي الأعلى . ونبينهم كما يلي:(مسعد، 2002 ص127)

3 . 5 . 1 مجمع تشخيص مصلحة النظام :

تأسس عام 1988بأمر الأمام الخميني كمؤسسة دستورية تتكفل بحل القضايا التي تحال لحل النزاعات التي تنشب بين رئيس الوزراء والبرلمان ويضم (32) عضوا يعينهم المرشد الأعلى. (شحادة، 1999ص 97)

ويقوم بثلاث مهام رئيسية هي:

أ- الفصل في النزاع الذي ينشب بين مجلسي (الشورى والبرلمان) ومجلس صيانة الدستور، وتصبح قراراته بشأن هذه النزاعات نافذة بعد مصادقة المرشد الأعلى للثورة.

ب- تقديم النصح للمرشد الأعلى للثورة في المشاكل المستعصية على الحل والمتعلقة بالسياسات العامة للدولة .

ج- اختيار أحد أعضاء مجلس الخبراء ليكون ضمن مجلس الشورى المصغر الذي يتولى مهام المرشد الأعلى في حال وفاة المرشد أو تنحيه أو عزله حتى يتم الإعلان من المرشد الجديد وفقا لنص المادة (111) من الدستور. (الزهيري، 2008 ص 52).

3 . 5 . 2 مجلس الأمن القومي:

يتم تشكيل هذا المجلس من رؤساء السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، ومن رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومن وزراء الخارجية والداخلية والأمن، بالإضافة إلى مندوبين يعينهما القائد ويرأس رئيس الجمهورية هذا المجلس.(عترسي، 2006 ص109)

وقد نص دستور جمهورية إيران الإسلامية في المادة السادس والسبعين بعد المائة من الفصل الثالث عشر، والذي يحمل عنوان "مجلس الأمن الوطني على:"يتم تأسيس مجلس الأمن الوطني برئاسة رئيس الجمهورية بهدف تأمين المصالح

الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية"، وللقيام بالمهام التالية:

أ- تعيين السياسات الدفاعية – الأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد .

ب- التنسيق بين الأنشطة السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية – الأمنية العامة.

ج- الاستفادة من الإمكانات المادية والمعنوية للبلاد للمجابهة التهديدات الداخلية والخارجية .(ايزدي، 2000 ص98)

3 . 6 . المؤسسات العسكرية:

تتكون القوات المسلحة الإيرانية من ثلاثة عناصر أساسية هي: الجيش، والحرس الثوري الذي يعبر عنه بالمصطلح الفارسي بـ "الباسدران " وقوات التعبئة أو النفير التي تتداول بالمصطلح الفارسي بـ"الباسيج "في الإشارة إليها، وإذا كان العنصران الأول والثاني قد ورد النص عليهما في دستور 1979 وتعديلاته في عام 1989، فإن العنصر الأخير نشأ واستمر خارج إطار الدستور .(مسعد، 2002 131)

وللقوات المسلحة الإيرانية دور مهماً في مجال السياسة الخارجية كإحدى القوى الفاعلة والمؤثرة فيها في ظل مفهوم تصدير الثورة، أو في ظل الآليات الجديدة التي استحدثتها المؤسسة العسكرية الإيرانية بعد الثورة، وهي على النحو التالي: (سلامة، 1997 ص 80-82)

1- الجيش:

من حيث تكوين الجيش الإيراني، ففي عام 1996، كان عدد أفراد الجيش 345 ألفا حوا 250 ألف مجند، وأربع فرق مدرعة، وفرقتان من القوة الخاصة، وسبع فرق مشاة، ولواء محمول جوا، وبعض الفرق والتائب المستقلة من المشاة ووحدات الكوماندز والمدفعية. ويتألف الجيش من عدة قوات برية وبحرية وجوية.

2- الحرس الثوري:

إن نشأة الحرس الثوري هو امتداد لتلك اللجان الثورية والميلشيات العسكرية شبه النظامية التي تشكلت أثناء الأشهر الأولى للثورة. وطبقا لدستور الحرس الثوري، فقد حدد مهامه في: حماية الثورة وأمنها، وقمع كل القوى المناوئة لها، ودعم حركات التحرير في العالم، وحراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدو الأمريكي والصهيوني وعملائهم في المنطقة، والحفاظ على الحدود من تسلل الأسلحة والجواسيس والعملاء، وإقامة الدوريات على الطرق والمدن لتأمين الأمن والحفاظ على الأموال والأرواح، وضرب الانفصاليين، أما من حيث أعداد وتوزيع الحرس الثوري فطبقا لأرقام 1995، فقد وصل عدد الباسدران إلى120 ألف، يتوزع على النحو التالي: 100الف قوة برية، 20 ألف قوة بحرية، والقوة البرية موزعة على كتائب ليس لها حجم ثابت، وتتجمع في 13 فرقة مشاه، وفرقتين مدرعتين، ووحدات أخرى مستقلة.

3- قوات التعبئة أو النفير:

أولت قيادات الثورة الإيرانية أهمية كبيرة للمنظمات التطوعية شبه العسكرية ففي 26 نوفمبر 1980، اصدر الخميني – باعتباره القائد العام لكل القوى– أمراً بالتعبئة العامة، وإنشاء جيش شعبي قوامه 20 مليون فرد، على أن يكون هذا الجيش تابعا لجيش حرس الثورة.

3 . 7 المجتمع المدني:

لا يمكن الأخذ بمشاركة شعبية نشطة وفاعلة بعيدا عن حركة حقيقية لمؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في جانب مدخلات النظام السياسي بصورة غير رسمية تكتلا لمصالح الجماعات السياسية المختلفة، وتجنيدا لرموز النظام السياسي وقيادته، ودعما لآليات الاتصال بين فعاليات النظام السياسي المختلفة انعكاسا لظروف التعددية السياسية السائدة في المجتمع. وضماناً لتحكم أكثر لمؤسسات السلطة في الدولة من قبل القاعدة العريضة للأمة (بنان، 2004 ص20).

ومن بين مداخل عديدة للتعامل مع قوى هذا المجتمع ومؤسساته، سوف نتناولها في شكل خمس فئات أساسية تشمل: القوى الدينية، والقوى الاقتصادية، والتجمعات السياسية، والصحافة، والمرأة.

3 . 7 . 1 القوى الدينية :

للقوى الدينية مصادر قوتها، التي تبدأ هيبتها من العلماء وتمر بتلقي المراجع منهم زكاة الخمس الواجبة على الشيعي، وتنتهي بالقدرة على التعبئة والتحريك باليات مختلفة وفي مناسبات وساحات متعددة، وفي ما يلي تتعرض هذه الجزئية لكل من مؤسسة الحوزة والأمانة الدائمة لأئمة الجمعة والجماعات كإطارين من أطر ممارسة القوى الدينية وتأثيراتها:

أ- مؤسسة الحوزة :

الحوزة هي المكان الذي يؤمه طلاب التعليم الديني على أيدي علمائها، ويتدرجون في مراتبها من مستوى إلى أخر: ثقة الإسلام ،فحجة الإسلام والمسلمين، فآية ا ، فآية ا العظمى، ينتظم في الدراسة في الحوزة العلمية زهاء 30,000 شخص، غير أن من يصل إلى مرتبة آية ا قليلون، وأقل منهم من يبلغ مرتبة آية ا العظمى التي تفترض في شاغلها أن يكون الأعرف والأعلم والأفقه، والتي تهيئ لصاحبها إصدار الإحكام فعلا عن الفتاوى، وبين كل الحوزات الدينية تحوز الحوزة الدينية في قم شهرة خاصة، فهي التي خرجت للمؤسسة الدينية آياتها العظام أمثال منتظري، كلبايكاني، وشر يعتمداري، والخوئي. (مسعد، 2002 ص 143-144)

ب- الأمانة الدائمة لأئمة الجمعة والجماعات:

وهي أمانة أشار بها آية ا منتظري وعقدت أول اجتماع لهـا فـي يونيـو/ حزيران 1983، وضمت في عضويتها خمسة من رجال الدين بتعيين مباشـر مـن المرشد، وهولاء هم: علي خامنئي، وعلي مـشكيني، ومحمـد خـاتمي، ومحـسن ملكوتي، وجلال الدين ظاهري، وهم خطباء الجمعة في كل من طهران، وقم، يزد، تبريز، وأصفهان على التوالي، أي في أكبر المدن الإيرانية، وتولى رئاستها علـي خامنئي في الوقت نفسه الذي كان فيه رئيسا للجمهورية، الأمر الذي كفل التنـسيق

بين الجهتين، ويرجع الاهتمام بصلاة الجمعة إلى خصوصية منزلة يوم الجمعة عند الشيعة بما يفوق أهميتها عند المسلمين .(مسعد، 2002 ص144)

3 . 7 . 2 القوى الاقتصادية:

في إيران قوتان اقتصاديتان رئيستان هما: البازار والمؤسسات الخيرية، وبين الطرفين أوجه شبه كثيرة ومصالح مشتركة.

أ- البازار:

يسيطر البازاريون وهو التعبير الشائع المشتق من اللغة الفارسية للدلالة على التجار – على 75 بالمئة من التجارة الداخلية في إيران وحوالي نصف الوردات، ويقومون بدور أساسي في عملية الإقراض، ويقاربون في السوق العقارية، ويضعون أيديهم على مفاتيح القرارات الاقتصادية مما يفسر حرصهم على الوزارات التقليدية (مثل وزارة التجارة) دون الوزارات الفنية والتقنية. (مسعد، 2002 ص1479)

ب- المؤسسات الخيرية:

يمكن تقسيم المؤسسات الخيرية الموجودة في إيران إلى ثلاثة فئات كما يأتي: مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة ومؤسسات خيرية إسلامية، ولهـذا المؤسـسات ولاسيما الخاصة والخيرية، تاريخ عريق في إيران ولا تشكل ظـاهرة جديـدة، إلا أنها لم تكتسب الأهمية الاجتماعية والاقتصادية التي غدت لهـا الآن إلا بعـد قيـام الثورة 1979، وتتسم هذه المؤسسات بأنها هيئات خيرية غير حكومية في الأساس، وتدعي كلها أنها مؤسسات غير ربحية، وهو ادعاء تحوم حوله شكوك كثيـرة فـي معظم الحالات وتمارس هذه المؤسسات نشاطات كثيرة، وهي معفاة من الـضرائب وتتبع المرشد الأعلى مباشرة، وتمتد هذه النشاطات من التجارة إلى التصنيع والإنتاج الصناعي، كما تشمل نشر الدعوة الدينية – السياسية وتقديم الخـدمات الاجتماعيـة ودعم السفن. (بوختا، 2003 ص101)

ويرأس هذه المؤسسات بصفة دائمة رجال الدين ذو نفوذ أو شخصيات رئيسية أخرى من النخبة الحاكمة في إيران، وفيما يأتي ذكر لبعض اكبر واهم المؤسسات، التي يبقى عددها الكلي غير معروف:

1. مؤسسة المعوقين والمستضعفين.
2. مؤسسة الشهيد
3. مؤسسة الأمام رضا
4. مؤسسة الرسالة
5. مؤسسة الإسكان
6. مؤسسة الرفاه
7. مؤسسة الدعوة الإسلامية (بوختا، 2003 ص101)

3 . 7 . 3 التجمعات السياسية:

ويمكن تمييز أربعة اتجاهات بارزة تتمحور حولها التجمعات السياسية داخل الدولة وهي:

1- اليمين التقليدي: ويتألف من جمعية روحانيات مبارز – طهران وجمعية مدرسي الحوزة العلمية – قم وجمعيات التجار وأصحاب المهن الحرة المنضوية في الجمعية الائتلافية الإسلامية.

2- اليمين الحديث: أو المسلمون التكنوقراطيون الذين ظلوا على مدى سنوات عدة على تعاون وثيق مع اليمن التقليدي، إلا إنهم بدأوا في أوائل التسعينات يسعون لكسب مؤيدين خاصين بهم، وفي الانتخابات النيابية التي جرت في صيف 1996، ألّفت مجموعة التكنوقراطين والمسؤولين جمعية عرفت بكوادر البناء اجتذبت الكثيرين من المتعلمين الإيرانيين.

3- اليسار: والذي يضم بعض المجموعات البارزة مثل مكتب تعزيز الوحدة بين الحوزة والجامعة، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية التي أنشئت بعد الثورة مباشرة من ائتلاف منظمات سابقة أخرى، والجمعية الإسلامية للأساتذة الجامعيين، ولقد إنشاء اليسار إتلافا جديدا باسم جبهة الثاني من خورداد، ولقد حصلوا على أغلبية المقاعد البرلمانية في انتخابات صيف 2000.

4- اليمن الراديكالي: ويتألف من جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية بزعامة حجة الإسلام محمد محمدي ريشهري، وأنصار حزب ا وهي المجموعة الأهم

وقد حلت رسميا، إلى العديد من عناصر الحرس الثوري وقوات الباسيج ،وهذه المجموعة تتألف من شكل أساسي من الحرس الثوري والطلاب والشبان وبقايا قوات الباسيج في الحرب الإيرانية العراقية 1980- 1988 وأصبحت هذه المجموعة أكثر انخراطا في العمل السياسي ويشعر هؤلاء أنهم يحملون مسؤولية رفع لواء المبادئ الإسلامية والثورية.(رجائي،2001ص34-35)

3 . 7 . 4 الصحافة:

في الجمهورية الإسلامية سقف واسع من حرية الرأي، فالصحف والمجلات منتشرة انتشاراً واسعاً في إيران وهناك أعداد لا حصر لها من الصحف اليومية والأسبوعية والدوريات وقد كفل الدستور هذه المهنة وكفل حرية الرأي "ضمن المعايير الإسلامية "أي عدم التعرض بالقذف أو الشتم أو نشر الفكر الهدام أو الخليع ولا تتماشى مع العقيدة الإسلامية، أما الانتقاد للحكومة وأداء الوزارات وغير ذلك فهذا أصلا من مهمة الصحافة ومهمة مجلس الشورى إذ يتم انتقاد الوزراء علنا، وكذلك أداء مجلس الوزراء (الحكومة) وجميع أوجه الحياة السياسية في إيران لأن ذلك كله قد كفله الدستور، وقد حث أيضا أبناء الشعب على تقديم أفكارهم البناءة لتطوير الحياة السياسية والاجتماعية.(ألنبالي، 2003 ص91).

ومن الممكن التمييز بين مجموعتين من الصحف في إيران، ويمثلان التيارين بكل التنويعات داخلهما:

أ- المجموعة الأولى: تنسب إلى تيار التشدد، وتشمل صحف جمهوري إسلامي، ورسالت، وكيهان .

ب- المجموعة الثانية: تنسب إلى تيار الاعتدال أو الإصلاح، وتعرف إعلاميا (أو بعض منها في واقع الأمر) باسم صحف الثاني من خرداد، تاريخ انتخاب خاتمي رئيسا، وتدخل فيها سلسلة الصحف التي أصدرها ما شاء ا شمس الواعظين، وصبح امروز، وراه نو، خرداد وزن وسلام. (مسعد، 2002 ص 163-164)

3 . 7 . 5 المرأة:

تتمتع المرأة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بكافة حقوقها السياسية والمدنية ،فهي تشارك في كل المجالات وكل الميادين السياسية، فهي برلمانية ومشاركة بفعالية فتراها تحتل الصفوف الأولى في مجلس الشورى الإسلامي وتشارك في صنع السياسة العامة للبلاد، وتناقش القوانين وتبدي رأيها وتصوت على القرارات وتمارس الحياة الشورية البرلمانية بحرية تامة فتشاهدها ترتدي الزي الإسلامي المحتشم وتتبع القواعد الإسلامية في تصرفاتها والمرأة تمارس حقها الانتخابي بحرية تامة. (النبالي، 2003 ص85-86)

ومع تعمق الهوة بين المجتمع المدني والدولة المنبثقة عن الثورة ،أصبحت المرأة الإيرانية من أولى المطالبين، بتحديث الفكر الديني والاعتراف في حقوقهن وخلق مناخ للمناقشات بين المثقفين العلمانيين وبعض الإسلاميين المتنورين من جهة ضد المحافظين والمدافعين عن المفهوم الظلامي والمتخلف للإسلام، وبرأيهن فإن المعركة النسويه قد شهدت انطلاقة وجدية لم يسبق لها مثيل تقودها بشكل خاص أكثر من 60 منظمة غير حكومية ذات انتماءات فكرية مختلفة ومتنوعة، إسلامية، علمانية، معتدلة، متطرفة، تلتقي أهدافها جميعا وكلها تمارس ضغوطا لدى البرلمان والبرلمانيين ووسائل الإعلام والوزارات المعنية، بغية الإيحاء بتقديم تعديلات وإصلاحات قانونية تشريعية.(شحادة، 1999 ص59-60)

الفصل الرابع
العلاقات العربية الإيرانية

4 . 1 إيديولوجية الثورة الإيرانية وأهدافها:

نرى في كافة الثورات البارزة في التاريخ الإنساني إن كل ثورة احتوت علـى اتجاهين فيما يخص نشر أفكارها خارج الحدود، وهما :

1- اتجاه بناء الدولة النموذج من خلال محاولة الوصول ببناء الدولة إلى مرحلة الكمال من وجهة نظر إيديولوجية الثورة بما يجذب تأييد شعوب أو قوى محيطة تكون مشاركة في خصائص معينة مع شعب الدولة الذي قامت به الثورة .

2-اتجاه تصدير الثورة وهو يناصر فكرة دور خارجي فعال للنظام الثوري في مساندة قوى تتبنى نفس أفكاره، وإحدى حجج هذا الاتجاه هي أفضل وسائل الدفاع هي الهجوم، فعندئذ يعتبر الدور الخارجي الفعال والمتدخل في شؤون الدول الأخرى إجراء وقائياً يخدم كمقدمة لاحتواء أي هجوم على الثورة من القوى الإقليمية والدولية التي تعتبرها هذه الثورة معادية لها، والحالة الإيرانية ليست استثناء من هذه القاعدة، بل إن كون الثورة الإيرانية رفعت شعارات إسلامية أعطت مبرراً إضافياً لأنصار الاتجاه الثاني. (عبدالناصر، 1997 ص70)

وإن إيديولوجية الثورة الإسلامية في إيران لم تأت من فراغ ولا تكونت بفعل العوامل الداخلية والخارجية التي كانت تعيشها إيران نفسها، بل لها منطلقاتها التاريخية وأسسها الدينية منذ وفاة الرسول محمد- صلى ا علية وسلم- مروراً بصراعات المسلمين على الخلافة وصولا إلى الغيبة الكبرى للإمام المهدي المنتظر وما تلا ذلك من استحداث نظرية ولاية الفقيه التي كرسها ومارسها نظريا الإمام الخميني. (شحادة، 1999 ص 15)

ومنذ بداية انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 طالب التيار الداعي لتصدير الثورة باعتبار تصدير الثورة أحد سبل حمايتها في الداخل، وبعدم الاكتفاء بالدعاية

للنموذج الإيراني بل بتقديم مساعدات ودعم القوى السياسية خارج إيران، وخاصة القوى الراديكالية المعادية للنظام القائمة في العالم الإسلامي لإنشاء حكومات على الخط الإيراني، واعتبر الإمام الخميني إنشاء الحكومات الإسلامية في إيران مجرد خطوة أولى تجاه الدولة العالمية، كما حث إيران بعد الثورة على دعم المستضعفين "وحركات التحرير عبر العالم ورفض الخميني الإقرار بالحدود الجغرافية فيما بين الدول، واعترف فقط بما اسماه بالحدود الإيديولوجية، وأكد إن خلاصة البشرية تكمن في تطبيق قوانين ا والشريعة. (عبد الناصر، 1997 ص 71-58)

فالإمام الخميني الذي يعتبر من أكثر فقهاء الشيعة تعمقا في نظرية "ولاية الفقيه " وباعتباره أول من مارسها فعليا فيقول :"وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه حاكم عادل، فأنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي (ص) منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا له وأن يطيعوه ....ولا ينبغي أن يساء فهم ما تقدم، فيتصور أحد أن أهلية الفقيه للولاية ترفعه إلى منزلة النبوة أو إلى منزلة الأئمة .فالولاية تعني حكومة الناس، وإدارة الدولة، وتنفيذ أحكام الشرع، وهذه مهمة شاقة، ينوء بها من هو أهل لها من غير أن ترفعه فوق مستوى البشر، بذلك فإن الإمام الخميني صاحب نظرية "ولاية الفقيه "يكون قد وظف النظرية الشيعية التقليدية في الإمامة، لمصلحة إقامة حكومة الفقيه والتي يعتبرها أنها الحكومة المهيأة لإدارة شؤون المسلمين في ظل استمرارية غيبة "المهدي "، ويعتبر أنها تستطيع أن تحقق بعض العدالة بانتظار أن يعود صاحب الزمان لتحقيق العدالة المطلقة والحرية المطلقة، بذلك فأن الإمام الخميني يضع قيما ثورية وأهدافا تقدمية في وعاء قديم ومحافظ. (شحادة، 1999ص18-25)

وقد انعكست هذه الآراء في الدستور الإيراني .فقد حددت ديباجة الدستور الإيراني ضمن أهداف الجمهورية الإسلامية – السعي مع الحركات الإسلامية والجماهيرية الأخرى لبناء الأمة العالمية، إنقاذ المحرومين في كل مكان في الأرض، ما أكدت المادة الثالثة من الدستور الداعم المطلق لمستضعفي العالم كهدف من أهداف الجمهورية الإسلامية، أشارت المادة 154 إلى التزام إيران العمل على



إقامة حكومة الحق والعدل في إرجاء الأرض، حماية الكفاح الشرعي للمستضعفين ضد المستكبرين في أي مكان في العالم .(عبد الناصر، 1997 ص72)

ويمكن تلخيص الأهداف التي أراد الإيرانيون لثورتهم سلوكها كالتالي:

1- إقامة حكومة إسلامية تستند إلى مبدأ ولاية الفقيه الذي أعطاه الخميني بعدا سياسياً ودينياً مطلقاً, والفقيه في الحكومة تمثل ظل الإمام المنتظر على الأرض.
2- الإطاحة ببقية الحكومات الإسلامية الراهنة وتشكيل حكومة إسلامية واحدة.
3- افتتاح وغزو البلدان إذ لابد من إزالة جميع الحكومات الرجعية ونشر الشريعة الإسلامية في أنحاء العالم كافة.
4- العمل على بناء دعائم حكومة العدل الإسلامي في أنحاء العالم كافة ويتم ذلك بحد السيف، لذلك فأن مجيء وقف إطلاق النار بعد منتصف 1988 إنما جاء لا رغبة في السلام من جانب إيران وإنما بحكم الظرف العصيب الذي واجهته إيران خصوصا في جانبها العسكري في الأيام الأخيرة من الحرب، وهو الذي اجبرها على القبول مرغمة كما وصفها دجالهم بأن ذلك القرار قرار وقف إطلاق النار كان أصعب من تجرع كأس السم، ذلك دليل قاطع على النوايا الحقيقية للنظام الإيراني اتجاه الحرب والسلام واتجاه التعامل الإيراني عموماً.(البزار، 1993 ص107)

4 . 2 مراحل الثورة الإيرانية :

هناك أربع مراحل رئيسة يحمل كل منها دلالات خاصة فيما يتعلق بتطور الثورة الإيرانية وتطور تأثيرها على الصعيدين الإقليمي والدولي وهي كما يلي:

المرحلة الأولى: من عام 1979وحتى عام 1989، وكان التأثير الإيراني خلالها في حده الأدنى بفعل مجموعة عوامل أبرزها الانشغال بحرب الخليج الأولى لمدة ثماني سنوات والحصار الدولي الذي فرض على إيران بحيث يمكن القول أن التأثير اقتصر بالنسبة للشعوب العربية على استلهام مبدأ وليس نموذج التغيير الذي بمقتضاه نجحت حركة شعبية بإطاحة نظام متسلط في الداخل ومدعوم من الخارج وبطبيعة الحال فأن استلهام المبدأ كان يتعذر أكثر كلما كانت البيئة المعنية بيئة دينية محافظة

ناهيك عن اشتراكها في مذهب إيران، وفي هذا الإطار شاع الحديث عن تحرك شيعة الخليج للتعبير لأول مرة بأشكال مختلفة عن حقهم في نصيب عادل من الثورة والسلطة. (مسعد، 2009 ص21)

وظهرت توجهات نظام الثورة الحقيقية في عدم تسامحه بالمساومة على منطق الثورة وإن حركة مؤسسات الدولة والمجتمع يجب أن تخضع لمنطق الثورة وقيمها الدينية، وسرعان ما سيطرت على مؤسسات الدولة والمجتمع والفعاليات الدينية الموالية للإمام الخميني مثل الحرس الجمهوري واتحادات الطلاب والمحاكم الثورية المتحولة تطبيقا لنظرية "ولاية الفقيه "في الحكم إلى أن نجحت هذه الفعاليات في إزالة أي مظهر عصري أو ليبرالي لنظام الثورة حاولت الثورة أن تتزين به في البداية، وسرعان ما بدأت الثورة الإسلامية في إيران بعد نجاحها في الاستيلاء على السلطة وتهميش العناصر الليبرالية التي استخدمتها في بداية عهدها طموحات على المستوى الإقليمي والدولي وقالت بأممية فكرها وعالمية ثورتها وعكست مسؤولية نظامها في ما سمي بمشروع تصدير الثورة ....ومعادة الامبريالية الأمريكية بقيادة الولايات المتحدة التي حملتها مسؤولية استبداد حكم الشاه للشعب الإيراني وإفشالها ثورة مصدق في الخمسينات ..واستغلالها لثروات إيران النفطية في عهد الشاه لتمويل مشاريعها التوسعية الإقليمية، ولم تمض سنة على الثورة إلا ودخلت إيران في حرب ضروس مع العراق استمرت ثمانية أعوام في ما كان تطبيقا عمليا لمبدأ تصدير الثورة بمستوى العنف الذي تفاعل من قبل الثورة في داخل إيران بحجة دك أسس نظام الشاه العلماني وبناء مجتمع يقوم على النقاء الثوري، ويؤمن بسيادة قيم الإسلام كما جاء في نظرية ولاية الفقيه. (بنان، 2004 ص 18)

المرحلة الثانية: من عام 1990 وحتى عام 2002، وبدأ يتنامى فيها الدور الإيراني على الصعيدين الإقليمي والدولي نتيجة ما اعتبر في حينه أنه موقف محايد من حرب الخليج الثانية، وعلى الرغم من أنه لم يكن واردا بالنسبة لإيران دخول الحرب إلى جانب العراق لأسباب مفهومة إلا أنه على أية حال فإن الترحيب بما وصف بحياد إيران قد انعكس عربيا في شكل استئناف للعلاقات الدبلوماسية مع كل الدول العربية على مستوى كل السفراء عدا مصر، وفي إبرام العديد من الاتفاقات التجارية

مع الجمهورية الإسلامية، كما انعكس دوليا في شكل تطبيع علاقات إيران الدولية, عدا علاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل. (مسعد، 2009 ص 21)

بانهيار الكتلة الشيوعية انهارت معها المدرسة والفكر الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدأ أن الحل للمشكلة الاقتصادية في إيران لا ينفك عن حل معضلة المشكلة السياسية فيها فأخذ تيار الإصلاح الليبرالي يتنامى في مواجهة مقاومة شديدة من قبل التيار الديني المحافظ الذي شعر بما كان يسميه بإرهاصات الثورة المضاد التي كان يمثلها التيار الإصلاحي المتنامي الذي اتهم المحافظين بمحاولة عودة عقارب الساعة إلى الوراء بإحياء فلسفة وفكر وسلوك الخيار العلماني بهدف إعاقة جهود التيار الديني في إعادة البناء بعد الحرب وحل المشكلة الاقتصادية في البلاد، وكانت إدارة رفسنجاني تميل إلى التغيير والبعد عن القوالب الإيديولوجية الجامدة لفكر وحركة الثورة والاقتراب أكثر وأكثر نحو تأسيس شرعية برجماتية للنظام تقوم على منطق الثورة خاصة بعد رحيل الإمام الخميني الذي كان حجر الزاوية ومهد الشرعية الوحيد لنظام الثورة الإسلامية في إيران. (بنان،2004 ص19)

ولم ينفتح النظام في عهد رافسنجاني على الداخل فقط بل على الخارج أيضا باتباع سياسة خارجية أكثر برجماتية بعد تخلي نظام الثورة عن القوالب الإيديولوجية الدينية الجامدة التي كانت تتحكم في حركة السياسية الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية وفي مقدمتها شعار تصدير الثورة، وتحسنت علاقات إيران مع جيرانها خاصة دول الخليج العربية في هذه الفترة وكذلك الكثير من الدول الأوروبية التي وصلت العلاقات معها في بداية الثورة إلى مرحلة قطع العلاقات, إلا أن العداء للولايات المتحدة الأمريكية لم ينته وإن كانت لهجة التطرف اتجاه الولايات المتحدة في تلك الفترة قاصرة على المنتمين للتيار المحافظ المتشدد دون أن تنعكس في الخطاب السياسي الإيراني لإدارة رافسنجاني، ولكن حتى ذلك الوقت كان التيار المحافظ على درجة كبيرة من القوة إلا أن ذلك لم يحل دون تطور حركة إصلاحية من الداخل رغم فعاليات النظام الدينية بدأها رفسنجاني وترسخت بانتخاب خاتمي والانتقال من عهد القائد الكاريزمي إلى عهد الإدارة الشعبية، فالأول مرة تواجه

النخبة الدينية بتحدٍ حقيقي بإعطاء خاتمي الأولوية لقضايا المجتمع المدني, وحكم القانون .. واحترام التعددية ...والحوار مع العرب .(بنان، 2004 ص19)

المرحلة الثالثة: من عام 2003 وحتى عام 2005، وميزها تكريس الدور الإيراني في إطار الوطن العربي بفعل احتلال العراق وعلى الصعيد الدولي بفعل احتلال أفغانستان وقد شهدت هذه المرحلة تركيز إيران على برنامجها النووي الذي قد كشف النقاب عن مساعيها لاستئناف العمل به عام 2002.ومع أن هذه القضية خلافية بامتياز في علاقات إيران الإقليمية والدولية، إلا أنها لم تصعد آنذاك إلى مستوى التلويح الأمريكي باللجوء إلى الحل العسكري أولا: لأن إيران تعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطاحة نظام صدام حسين بواسطة القوى الشيعية الموالية لها، وكذلك في دفع ما عرف بالعملية السياسية، وثانياً: لأنه لم يكن قد تبين بعد فراغ القوة في العراق إثر إطاحة حكم البعث سوف يملأ بواسطة إيران سياسيا وأمنيا, وليس فقط اقتصاديا وثقافيا .(مسعد، 2009 ص 229)

المرحلة الرابعة: من عام 2006 إلى الآن، وميزها تعزيز النفوذ الإيراني في ساحتين عربيتين، هما الساحة اللبنانية من اثر فشل حرب إسرائيل في تموز/ يوليو 2006على لبنان، والساحة الفلسطينية بفضل الحصار الذي ضرب على غزة منذ الفوز الانتخابي لحماس وبشكل خاص بعد الهجوم الوحشي على غزة اعتبارا من 27 كانون الأول ديسمبر 2008، فكما كان الحال في العراق أدى التخلي العربي عن دور فاعل على الساحتين إلى انفراد إيران في الساحة الأولى والتأثير العميق في الساحة الثانية، من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي واللوجستي وإن كان بدرجات متفاوتة من حالة إلى أخرى وبشكل عام دخلت إيران بقوة على خط الاستقطاب العربي الحاد منذ عام 2006 حيث وقفت في المعسكر الذي ضم سوريا وحزب ا وحركة المقاومة الوطنية الفلسطينية ومؤخرا قطر في مواجهة المعسكر الذي ضم مصر والسعودية والأردن.(مسعد، 2009 ص22)

4 . 3 مراحل العلاقات العربية الإيرانية:

فقد ظل تاريخ علاقات إيران بالدول العربية يتأرجح بين التقارب والتنافر، وظل التعقيد حائلا دون وصول هذه العلاقات في كثير من الأحيان إلى مستوى التحالف أو التعاون الاستراتيجي، وأسباب هذا التعقيد جزء كبير منها يرجع إلى إيران نفسها، والبعض الآخر يرجع إلى الدول العربية، بالإضافة إلى ظروف أخرى أهمها تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، استثمارها للظروف والتوترات لأجل خلق نوع من عدم التقارب بين إيران والدول العربية، مصورة للدول العربية إن إيران هي المهدد الأمني في المنطقة – لا إسرائيل) مستغلة بعض الأدوار السلبية التي لعبتها إيران في السابق. (محمود، 2008 ص271)

ويفسر كثير من الباحثين العرب منشأ التوتر في العلاقات الإيرانية العربية بالإصرار الإيراني على تصدير الثورة من خلال الدعم الذي قدمته إيران إلى قوى وجماعات إسلامية وخصوصا في بلدان الخليج لتحقيق ثورة مماثلة لتلك التي حصلت في إيران، وهذا الربط العربي لتوتر العلاقات الإيرانية – العربية بـ"تصدير الثورة "وإغفال البيئة الإقليمية كأساس لذلك التوتر، يقصد به تحميل إيران وحدها تلك المسؤولية، علما بأن هذه البيئة وتحولاتها هي التي سمحت بشكل رئيسي بذلك التحول في العلاقات الإيرانية – العربية التي مرت في مراحل هي:

1- مرحلة الحرب مع العراق وتداعياتها – مرحلة التوتر (1980 –1988).
2- مرحلة احتلال الكويت ومؤتمر مدريد للسلام والمفاوضات العربية الإسرائيلية – مرحلة التهدئة (1991- 1996).
3- مرحلة التعثر في عملية التسوية وبدء الانتفاضة في فلسطين عام 2000م - مرحلة الاستقرار (1996-2000).
4- مرحلة ما بعد احتلال العراق(2003 - 2010) استمرار التعاون والاستقرار رغم المخاوف والتنافس. (عتريسي، 2006 ص125)

ففي **المرحلة الأولى**: من العلاقات العربية - الإيرانية حملت القرارات الأولى للثورة، روح العداء لإسرائيل، وتبنيها لقضية فلسطين وبخطوة رمزية حلت سفارة الأخيرة مكان السفارة الإسرائيلية، إلا إن السياسة الإيرانية الجديدة لم تلق ترحيب

من الأنظمة العربية الحاكمة باستثناء سوريا، وفي عام 1980 أعلن صدام حسين حربه على الجمهورية الفتية مدفوعا من الغرب، لتكون الحرب الأطول في تاريخ الحروب الحديثة، إذ استنزفت موارد البلدين، عدا الخسائر البشرية الكبيرة، وتميز الموقف العربي في ذلك بالجمود اتجاه إيران، ماعدا القيادة السورية التي أدركت أهمية التغيير الإيراني فبادرت إلى تعميق العلاقات على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وفي ما بعد شكّل دعم المقاومة في وجه الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من لبنان، نقطة التقاء قوية بين الطرفين .(خواجة، 2005 ص 169-168)

ومنذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979، عمدت إيران للتعبئة الإعلامية لـشيعة دول الخليج للتمرد على أوضاعهم، خاصة أن الشيعة شـكلوا 75% مـن سـكان البحرين، و30-40%من سكان الكويت، و30% مـن سـكان المنطقـة الـشرقية بالسعودية، وقدمت إيران تأييدا معنويا وإعلاميا لتظاهرات الشيعة بالـسعودية فـي إقليم الإحساء عام 1979و1980م، واتهم الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي الإيرانيين بأنهم إرهابيوا الخليج، كما تفجر العنف بين الحجاج الإيـرانيين الموالين للخميني من جهة، ورجال الدين السعوديين وأنصارهم من جهة أخرى، مما أدى إلى مصرع عشرات الحجاج في موسم الحج 1987عام، وواصلت إيران دعـم منظمة الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية المعارضة للحكم العسكري، والتي تبنت عمليات تفجير مكة في موسـم الحـج لعـام 1989م. (عبدالحميـد، 2006 ص222)

وفي **المرحلة الثانية:** من العلاقات العربية - الإيرانية أدت أحداث الاجتياح العراقي للكويت تحولاً في موقف دول مجلس التعاون الخليجي نحو إيران، خاصة الدولتين اللتين وقفتا بقوة ووضوح إلى جانب العراق في حربه مع إيران، خاصة في العامين الأخيرين من تلك الحرب: السعودية والكويت، فبسبب حرب الناقلات، وجدت الكويت والسعودية نفسيهما طرفين في تلك الحرب، وكان قطع العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران مؤشرا في تردي العلاقات بين البلدين، وهذه العلاقات الصراعية تأثرت بظروف حرب الخليج الثانية، ووجدت دول المجلس أنها

مضطرة لفتح صفحة جديدة من العلاقات التعاونية لموازنة الخطر العراقي أو على الأقل لتحييد الخطر الإيراني، والحيلولة دون تحالف عراقي – إيراني في مقدوره أن يقلب معادلة التوازنات في المنطقة، كما أن الحرص الإيراني على اتخاذ موقف محايد من الحرب ورفض الإغراءات العراقية ساهم بدرجة كبيرة في إنجاح هذا التوجه. (السعيد، 2006ص 96)

وقد ساهمت العديد من القضايا الخلافية في زيادة التوتر بين إيران ومجلس التعاون الخليجي بعد ذلك، منها اتهام البحرين والسعودية لإيران بالتورط في الاضطرابات السياسية في البحرين ابتداء من عام 1994، واتجاه إيران في أغسطس 1992 لفرض سيادتها الكاملة على جزر أبو موسى بما يتعارض مع اتفاق عام 1971 بين إيران وإمارة الشارقة، مما دفع الإمارات يساندها مجلس التعاون إلى مطالبة إيران بإنهاء احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وتأكيد التزامها بمذكرة التفاهم لعام 1971 بشأن جزيرة أبو موسى وعدم التدخل بأية طريقة وفي أي ظرف وبأي مبرر في ممارسة دولة الإمارات لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم، وامتدت هذه التوترات إلى مسألة الحج بين إيران والسعودية، ابتداء من موسم الحج عام 1994 بعد أن شهد عام 1993 تفاهما مشتركا بين البلدين، إذ عادت السعودية إلى تخفيض العدد المحدد لإيران، وهو 55 ألف حاج وفق الحصة المقررة في اتفاق منظمة المؤتمر الإسلامي، بعد أن كانت تسمح لإيران، ابتداء من موسم حج عام 1990بضعف العدد، كما عادت السعودية لحظر أي نشاط سياسي للحجاج الإيرانيين، مما زاد من توتر العلاقات، ودفع الجناح المتشدد في السلطة إلى عرقلة مساعي التقارب الإيراني التي كان يسعى لها الرئيس الأسبق رافسنجاني.(السعيد 2006 ص 98)

وفي **المرحلة الثالثة**: من العلاقات العربية الإيرانية جاءت أحداث التسعينات المتمثلة في تعثر العملية السلمية خاصة مع تولي "نتنياهو "للسلطة في عام 1996 وصـولا إلى الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في مايو 2000 ليؤكد مرة أخرى وبشكل واضح على طرح خيار المقاومة مقابل خيار الحل السلمي المطروح لتؤكد إيـران بقوة على سلامة موقفها وأهمية خيار المقاومة، ومن خلال احدث 2000 يتضح بقوة

طبيعة الموقف الإيراني فيما يخص فلسطين وذلك من خلال متابعة ورصد موقـف إيران من انتفاضة الأقصى سواء بشأن النفوذ الذي طرحته إيران لحل القـضية أو بشأن الدور الذي مارسته شعبيا ورسميا كذلك التصريحات والتحركات التي قام بها المسئولون الإيرانيون اتجاه الرؤية الإيرانية للقضية الفلسطينية خلال عـام 2000. (حماد، 2004 ص186)

وكما تبين أن "بنيامين نتنياهو "غير مكترث بكل العملية السلمية وغير مستعد لتنفيذ الاتفاقات التي وقعت في أوسلو مع الفلسطينيين(اتفاقية اوسلو عام 1993)، وان الولايات المتحدة الأميركية لا تمارس ضغوطا على إسرائيل من اجل تنفيذ تلك الاتفاقات في الوقت الذي يستمر فيه حصار العراق، وفي الوقت الذي أبدأت فيه واشنطن ودعمت اتفاق التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي في العام 1996الذي استفز العرب وإيران معا واعتبروه تهديدا لأمنهم القومي، في هذه البيئة الإقليمية، وفي هذا المناخ من التشدد الإسرائيلي والانحياز الأمريكي له، تضاربت المواقف العربية الإيرانية (قبل وصول الرئيس خاتمي للسلطة)، كما أدى التراجع الحاد في أسعار النفط عامي 1994- 1996 إلى دق ناقوس الخطر المشترك في كل من إيران ودول الخليج العربية، التي بدأت تعيش معا أزمات اقتصادية وتضخم لم يسبق له مثيل منذ عشرين سنة. (عتريسي، 2006 ص 128- 129)

ومثل انتخاب خاتمي رئيسا جديداً لإيران عام 1997 تطورا جديدا في منحى السياسة الخارجية الإقليمية لإيران، فهنّأ زعماء الدول العربية بالفوز الساحق للرئيس خاتمي في الانتخابات، وعبروا في رسائل متفرقة عن أملهم في نمو العلاقات الثنائية بين بلدانهم وإيران مستقبلا، وبعد أيام قليلة فقط من الانتخابات في إيران درس وزراء خارجية بلدان المنطقة في اجتماع في الرياض نتائج الانتخابات وأعربوا في أن يكون الرئيس الإيراني الجديد رائداً لتحسين العلاقات الثنائية، ورحبت هذه البلدان بحرارة بسياسة الانفراج وبناء الثقة للإدارة الجديدة في إيران ورأت فيها خطوة باتجاه تمتين العلاقات الثنائية.(أسدي، 2002 ص173-174)

وفي **المرحلة الرابعة**: من العلاقات العربية - الإيرانية تأتي جولة الرئيس الإيراني محمد خاتمي التي زار فيها الجزائر والسودان وعُمان وسوريا في مطلع أكتوبر

2004 في إطار الانفتاح الإيراني على العالم العربي، والذي بداء منذ صعود القوى الإصلاحية بقيادة الرئيس محمد خاتمي إلى سدة الحكم في الثالث من أغسطس عام 1997، كما أن هذه الجولة تأتي أيضا استكمالاً لجولة عربية سابقة زار فيها لبنان وسوريا واليمن والبحرين في النصف الثاني من مايو2003 وتعكس هذه الزيارات ملامح الدور الإقليمي الذي تسعى طهران للقيام به خصوصا بعد سقوط نظام صدام حسين وانكسار قوة العراق العسكرية، كما سمح للنظام الإيراني بالتمتع بهامش واسع من حرية الحركة في المنطقة، وثمة دلاله مهمة عكستها جولة خاتمي العربية، هي الرغبة الإيرانية بانتهاج سياسة الانفتاح على العالم العربي، ومن ناحية أخرى هدفت الجولة بالأساس إلى التخفيف من حدة التهديدات الأمريكية – الإسرائيلية ضد إيران والتي تزايدت منذ سقوط العراق من خلال محور عربي إيراني يؤثر في إعادة تشكيل توازنات القوى داخل المنطقة التي تعيش في حالة من الفوضى الشديدة منذ الغزو الأمريكي للعراق إلى الحد الذي أصبحت كل الأنظمة تشكل خطرا على الأمن القومي لإسرائيل، كما أصبحت المصالح الأمريكية هدفا مباحا.(مبارك، 2005 ص 172).

ولقد ساعد على التقارب العربي – الإيراني، التحولات والتهديدات التي أحاطت بالعرب والإيرانيين من تعثر التسوية إلى اندلاع الانتفاضة عام 2000 إلى السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من أيلول /سبتمبر وما ساعد على هذا التقارب وجعله أكثر استقرارا، أن إيران باتت على استعداد للتعاون مع النظم العربية في إطار تفهم الخلاف، وفي إطار تبادل المصالح قبل الأولويات الإيديولوجية وبات العرب في الوقت نفسه ينظرون إلى إيران كقوة يجب التعاون معها، ولا يمكن تهميشها أو تجاهل دورها.(عتريسي، 2006 ص130)

وفي عهد الرئيس محمود احمدي نجاد، الذي يعطي الأولوية للتحالف مع القوى الدولية الصديقة، ومقدمتها الدول العربية والإسلامية، أخذت إيران تحـرص علـى تدعيم على علاقاتها مع الدول العربية الخليجية، خاصة مع تفاقم أزمة الملف النووي الإيراني مع الولايات المتحدة. لكن من ناحية أخرى كان تزايد النفوذ الإيراني على في العراق أثره السلبي على العلاقات مع الدول العربية الخليجية، خاصـة المملكـة

العربية السعودية التي وجهت انتقادات حادة على لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل، للسياسة الأمريكية في العراق التي أدت إلى زيادة النفـوذ الإيرانـي فـي العراق. (السعيد،2006 ص 98)

4 . 4 مصادر الصراع في العلاقات العربية الإيرانية:

هناك عدد من القضايا التي تشكل مصدر صراع في العلاقات العربية الإيرانية أهمها ما يلي:

4 . 4 . 1 أمن الخليج :

في إحدى لحظاته الحماسية (قال الإمام آية ا الخميني رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية :" إن بإمكاننا أن نحول الخليج إلى كرة من النيران إن جرأ أحد على المساس بنا ")، وسواء وضع هذا التهديد موضع التنفيذ أم لا، فإن أصوات مدفعية الخميني لم تترك أصداء منذرة بالسوء في أي مكان أكثر مما تركت في الخليج، والقد أتت السياسية الخارجية الإيرانية اتجاه الخليج في عهد رافسنجاني محملة بازدواجية واضحة، فمن ناحية عمدت إيران إلى تهدئة بعض القضايا المثارة في علاقاتها بتلك الدول وغذتها بأسباب التصعيد، ولذلك فقد تراوحت العلاقات الإيرانية مع الدول الخليجية مابين المد والجزر. (فياض، 1997ص 204)

وقد أثبتت تجربة حرب الثماني سنوات بين العراق وإيـران (1980-1988) إن العالم يمكن أن يتعرض لخسائر فادحة في حال تعرض أمـن الخلـيج للخطـر، وعندما تصاعدت وتيرة النزاعات بين الولايات المتحدة وإيران في يونيـو 2008، على خلفية الوضع في العراق والاستفزازات العسكرية الإيرانية في الخليج، فـإن أسعار النفط في السوق العالمية قفزت إلى أكثر من 140 دولار للبرميل، خصوصا بعد تصريحات محمد علي جعفري قائد الحرس الثوري الإيراني، بأن بلاده سـترد على أي هجوم بإغلاق ممرات تجارة النفط الدولية عبر الخليج العربـي، وكانـت الحرب بين العراق وإيران في ثمانينات القرن الماضي قد سجلت عمليات عـسكرية متنوعة لتعطيل الملاحة في الخليج، منها حرب الناقلات التي وصلت ذروتهـا فـي عام 1984، حيث اضطرت دول - مثل الكويت – إلى رفع العلم الروسـي علـى

ناقلاتها لتجنب عمليات القصف الجوي لهذه الناقلات، وكذلك استئجار ناقلات نفـط أمريكية للغرض نفسه، واستعمل الطرفان المتحاربان (إيران، والعراق) كل الطرق الممكنة لتدمير التجارة البحرية للطرف الأخر، إضافة إلى الأطراف الأخرى الحليفة للعدو، إذ لم تسلم السفن الكويتية والسعودية والإماراتيـة مـن عمليـات الهجـوم والاعتداءات التي شملت القصف الجوي وزرع الألغام البحرية واعتـراض الـسفن والناقلات في البحر، إضافة لإعمال القرصنة. (نوار، 2009 ص 193—194).

ويتضح الصراع على قضية أمن الخليج بين إيران والدول الخليجية العربية من خلال طرح كل طرف رؤية خاصة به، وتتمثل هذه الرؤى بما يلي:

4 . 1 . 1 الرؤية الإيرانية لأمن الخليج:

مما لاشك فيه أن جغرافية إيران وسكانها يعطيانها موقعا مهيمنا وعمقا إستراتيجيا طبيعيا في الخليج، وبالتالي تتحدد الرؤية الإيرانية لأمن الخليج في ضرورة إنهاء الوجود الأجنبي في المنطقة انطلاقا من قناعتها بأن الخليج ممر محلي وليس دوليا، ومن ثم تضع مسؤولية إقامة ترتيبات أمنية إقليمية على كاهل الدول المطلة على ضفتيه، ولا خلاف في هذا الأمر بين الإصلاحيين والمحافظين، إلا أنه بعد حرب العراق واجهت إيران مأزقا جديدا إذ اكتمل الطوق الأمريكي حولها في أفغانستان والعراق، وهو ما دفع إيران إلى انتهاج عدة آليات لضمان دور فاعل لها في أمن الخليج، أولها:محاولة ممارسة نفوذ لدى شيعة العراق وذلك كمحاولة لإيجاد أوراق تفاوضية في علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة وثانيها: تطوير قدراتها النووية خصوصا بعد تصنيف واشنطن لطهران ضمن محور الشر إلى جانب كوريا والعراق مع وجود تيار في الإدارة الأمريكية يدعو لتغيير النظام الإيراني.(كشك، 2004ص 150)

4 . ا . 2 الرؤية الخليجية لأمن الخليج :

انطلاقا من التوترات وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال العقد الأخير من القرن الماضي سادت لدى دول مجلس التعاون الخليجي قناعة

مؤداها أن أمن الخليج أصبح شأناً دولياً يجب المحافظة علية بكافة الوسائل بما في ذلك اللجوء إلى القوة وذلك في ظل ترسيخ توافق دولي بأن هناك تشابكا متينا بين أمن دول مجلس التعاون الخليجي الست وبين صحة وسلامة الاقتصاد العالمي، ويؤكد هذا التصريح وزير الدفاع الكويتي الشيخ جابر المبارك الصباح خلال شهر يونيو 2003 بالقول إن التواجد الأمريكي في الكويت تحكمه اتفاقات أمنية موقعة بين البلدين ولا علاقة له بما حدث في العراق .وفي هذا الإطار تتحدد رؤية دول مجلس التعاون لأمن المنطقة في ثلاثة بدائل:

البديل الأول: يتمثل في إجماع دول مجلس التعاون الخليجي الست على أهمية الوجود الأجنبي في المنطقة وفقاً لا اتفاقيات تم توقيعها بين الجانبين في أعقاب حرب تحرير الكويت 1991.

البديل الثاني: ويتمثل في عملية التنسيق الدفاعي الجماعي الخليجي كأحد البدائل المهمة في الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج، وقد اتخذت دول المجلس خطوات جادة في هذا الشأن، ففي الرياض (ديسمبر 1993) تمت الموافقة على تشكيل اللجنة العسكرية العليا لدول المجلس، خلال قمة مسقط (ديسمبر 1990) تم إقرار خطة تطور درع الجزيرة، كما أقرت قمة الكويت (ديسمبر 1997) مشروع حزام التعاون الذي يهدف إلى ربط دول المجلس بشبكة إنذار مبكر وموحدة ومشروع اتصالات مؤقتة، وكانت الخطوة الأهم هي توقيع قادة الدول الخليجية الست في قمة المنامة (ديسمبر 2000)على اتفاقية دفاع مشترك .أما قمة مسقط (ديسمبر2001) فقد أقرت مجلس الدفاع المشترك، ولاشك أن هذا وبالرغم من أهميته إلا أنه يبقى رهنا بالوضع السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي حيث يقترب عدد سكان العراق من إجمالي دول الخليج مجتمعة وهو ما يعني إن جهود التسلح الذاتي الخليجي لن تستطيع إحداث توازن حقيقي بين كل دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية، والعراق وإيران من ناحية أخرى. وأمام البديلين السابقين تضاءل الاعتماد على البديل الثالث: وهو إعلان دمشق باعتباره خيارا عربيا للحفاظ على أمن منطقة الخليج، ولكنه لا زال قائما .(كشك، 2004 ص 149-150)

ولهذا تشعر الدول العربية ذات الاهتمام بأمن الخليج بأن السياسة الإيرانية اتجاه أمن الخليج هي بداية الهيمنة الإيرانية على الخليج في ظل غياب توازن استراتيجي عربي - خليجي – إيراني في الوقت الراهن، ومما يزيد من قوة هذا الإدراك العربي اتجاه إيران إلى تطوير قوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، وبينما ترى إيران أن هذه القوة هي ضمانة لأمن الخليج فإن العرب يتخوفون من النزوح العسكري والأهداف الإيديولوجية لإيران، وينعكس مجمل ذلك على العلاقات العربية – الإيرانية بشكل سلبي حيث يركز الفكر القومي العربي على أن إيران تريد كسر حلقة الأمن العربي في الخليج، ويركز الفكر الإيراني على محاولة عرب الخليج إنكار المصالح الإيرانية في الخليج.

4 . 4 . 2 الشيعة :

الموقف الإيراني في الدول العربية والخليجية على وجه الخصوص، حيث تمثل هذه القضية إحدى العقبات الرئيسية في تطوير العلاقات الثنائية، فقد سبق وأن وضعت إيران الورقة الشيعية في حرب الخليج الأولى، ودفعت ببعض العناصر في الكويت والبحرين للقيام بأعمال شغب واضطرابات داخلية للضغط على هذه الدول نتيجة لموقفها المؤيد للعراق، وبعد حرب الخليج الثانية تزداد المخاوف من استغلال إيران هذه الورقة خاصة مع تزايد نفوذ الشيعة في العراق (مبارك، 2005 ص 177).

وإيران تهتم بشيعة الخليج عامة وتقدم لهم الدعم الذي يساعدهم على الاستقرار في هذه الدول والانخراط في الوظائف العامة وسلك التجارة خاصة، ونشر أفكارهم من خلال بناء المساجد والمراكز والحسينيات والمكتبات ودور النشر وبالتالي توثق ارتباطهم بإيران مما يجعلهم ورقة رابحة في يدها، الأمر الذي زاد من حدة القلق والتوجس لدى دول الخليج . (الزهيري، 2008 ص 82)

4 . 4. 3 احتلال الجزر الإماراتية:

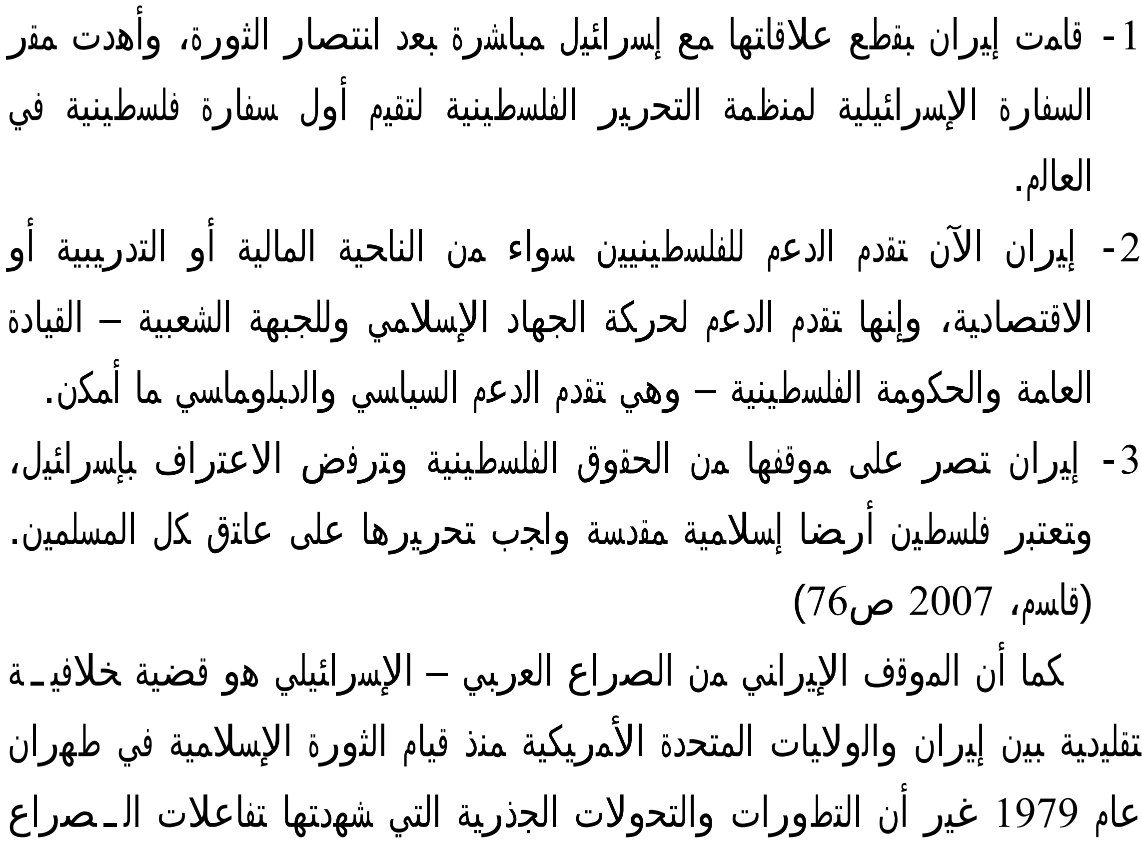
إن الجزر الإماراتية الثلاث تمثل القضية الأهم في العلاقات العربية – الإيرانية بالإضافة لكونها القضية الأعقد، وذلك لأن المتتبع لمسارها يلاحظ تشددا إيرانيا متزايدا اتجاهها، لذا فإنه من الضروري أن تعي إيران إن حل مثل هذه المشاكل يكون بمواجهتها ومعالجتها القائمة على الإنصاف لكلا الطرفيين، لأنها قضية لا تعني الإمارات فقط بل تعني كافة الدول العربية. (مبارك، 2005 ص 176).

فالتعامل الإيراني مع دول الخليج والذي يتمثل في تحريك هذه القضية الجامدة فقد عبر عنها بوضوح مواقف الجمهورية الإسلامية اتجاه جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وذلك ليس لإطلالها على مضيق هرمز والذي يتدفق عبره نفط الخليج ولكن أيضا لأن تمثل نقاطا لمؤآخاة سواحل العراق والسعودية وإيران. (فياض، 1997 ص205)

4 . 5 الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية و الصراع العربي الإسرائيلي:

احتلت القضية الفلسطينية منذ اندلاع الثورة الإيرانية مكانة خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية وذلك على مستوى منظومة القيم الإيديولوجية وعلى مستوى السياسات والأدوات المستخدمة للتعامل معها، وظلت القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي أقل القضايا الخارجية تأثراً بغلبة منطق الدولة وعلى كثير من القرارات الخارجية وأكثرها ثباتا في معالم الرؤية الإيرانية اتجاهها فقد استمرت إيران في موقفها من عدم الثقة في النهج السلمي وقدرة الاتفاقات المبرمة على حسم الصراع لصالح الفلسطينيين أصحاب الحق مع تفضيل أسلوب المواجهة والمقاومة العسكرية وكانت المساندة الإيرانية لحزب ا في لبنان وبعض الفصائل الفلسطينية أبرز دليل على ذلك. (عبد الصادق، 2003 ص29).

والمتتبع للأوضاع الإيرانية منذ زمن بعيد وقبل انتصار الثورة وبعد انتصار الثورة 1979كان موقف إيران يتمثل فيما يلي:



1- قامت إيران بقطع علاقاتها مع إسرائيل مباشرة بعد انتصار الثورة، وأهدت مقر السفارة الإسرائيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية لتقيم أول سفارة فلسطينية في العالم.

2- إيران الآن تقدم الدعم للفلسطينيين سواء من الناحية المالية أو التدريبية أو الاقتصادية، وإنها تقدم الدعم لحركة الجهاد الإسلامي وللجبهة الشعبية – القيادة العامة والحكومة الفلسطينية – وهي تقدم الدعم السياسي والدبلوماسي ما أمكن.

3- إيران تصر على موقفها من الحقوق الفلسطينية وترفض الاعتراف بإسرائيل، وتعتبر فلسطين أرضا إسلامية مقدسة واجب تحريرها على عاتق كل المسلمين. (قاسم، 2007 ص76)

كما أن الموقف الإيراني من الصراع العربي – الإسرائيلي هو قضية خلافية تقليدية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة الإسلامية في طهران عام 1979 غير أن التطورات والتحولات الجذرية التي شهدتها تفاعلات الصراع والتوازنات الإقليمية والدولية التي انعكست على مساره قللت كثيرا من حدة السياسات والمواقف الإيرانية الرافضة للسلام مع تل أبيب ومع ذلك حافظت طهران على استمرار دعمها لحزب ا في جنوب لبنان وحرصت على توثيق تحالفها مع سوريا فيما يمكن اعتباره استمرار للصراع بوسائل غير مباشرة لكنها ربما أكثر فعالية، وقد أصبح الدعم الإيراني لحزب ا وإلى حد ما العلاقة مع سوريا أبرز النقاط المتبقية من الخلاف حول الموقف الإيراني من إسرائيل، وقد وضع الاهتمام الأمريكي بعلاقة مع طهران بحزب ا بعد إحداث 11سبتمبر ثم زادت تركيزها علية بعد احتلال العراق .(راشد، 2004 ص153-154)

ويمكن النظر إلى تبني إيران للقضية الفلسطينية على أنه وسيلة هامة وفعالة للوصول إلى العالم العربي السني، فمن ناحية أولى، عن طريق وضع تحرير فلسطين كمهمة مركزية إيرانية، شدد الخميني على الرابطة الإسلامية كوسيلة لتجاوز الخلافات العربية والخلافات السنية ـ الشيعية، ومن ناحية ثانية فإن هذا الالتزام بقضية فلسطين العربية /السنية. قد أفاد أيضا في تأكيدات مصداقية اعتماد السياسة الثورية لإيران الإسلامية بالمقارنة مع تراضي الدول العربية الأكثر

محافظة إزاء إسرائيل – بما في ذلك لاحقا منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها، من هنا يبدو ان صورة إيران المناصرة للفلسطينيين قد ساعدت في صوغ تحالف سـورية المستمر مع إيران إضافة إلى تدخلات إيران في الساحة العربية – الإسرائيلية، بمـا في ذلك علاقاتها الوثيقة مع الجماعات الفلسطينية الراديكالية .(اغا، 1997 ص64)

4 . 6 موقف إيران من الحروب على المنطقة:

4 . 6 . 1 الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق:

إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد أدركت النوايا الأمريكية المختلفة اتجاه العراق ومنطقة الشرق الأوسط ككل، ولذلك فإنها بدأت تدير الموقف بما يحمي المصالح الإيرانية والأمن القومي وذلك عن طريق درء المخاطر بقدر الإمكان والسعي إلى تعظيم المكاسب كلما كان ذلك ممكنا، ولهذا سارعت إيران إلى إعلان سياستها اتجاه الأزمة العراقية – الأمريكية في 2002/9/30 فيما عرفت بسياسة الحياد النشط أو الحياد الفعال اتجاه العراق وتقوم هذه السياسة على الآتي:

1- معارضة القيام بعمل عسكري أمريكي ضد العراق والتأكيد على المخاطر الناجمة عن الإجراءات العسكرية الأمريكية بشأن على المنطقة كلها، ولكن في حال وقوع حرب فإن إيران ستعمل طبقا لالتزاماتها الدولية.

2- التوصل مع الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية الرامية إلى حل الأزمة العراقية سلميا حيث أكد وزير الخارجية الإيراني "كمال خرازي "في إحدى تصريحاته أن الوضع الراهن يتطلب التعددية في اتخاذ القرارات الدولية وليس الفردية مشيرا إلى أن الاختلافات في المواقف الدولية بين الولايات المتحدة وأوروبا ممثلة في فرنسا وألمانيا بشأن الأزمة العراقية إنما ينعكس إيمان أوروبا بالتعددية وليس الفردية موضحا أهمية الدور الأوروبي الكبير للتأثير في الولايات المتحدة (عبد الصادق، 2003 ص 38).

ويمكن ملاحظة أن إيران قد عارضت خيار الحرب الأمريكية علـى العـراق ليس فقط إدراكا منها بطبيعة الخطر الأمني الذي ستكون عرضة له كنتيجـة لهـذه

الحرب، بل لاعتقادها بأن ضرب بغداد قد يكون مقدمة لـ ضرب طهـ ران نفـ سها. (المرهون، 2006 ص 8)

ومع أن نجاح طهران في الخروج من الأزمة ثم تفاعلات الغزو وبدايات الاحتلال دون التورط في استعداء الولايات المتحدة، فإن موقف طهران كان ولا يزال اقل من الحد الأدنى المطلوب لدى الإدارة الأمريكية، فمجرد السكوت وعدم مساندة النظام العراقي السابق على مواجهة الغزو لم يكن كل المطلوب من إيران أمريكيا، وكان ذلك من أسباب ممارسة واشنطن ضغوطا مختلفة على إيران محاولة استخدام ورقة الشيعة في العراق، وهي ورقة محسوبة في رصيد الإيرانيين وليس العكس، فالنفوذ الإيراني لدى الشيعة العراقيين يعني التأثير في الشأن العراقي أكثر من التأثر به، ورغم أن الملف العراقي يعد وحدا من قضايا الضغوط الأمريكية على إيران فهو في نفس الوقت وسيلة أو أداة لضغط إيراني مقابل على الولايات المتحدة الأمريكية.(راشد، 2004 ص 154).

واتخاذ إيران سياسة الحياد الايجابي فيما يتعلق بالاستعدادات الأمريكية لاجتياح العراق آنذاك، حيث وازن السلوك السياسي الإيراني الخارجي حيال العراقي بين طرفين المصالح الخارجية الإيرانية وبين الإمكانات الحقيقية للممارسة الدور الفاعل والمؤثر في ظل تواجد أمريكي مكثف في المنطقة حيث ترى إيران بأن ثمة فوائد عده ممكن أن تجنيها من تغيير الحكم سواء كان من الداخل أو الخارج وتتمثل الفوائد بما يلي:

1- إيران سعيدة بالتخلص من نظام الرئيس العراقي صدام حسين كونها تعتبره نظاما يكن لإيران العداء، وادي إلى استنزاف ثروتها القومية واضر العوامل التنموية واضعف دورها السياسي ونفوذها الديني.

2- القضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية يخدم المصالح الأمنية الإيرانية فهي تعتقد إن امتلاك العراق لوسائل الردع في ظل نظام حكم معاد لإيران يشكل عاملا سلبيا مؤثرا في الاستقرار السياسي.

3- انهيار النظام السياسي قي العراق يتيح لإيران فضاء من التأثير والتفاعل الإقليمي ويعزز من الدور الإيراني خاصة إذ ما أتيحت الفرصة للعراقيين الشيعة

للمشاركة في السلطة السياسية وفق معادلة جديدة تأخذ بعين الاعتبار نسبتهم البالغة (62%)من المجتمع العراقي.

4- تتطلع إيران إلى إمكانية تحقيق علاقات وتقارب سياسي فاعل مع أفغانستان والعراق الجديد خاصة أن إيران تبدأ صراحة مطامحها ومطامعها في ممارسة دور إقليمي خارج الأطر الحاكمة في الشرق الأوسط. (البلاونة، 2004 ص92-93).

4 . 6 . 2 موقف إيران من الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006.

يتفق معظم الباحثين على أن الحرب الإسرائيلية على لبنان هي حرب بالوكالة، وإنها أصلا حرب بين الولايات المتحدة وإيران، تنفذها إسرائيل ضد حزب ا ، لكن ما أثار اختلافات في التحليلات، وتباينات في الرؤى والتقييمات، هو الجانب المتعلق بأسباب الحرب والطرف المسؤول عنها، حيث رأت بعض الكتابات أن عملية حزب ا في 12/يوليو /2006 لم تكن استدعاء متعمد للحرب، وإن حسابات إيرانية تقف وراءها بيد أن موقف إيران من الحرب أو ردود أفعالها المتغيرة بتغير تطوراتها، لا تمثل مواقف أو ردود أفعال طرف خطط وتعمد تفجير الحرب، والأهم من ذلك هو ما كشف عنه أمين عام حزب ا حسن نصرا بعد انتهاء الحرب، عندما أعلن أنه لو كان يعلم حجم ومدى رد الفعل الإسرائيلي على عملية خطف الجنديين لما قام بها، وبهذا دلاله مهمة هي أن الحرب لم يكن مخططا لها من جانب حزب ا أو إيران خاصة بعد تأكيدات مسؤولي حزب ا المدعومة بتقارير غربية – إن واشنطن وتل أبيب كانتا تبيتان النية لشن تلك الحرب، لكن بحلول خريف 2006، وفق تقديرات الحرب. (راشد، 2006ص 135)

وعندما انتهزت إسرائيل فرصة اختطاف جنديها شنت حرب مفتوحة على لبنان، تجاوزت استهداف مقاتلي حزب ا وعتاده إلى استهداف مدني لبنان عمدا، وجدت إيران نفسها في مواقف مشابه لموقفيها غداة الحرب على العراق عامي 1991و2003 لكن مع اختلاف نسبي في ما بينهم، ويبدو الاختلاف في نقطتين أساسيتين احدهما أن الطرف المستضعف عامي 1991و2003 كان هو العراق،

الطرف الذي دخلت معه حرب السنوات الثماني، والجار الذي تتحسب لنفوذه الإقليمي رغم سنوات الحصار والحظر الجوي على شماله وجنوبه، وبالتالي فأنه مع ظهور بعض مظاهر التأييد الشعبي الإيراني لفكرة التدخل، إلا انه أمكن استبعدها لطازجة حرب الخليج الأولى، والحرص على تحييد القوة الإقليمية العراقية، أما في عام 2006 فقد كان الوضع شديد الاختلاف، فالطرف المستضعف هو امتداد للشيعة جبل عامل، الذين كرسو التشيع مذهبا في إيران في القرن السادس عشر الميلادي، وكما قدر لإيران أن ترعى لخلقهم تنظيمهم المنسلخ عن حركة أمل عام 1982 تحت مسمى" حركة أمل الإسلامية " التي تحولت لاحقاً إلى حزب ا فالعلاقة في حدها الأدنى علاقة أخذ وعطاء، وفائدة متبادلة، وفي حدها الأقصى ـ كما تروج لها المصادر الإعلامية المختلفة ـ علاقة عضوية يلتزم فيها الحزب بأهداف الجمهورية الإسلامية، وعليه فإن فكرة التدخل لم تكن فقط مطروحة لكنها بدأت مطلوبة، مع أن الشيطان الأكبر في خلفية المشهد أكثر تنسيقا وتسليحا عام 2006، إلا أنه في الميدان كان الطرف المعتدي هو إسرائيل صنيعة الولايات المتحدة وربيبتها، وإذا كان بوسع أي دولة أن تمنع عن مواجهة القوة الأعظم في العالم لعدم التكافؤ، فإن الحرب على لبنان كانت هي السادسة التي يخوضها العرب مع إسرائيل، ومؤدى هذه زيادة ارجحية التدخل الإيراني وتعزيزها. (مسعد، 2006 ص 60).

وتصرفت إيران في موقفها اتجاه الحرب الإسرائيلية على لبنان بمنطلق الدولة وليس الثورة، وبنت موقفها من الحرب على حسابات وطنية دقيقة للمكسب والخسارة معولة على دعمها الشامل لحزب ا قبل الحرب، ودعمها السياسي والإعلامي لـه بعد الحرب وعلى انضمامها إلى جهود المساهمة فـي إعمـار مـا خربـه العـدو الإسرائيلي بعد الحرب، وبشكل عام هناك محـورين تحركـت فيهـا الدبلوماسـية الإيرانية اتجاه الحرب على لبنان وهي:

المحور الأول: هو أن موقف إيران سار في منحنى صاعد، انتقل من رفع مسؤولية إشعال الحرب عن حزب ا باعتبار أن خطف الجنديين لم يكن يستوجب ذلك الرد الإسرائيلي المبالغ فيه، إلى البعد الإنساني في الدمار الناجم عن العمليات

العسكرية الإسرائيلية، ثم اتهام إسرائيل والولايات المتحدة بتعمد شن هذه الحرب وإنها كانت معدة سلفا. (راشد، 2006 ص135)

المحور الثاني: هو الإشادة بالمقاومة الإسلامية, والتنديد بالعدوان الإسرائيلي الوحشي على لبنان من جهة، والزيارات المكوكية التي قام بها مسؤولو الجمهورية الإسلامية في كل صوب لتنسيق المواقف وحشدها، من وراء المطالبة باستعجال إصدار قرار دولي لوقف إطلاق النار من جهة أخرى. (مسعد، 2006 ص62-63).

4 . 6 . 3 موقف إيران من الحرب الإسرائيلية على غزة 2008:

لم يكن النشاط الإيراني لإيران في النصف الثاني من عام 2009 وحتى الربع من عام 2010 استثناء من سياستها الخارجية منذ أن وضعت حرب الثماني السنوات أوزارها ثم بشكل أوضح في أعقاب إخراج القوات العراقية من الكويت ثم غزو العراق ثم الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006، لكن ما حدث هو أن بعض الأزمات الإقليمية تصاعدت حدتها اعتبار من حزيران 2009 ووجدت إيران فرصة لإثبات وجودها وتعزيزه على مستوى الشرق الأوسط، فما حدث من أحداث ما كانت إيران لتتركه يقع وتقف منها موقف المتفرج، إذ كان لأبد من أن توجه رسالة من خلال اتخاذها موقف يعبر عن مصالحها ولذلك كان عليها لابد من أن يكون لها موقف إبان العدوان الإسرائيلي على غزة في ديسمبر 2008 وخاصة في ضوء رؤية إيران إلى القضية الفلسطينية إلى أنها قضية كل الدول الإسلامية ولابد من مواجهة العدو الإسرائيلي وإرجاع الأراضي الإسلامية المحتلة.

ومما يؤكد إن لإيران دور نشط إبان العدوان الإسرائيلي على غزة الذي بدأ في كانون الأول /ديسمبر 2008 واستمر في كانون الثاني /يناير 2009، وفي هذا الإطار تحركت الجمهورية الإسلامية على عدة محاور هي:

أولها: تقديم العون لأهل غزة بإرسال سفينة تحمل مساعدات لهم إبان العدوان وإبداء الاستعداد لإقامة مستشفى ميداني قريب من غزة لمعالجة المصابين، وهذا بالطبع غير الدعم اللوجستي والمادي للمقاومة .

ثانيهما: إطلاق حملة دبلوماسية وإعلامية للمطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار ورفع الحصار عن سكان القطاع، انخرط فيه رئيس الجمهورية نجاد ووزير خارجيته "متقي "ورئيس مجلس الشورى الإسلامي "لاريجاني "وحمل لواءها عدد من ابرز الصحف المحافظة: كيهان وجمهوري إسلامي .

ثالثهما: تنظيم المؤتمرات نصرة للقضية الفلسطينية في شهري آذار ومارس 2009 و2010 إضافة إلى مؤتمر القدس الذي عقد كالعادة في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان .

رابعهما: التشاور المستمر مع أركان محور الممانعة في سـياقات مختلفـة، منهـا مؤتمر الدوحة الذي عقد في كانون الثاني /يناير 2009، ومنها استقبال رئـيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل مرات عديدة في طهران والتـشاور معه ومع الأمين العام لحركة الجهاد" رمضان شلح" في دمشق، وصـولا إلـى التباحث مع الرئيس بشار الأسد والسيد حسن نصر ا في العاصمة الـسورية، وقد جاء اللقاء الأخير ردا على وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتـون" لرئيس السوري لفك ارتباطه مع إيران. (محمود، 2010 ص 62-63)

4 . 7 العلاقة بين إيران وسوريا:

يبدو أن سقوط الشاه في كانون الثاني عام 1979 قد مهد الطريق لاصطفاف استراتيجي جديد بين سورية وإيران ومنظمة التحرير الفلسطينية وإطرافا راديكالية أخرى في المنطقة مثل ليبيا واليمن الجنوبي، وبالنسبة للسوريين فقد كان توقيت الثورة الإيرانية الأكثر ملائمة .فقد تفاقم إحساس سورية بالعزلة وكونها عرضة للخطر الاستراتيجي بشكل متزايد نتيجة لتخلي مصر عن الصراع ضد إسرائيل وتوقيعها على اتفاقية كامب ديفيد في عام 1979، كما إن فشل أي تحرك حقيقي باتجاه تقارب سوري –عراقي وتصاعد التوتر مع العراق بعد محاولة الانقلاب المدعوم من سورية في العراق في شهر تموز من ذاك العام، قد وضع حد للتفكير بأي تجمع عربي جديد من شأنه أن يقوم الاحتلال القائم في ميزان القوى لصالح إسرائيل، كانت سورية قلقة أيضا لكون مصر – قد أصبحت في المعسكر المؤيد

للغرب بثبات إنها سوف تجر في أعقابها أطرافا عربية أساسية أخرى بما في ذلك الأردن، مما يؤدي إلى زيادة عزلتها وإضعاف موقفها إزاء إسرائيل .(اغا،1997 ص 21-22)

وبالنسبة لإيران، فقد تحولت مع الثورة الإسلامية من حليف لإسرائيل إلى مناصرة للقضية العربية، الأمر الذي فتح المجال إمام تحالف قوي – وان كان شاذا –بينها وبين سوريا، بعبارة أخرى، انه تحالف بين النظام الثوري العربي في سوريا والنخبة الميثوقراطية الحاكمة في إيران، ومن هذا المنطلق ساندت سوريا إيران في حربها ضد العراق وذلك بإيقاف ضخ البترول العراقي عبر الأراضي السورية، وبالتالي إضعاف قدرة العراق على تحويل الحرب، كما شكلت تهديدا لحدود العراق الغربية ومدت إيران الأكراد العراقيين بالسلاح ، باختصار أصبحت سوريا مصدر تهديد عسكري للعراق، كما حالت من الناحية الدبلوماسية دون تعبئة العالم العربي مع العراق في مواجهة إيران، بالإضافة إلى عداء سوريا التقليدي للنظام العراقي، فقد أدت سياستها الموالية لإيران إلى تزايد الاستياء من تحويل العراق للطاقات العربية من الصراع العربي – الإسرائيلي والعمل على تحييد هذا الأخير على الساحة العربية، ونجحت طهران في استغلال المحور العسكري السوري – الإيراني في الضغط على السعودية ودول الخليج الأخرى بغية احترام المصالح السورية. (القرني، 1994 ص 619)

وتنطلق رؤية إيران لعلاقاتها مع سوريا في أمرين، أولهما: قناعة إيران بأن الرؤية الأمريكية للمنطقة لا يمكن أن تجد طريقها إلى الواقع ما دامت هناك مناوأة إيرانية – سورية، ومن ناحية أخرى تدرك إيران أن تحالفها مع سوريا بالإضافة إلى الجماعات الفلسطينية وحزب ا يشكل جبهة موحدة ضد السياسات الإسرائيلية في المنطقة التي تدعمها بالطبع الولايات المتحدة، وهذا الإدراك له ما يؤيده في الواقع إذا ما أخذنا في الاعتبار القدرات العسكرية الإيرانية، مضاف إليها التسلح السوري ,أما المنطلق الثاني للتقارب بين الدولتين، فهو وجود ما يشبه إجماعا دوليا على عزلهما، حيث تضاؤل الدور الأوروبي لكل منهما، ويؤكد ذلك الدعم الأوروبي الكامل للقرارات الخاصة بسوريا ولبنان، وذلك ضمن توجه جديد للسياسات

الأوروبية يقضي بدعم السياسة الأمريكية في المنطقة عموما مقابل سماح الولايات المتحدة للدول الأوروبية بالعودة إلى مناطق النفوذ التقليدية، فضلا عن تطابق وجهات النظر بين الولايات المتحدة واروبا بشأن الملف النووي الإيراني، والي بلغ ذروته بتقديم الدول الأوروبية مشروع قرار للوكالة الدولية بإحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن وهو ما تحقق بالفعل .(كشك، 2006 ص 116 – 117)

وإن رؤية سورية وإيران لأهمية الدور الأمريكي في المنطقة قد يكون مقررا هاما لعلاقاتهما التالية لتسوية العربية الإسرائيلية: إذ أن علاقات سورية مع إيران قد تزيد الشكوك الغربية بسورية، لكن هذه العلاقات تفيد أيضا في رفع الاهتمام الأميركي والغربي بدور سورية كملاطف ممكن للسياسة الخارجية الإيرانية وكقناة غير مباشرة محتملة مع إيران، وتتشكل هذه الرؤية جزئيا، عن طريق الدور الذي لعبته سورية تماما إثناء أزمات الرهائن المختلفة في لبنان وهو مشابه لنوع الدور الذي لعبته سورية لبعض الوقت بين إيران والأقطار العربية الأخرى، وخصوصا دول الخليج .وعلى نحو مشابه، فإن مصلحة إيران بالصلة السورية يمكن رؤيتها كعامل لمصلحتها في الحفاظ على القنوات الرسمية للاتصال مع الولايات المتحدة وما يتمتع به السوريون من إمكانية التعويل عليهم نسبيا في هذا الخصوص بالمقارنة مع القنوات الممكنة الأخرى من وجهة النظر الإيرانية. (آغا، 1997 ص 163)

وعلى مستوى العلاقة مع إيران ترى سوريا أن الانقسام الذي بدأ عربيـا قـد دفعها إلى المزيد من الارتباط بإيران، فتحولت العلاقة الوثيقـة التـي قامـت بـين الدولتين منذ اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية إلى علاقة خاصـة جـدا، غـادرت سوريا في ظلها موقعها من منظمة النظام العربي، وكرست التباعد الذي فصلها عن شريكيها في هذه المنطقة مصر والسعودية، وعلى الـرغم مـن حـدوث تـوترات عرضية في العلاقات السورية - الإيرانية، خاصة نتيجة دعـم سـوريا لحكومـة مركزية قوية في العراق، علاوة على مشاركتها في مؤتمر الـسلام الـذي رعتـه الولايات المتحدة الأمريكية في "أنا بوليس "عام 2007، إلا أن كـلا مـن دمـشق وطهران قللتا خلافاتهما العلانية ومن ثم أكد المسؤولون السوريون – علـى غيـر العادة – أن القطيعة بين البلدين ليست موضوع نقاش غير المباشرة مع إسـرائيل،

وإن حبل المودة لن ينقطع، فطهران حليف يعتمد عليه وعلى درجـة كبيـرة مـن الأهمية لدمشق، ولا يمكن المتاجرة بالعلاقة بين البلدين بين عشية وضحاها للوفـاء بالمطالب الأمريكية أو الإسرائيلية. (الزعبي، 2009ص 169)

وان إدراك إيران الأهمية الإستراتيجية البالغة لتعزيز تعاونها مع سوريا ويتبن ذلك من خلال اتفاق الطرفيين على اتفاقية دفاع مشترك بين طهران ودمشق وعلى الرغم من إن هذا التحالف بدأ تكتيكيا وليس ميثاقا إستراتيجيا، والأخر هو البعد التجاري، حيث وقعت إيران وسوريا في فبراير 2006 اتفاقية اقتصادية وتجارية كبيرة من بينها اتفاقية تعاون في مجال الغاز والنفط واتفاقات أخرى في مجال الطرق والربط الكهربائي بين سوريا وإيران عبر العراق.(كشك، 2006 ص 117)

وتتجه العلاقات الإيرانية – السورية إلى مزيد من التطور حيث تبدو الدولتان حريصتين على توجيه إشارات إلى الخارج بأن تحالفهما الإستراتيجي لن يطرأ عليه أي تغيير في ظل التطورات المتصارعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وقد تأكد ذلك في الزيارة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى طهران في 19 أغسطس 2009 لتهنئة الرئيس أحمدي نجاد بفوزه بفترة رئاسية ثانية، حيث شدد الرئيسان على علاقات العدالة المتينة التي تجمع البلدين في سوريا وإيران وآليات توطيد العلاقات فيما بينهما. (السعيد، 2009 ص 121).

الفصل الخامس

التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية

5. 1 الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية:

5. 1. 1 الموقع والطبيعة الجغرافية لمنطقة الخليج:

يعتبر الخليج العربي أحد بحار المحيط الهندي الذي يمتد من مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند خط عرض 26 شمالا وخط طول 56 شرقا إلى شط العرب في الشمال الغربي عند خط عرض 30 شمالا، وخط طول 48 شرقا، وتمتد مياهه من مضيق هرمز الحيوي إلى شط العرب إلى حوالي 615 ميلا, إما عرضه فيتراوح بين 21 ميلا إلى حوالي 22 ميلا داخل المضيق وعمقه لا يتجاوز 40 مترا، وتوجد أعمق أجزائه كلما اتجهنا نحو مدخله عند التقائه بخليج عمان ويبلغ طول الساحل الغربي 1800 كيلو متر تقريبا، إما الساحل الإيراني فيبلغ 1200 كيلو متر، ويطل على سواحل الخليج سبعة أقطار عربية هي :العراق، دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية، ودولة البحرين، وسلطنة عمان، ودولة قطر، إما الساحل الشرقي فتطل علية جمهورية إيران الإسلامية.(رضا 2002 ص 7)

يمتد الخليج العربي من بحر عمان فخليج عمان، وتمر مياهه عبر مضيق هرمز إلى شط العرب في أقصى الشمال، لينتهي عند حدود إيران والكويت والعراق، ويبلغ طول الخليج عند حده الأقصى نحو 1989 كيلو متر، في حين يصل اتساعه عند أقصى نقطة إلى نحو 56 كيلو متر، ويضيق في بعض النقاط ليبلغ اتساعه نحو 35 كيلو مترا فقط، ويعتبر الخليج العربي بذلك المنفذ البحري الوحيد لصادرات النفط من الدول المطلة عليه إلى المحيطات المفتوحة وتتشاطأ سواحل ثماني دول هي دول مجلس التعاون الخليجي الست، بالإضافة إلى العراق وإيران، وتشرف سبع دول عربية على السواحل الغربية للخليج قمة الشمالي عند شط العرب، في حين تتفرد إيران بالإشراف على سواحله الشرقية، وتشارك إدارة شط العرب طبقا لاتفاقية الجزائر 1975بين شاه إيران وصدام حسين.(نوار، 2009 ص 190-191)

وكما يتميز الخليج العربي باعتباره ممر مائي هام خالي من العقبات الملاحية، ويتميز أيضا بكثرة الجزر المنتشرة فيه التي يصل عددها إلى (126)جزيرة تتحكم في جميع الممرات البحرية من المحيط الهندي وحتى شمال الخليج العربي، كما يشمل هذا الخليج منطقة التقاء لطرق المواصلات بين أسيا وإفريقيا وأوروبا, ويؤلف ما يمكن تسميته بالحدود الشرقية للوطن العربي، إلى جانب سيطرته كممر مائي على أهم المضائق الدولية التي تتحكم في نقل النفط عبر مضيق هرمز الذي يرتبط في بخليج عدن ثم ببحر العرب الذي يلتقي بالمحيط الهندي شرقا, وبالبحر الأحمر غربا عن طريق باب المندب.(الزهيري،2008 ص143)

5. 1. 2 الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي:

تنبع أهمية الخليج العربي الإستراتيجية من كونه واحدا من أهم المنافذ المائية التي يتميز بها منطقة الشرق الأوسط الممتدة بين القارات الثلاث :أسيا، وأوروبا، وإفريقيا,وهو أيضا ممر مهم بين الدول الأسيوية الشرقية وتلك الواقعة في العالم العربي، ولقد برزت أهمية الخليج العربي في العلاقات الدولية خلال هذا القرن، بعد تبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى بهدف السيطرة على أجزائه لأغراض شتى بعضها إستراتيجيا والأخر اقتصادي، وإذا كانت الإستراتيجية قد تأكدت في محاولة الاستعمار المتكررة، الحديثة والمعاصرة لربط أقطار هذه المنطقة بسياسته فأن الأغراض الاقتصادية المتعاظمة الأهمية قد برزت عقب اكتشاف المنابع الغزيرة للنفط الذي أصبح العالم المتقدم بحاجة ماسة إليه باعتباره أهم مصادر تنوع الطاقة المتوفرة بأقل التكاليف.. (القاسمي، 1986ص23-24)

والأبعاد الذي تقوم عليها هذه الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج يمكن اختصارها بما يلي:

أ- الموقع الجيوسياسي: الذي يشغله الخليج والذي يجعـل منـه ممـراً عـسكريا وتجارياً، حافظت بريطانيا على الإمساك به منذ القرن التاسع عشر, ولأكثر من 150 عاما (1820-1979) ليس بسبب حكمها الهند فقط حيث أنها استمرت في

منطقة الخليج حتى بعد انتهاء حكمها لشبه القارة الهندية.(ميرفى، 1997ص35-37)

لقد كان الخليج العربي على مدى التاريخ هو الجسر الذي سهل الاتصالات البشرية بين بغداد وشط العرب من جهة، وإمارات الخليج والعالم الخارجي من جهة أخرى، وقد كان ظهور الحركات الوطنية في أجزاء منه من العوامل التي جعلته يحتل مكانا لائقا في القضايا العربية وسياسة الشرق الأوسط, والعلاقات الدولية، ويكفي أن نذكر بهذا الخصوص أهمية هذا الدور ببعض الأحداث المهمة منها:

1- فالعراق قد تم احتلاله من قبل بريطانيا مرتين عن طريق الخليج العربي في عام 1914 حيث انطلقت حملة ديلامين من الخليج لتحتل البصرة أولا ثم لتندفع بعد ذلك نحو بغداد وبقية المناطق الشمالية منه,وفي عام 1941 اندلعت القوات البريطانية من الخليج ثانية لتحتل البصرة وتؤمن سيطرتها على قاعدة الشعيبية في إنهاء الانتفاضة الوطنية التي اندلعت في أيار مايو /من ذلك العام.

2- الاتحاد السوفيتي تأمنت احتياجاته العسكرية والاقتصادية من الخليج العربي عبر إيران عام 1941؛فغزو ألمانيا للاتحاد السوفيتي في حزيران / يونيو /1941لم يوفر للولايات المتحدة الأمريكية سوى فرصة تقديم المعونة له عن طريق الخليج نظراً لأن الاتصال بين الدولتين عبر بحر الشمال كان شبه مغلق بفضل نشاطات الغواصات الألمانية من ناحية والموانئ السوفيتية الشمالية من ناحية أخرى.

3- وبريطانيا لم تتردد في استخدام أو تسخير قواعدها الجوية في منطقة الخليج العربي ضد مصر إبان العدوان الثلاثي عليها 1956.(القاسمي، 1986 ص24)

ب-الثروة النفطية: ذلك أن منطقة الخليج تملك أكبر احتياطي للنفط دون منازع بحيث تملك دول المنطقة 64%من احتياطي النفط العالمي وتنتج 40%من الإنتاج العالمي عام 2000 وستكون المصدر الوحيد للنفط في العالم بعد الربع الأول من القرن القادم، وفي المقابل فإن دول الشمال لا تملك سوى 6%من

الاحتياطي العالمي وتنتج 28% فقط من الإنتاج العالمي فيلا حين أنها تستهلك 57%من إجمالي الإنتاج العالمي.(ميرفى، 1997 ص 34-37)

وبخلاف هذه الأهمية، فإن للخليج أهمية إستراتيجية وحيوية لإيران، فالخليج هو المخرج البحري الوحيد لإيران, ويبلغ طول سواحلها حوالي 1200كم بدءاً من شط العرب وانتهاء في خليج عُمان، وهو شريان الحياة التجارية للبلاد سواء للصادرات أو الواردات، وكذلك تصدير النفط والمنتجات غير النفطية، وعلى عكس العراق والسعودية لا تملك إيران خط أنابيب للبحر الأبيض المتوسط, وهكذا تعتمد كليا على تصدير نفطها عبر الخليج، ومن الناحية الإستراتيجية تبدي إيران اهتماماً بالغاً بالخليج لضمان المحافظة على حرية وسلامة الملاحة ولحماية منشأتها النفطية من أي أعمال تخريبية ولمنع قيام أي عمل غير ودي من حركات أو حكومات غير صديقة في الدول الخليجية، وأخيرا فإن الخليج يشكل أهمية لإيران لقربه من آبار النفط الغنية في الجنوب الغربي من البلاد ولوجود النفط في مياهه الإقليمية وفي الجرف القاري. (العفيفي، 2000 ص362-363)

على أنه يمكن أن نضيف مجموعة أخرى من الأبعاد لا بمكن إغفالها ونحن نتفحص الأهمية الإستراتيجية للخليج في السياسة الغربية، وعلى وجه الخصوص في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، آخذين بعين الاعتبار المجرى السريع الذي تتدفق فيه التطورات الدولية التي من شأنها أن تؤثر في المكانة الإستراتيجية للمنطقة من منظور غربي، ويمكن إجمال هذه الأبعاد :

1- حماية أمن إسرائيل: فقد أثبتت حرب الخليج الثانية وإطلاق العراق مجموعـة من الصواريخ الباليستية على إسرائيل مدى الترابط القوي بين أمن إسـرائيل والوضع القائم في الخليج.

2- تحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط أو ما يطلق علية بالمصالحة التاريخية بين الجانب العربي والإسرائيلي تمهيدا للتعايش ونشر الديمقراطية والتنمية في المنطقة، والتصدي للتيارات الإسلامية والقومية التي يمكن أن تعطل العمليـة السلمية الجارية في المنطقة.

3- حفظ توازن القوى بين دول الإقليم :وعدم السماح ببروز أي من القوى الرئيسية في المنطقة من حيث القدرات العسكرية أو التكنولوجية بما يسمح لها بتهديد جيرانها على استخدامي القوة أو التهديد بها ضد الدول النفطية في الخليج.(ميرفى، 1997 ص379)

وبالتالي إن الخليج العربي ومسألة تأمينه نتيجة لتلك الأهمية يحتل موقعاً متميزاً من اهتمامات السياسة الإيرانية وأولوياتها كحقيقة مفروضة جغرافيا وتاريخياً وثقافياً، وقد زادت الاكتشافات البترولية من تلك الأهمية، ولذلك فإن احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث في ظل هذه الأهمية الإستراتيجية المتميزة للخليج العربي عموما, وأهمية هذه الجزر بشكل خاص يصب في اتجاه تقوية المؤهلات الإيرانية وزيادة قدراتها ونفوذها في المنطقة .

5. 1. 3 الأهمية الإستراتيجية للجزر العربية :

لكي تتضح الأهمية الجيوإستراتيجية لهذه الجزر لابد من التعريف بكل جزيرة وتحديد موقعها وخصائصها على النحو التالي:

(أ)- جزيرة أبو موسى:

هي أحد الجزر التابعة لإمارة الشارقة، تقع على بعد (94) ميلا من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز قبالة ساحل إمارة الشارقة، وتبعد عن الساحل العماني (48) كم وتبلغ مساحتها (20) كم مربع بحسب البعض، بينما أورد آخرون أن مساحتها تقدر بحوالي (30) كم وطولها (7) كم وعرضها (4،5) كم وهي أكبر الجزر التابعة لإمارة الشارقة، وهي جزيرة مستطيلة الشكل يتكون سطحها من سهول رملية خالية من الأشجار، ما عدا مساحات بسيطة قريبة من آبار للمياه العذبة التي تمتاز بها الجزيرة عن الجزر الأخرى، كما تنتج نحو (20،000) برميل من النفط يوميا.

يسكن الجزيرة ما بين (1000-1500) نسمة كلهم من العرب يعتمدون على الصيد والرعي، و بها معادن هامة بما فيها النفط، وشواطئها لرسو السفن لاسيما في ساحلها الشرقي.(الزهيري، 2008)

(2)-جزيرة طنب الكبرى:

هي إحدى الجزر التابعة لإمارة رأس الخيمة، تقع على بعد (59)كـم جنـوب غربي جزيرة قشمه، وعلى بعد (78)كم شمال غربي جزيرة الحمراء، وموقعها إلى الشمال الشرقي من جزيرة أبو موسى، وتبعـد عنهـا (50)كـم، وهـي دائريـة الشكل,ويبلغ طول قطرها حوالي (3،5)كم ومساحتها (9)كـم مربـع، إنهـا قليلـة الارتفاع، وأعلى منطقة فيها تصل إلى (165) قدما، وهي عبارة عن قبة صـخرية غنية بالمعادن وخصوصا التراب الأحمر، وفيها بعض المراعي، كما تتـوفر فيهـا المياه العذبـة ويـسكنها حـوالي (700) نـسمة مـن العـرب معظمهـا مـن الصيادين.(القاسمي، 1997ص26-27)

(3)-جزيرة طنب الصغرى :

وتبعد هذه الجزيرة عن الساحل العربي مساحة(90)كم، وتقع على بعد(8) أميال إلى الغرب من جزيرة طنب الكبرى، وهي على شكل مثلث ويبلغ طولها ميل واحد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، وعرضها ثلاثة أرباع الميل عند نهايتها الجنوبية، وتوجد بها تلال داكنة اللون، وتقع في طرفها الشمالي، ويبلغ أقصى ارتفاعها (116) وهي غير مستغلة، وتكثر فيها الطيور البحرية.(العيدروس، 1999ص 141)

2 .5 أهداف السياسة الإيرانية في المنطقة :

إن الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية تمتـد فـي جذورها في عمق التراث السياسي والثقافي للثورة الإسـلامية عـام 1979م، إنهـا الثقافة التي قادت إلى انتصار الثورة تحولت في ما بعد إلى ثوابت وهيكليات يمكـن أن تكون نفسها مصدرا تشتق منها أهداف السياسة الخارجية للبلاد,وفقـا للدسـتور الإيراني وأداء السياسة الخارجية، ويمكن تقـسيم الأهـداف الكبـرى إلـى ثلاثـة مستويات:

1- التنمية الاقتصادية والحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية والسيادة الوطنية.

2-الدفاع عن المسلمين وحركات التحرر والتعارض مع إسرائيل والغرب (ولاسيما أمريكا)

3-إقامة مجتمع إسلامي على أسس شيعية.

إن الهدف الأول: للجمهورية الإسلامية، أي الحفاظ علـى وحـدة الأراضـي وتأمين الحكومة الوطنية هو عرف عالمي وهدف تنشده كل دولـة وشـعب...هـذا الهدف يعد أمراً طبيعياً، وكل نظام سياسي يهتم بمثل هذه القـضايا مهمـا كانـت مجموعة أولوياته.

والهدف الثاني: وهو الدفاع عن المسلمين والثورات التحررية، أي الدفاع عن مصالح خمس سكان الكرة الأرضية، وهو أمر عملي، لكنه يستلزم إمكانـات وقـوة وقدرات استثنائية أكثر تعقيدا، ويتصف بأن فيه تباينات بل وجود تناقضات جادة بين الدول والأقوام المختلفة.

والهدف الثالث: رغم كونه داخليا في ظاهره، لكنه ونظراً إلى الهدف الثـاني للسياسة الخارجية، ستكون له آثار على الصعيد الخارجي، ذلـك إن إيجـاد نظـام إسلامي في إيران يضفي طابعاً خاصاً على نوعية التعامل الإيرانـي مـع المحـيط الخارجي، مما قد يخلق تضاداً مع العالم الذي ينظر إلى الدين على أنه خيار فردي، وكذلك الدول التي يقطنها المسلمون وتحكمهـا أنظمـة ملكيـة وتـدار شـؤونها بالقوة.(سريع القلم، 2006 ص112-114)

ويعتقد جواد لاريجاني إن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية لا تخرج عن أمرين:

أ- تصدير الثورة.

ب -تأمين الاحتياجات الداخلية لأم القرى (أي تلبية الاحتياجات الإيرانية).

بينما يرى الدكتور جواد منصوري أهداف السياسة الخارجية الإيرانية ما يلي:

1-إقامة علاقات مع جميع الدول.

2-تنمية هذه العلاقات.

3-تدعيم هذه العلاقات.

4-العمل على إيجاد الوحدة بين الأمم الإسلامية في العالم.

5-حماية استقلال الدولة وسلامة أراضيها.

6-الدعوة للإسلام وفضح ماهية الاستكبار العالمي.

7- الدفاع عن أراضي المسلمين ومصالحهم.(ايزدي، 2000ص115)

وشهدت إيران تحولا في سياستها الخارجية منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979م، ومع ذلك فقد ظل هاجس الهيمنة والنفوذ في المنطقة هو المسيطر على تلك السياسات بالرغم من تقارب العلاقات الإيرانية - العربية في بعض مراحلها إلا أنها لا تزال قائمة على الشك والتوجس نتيجة للآثار المباشرة للسياسات الإيرانية التي انعكست على أمن الخليج ودول المنطقة في ظل إصرارها على أن تصبح القوة المهيمنة على المنطقة من خلال تطوير قدراتها النووية وتدخلها المباشر في شؤون بعض الدول العربية ودعمها للحركات الراديكالية.

ومن هنا تهدف السياسة الإيرانية في المنطقة العربية إلى ما يلي:

أولا: التأكيد على دور إيران الإقليمي وضرورة احتسابها في المعادلة السياسية الإقليمية – الآسيوية والخليجية والعربية، وفي هذا الإطار تطرق الرئيس السابق رفسنجاني إلى إبراز دور إيران عندما أعلن عن مبادرته في استعداد بلاده للتوسط بين أمريكا والعراق وذلك بتاريخ 3 فبراير 1991 والتي رفضتها إدارة البيت الأبيض بعدها بيوم واحد، كما أن احتجاج إيران المتكرر على إعلان دمشق يدخل في إطار هذه الإستراتيجية وخاصة وأنها قد حصلت على عدة تعهدات دولية متعددة من الولايات المتحدة على أنها سوف تشارك في الترتيبات الأمنية الإقليمية في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية. (محمد، 1999ص 26)

ولأجل ضمان دور إقليمي في منطقة هامة في الإستراتيجيات العالمية بسبب مواردها من الطاقة وفي غياب زمن السقف الدولي الذي يمكن أن تستظل به الطموحات الإيرانية، فقد هندس صناع القرار في إيران هرما من الإمكانات والقدرات الذاتية مع وضع الاعتبارات الجغرافية والسياسية والعسكرية في بناء إستراتيجي متكامل، ويفرق المشروع الإيراني الإستراتيجي اتجاه المنطقة العربية، المترابطة لغويا وثقافيا ودينيا وتاريخيا وحضاريا، بين تكتيكاته في منطقة الخليج

وسياساته في منطقة الشرق العربي ضمانا لتعظيم الحضور الإيراني في كامل المنطقة.(اللباد، 2007 ص 37-38)

وإيران تسعى دوما إلى أن يكون لها دور إقليمي في منطقة الخليج العربي، لما يضيفه مثل هذا الدور من أهمية فائقة على مكانتها الدولية لذا أصبح الخليج يحتل الدائرة الأولى في اهتمامات الساسة الإيرانيين على مدى حقب سياسية عديدة، ومنها العهد الحالي، وعندما تضيق ساحة اللعب الخليجية أمام إيران، فإنها تحاول أن تذهب شمالا إلى الجمهوريات الإسلامية الجديدة، أو شرقاً إلى حيث أفغانستان أو باكستان أو غرباً نحو إفريقيا العربية أو الشرقية، ولكن أي حركة إيرانية في أي اتجاه من هذه الاتجاهات ما هي في واقع الحال إلا ورقة ضاغطة وبديل مؤثر ومؤقت للعودة ثانية أو بقوة إلى ميدان الحركة الأساسية لها، ويعنى بها الخليج العربي، فقد وقفت إيران تاريخيا ضد النظام الإقليمي العربي، وهي تعمل على تقويضه، لأنه يتقاطع مع مصالحها وطموحاتها، فإذا كانت إيران قد احتلت طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات، فإنها لم تكف عن ادعاءاتها الإقليمية فهي تسعى للقيام بدور مهيمن في الخليج العربي، وتسعى لاستعادة نفوذها ودورها الإمبراطوري ودائرة الاهتمامات الإيرانية تنصب على الخليج العربي فهي تردد دائما مسؤولية أمن الخليج هي مسؤولية دولة.(حسن، 2010 ص 244)

ثانيا: جعل إيران المرجعية الروحية للشيعة :لطالما نظرت إيران إلى نفسها باعتبارها العاصمة السياسية للشيعة في العالم لكنها لم تشكل يوماً مرجعية روحية لا خلاف عليها إذ بقيت عقدة النجف تسيطر على طموحات الإيرانيين وسلوكياتهم يضاف إلى ذلك ما تمثله الكوفة من رمز عقائدي لكونها عاصمة الخلاص التي سيتخذها الإمام المنتظر منطلقاً بحسب المعتقد الشيعي وهذا ما يجعل المركز يبتعد عن القلب الإيراني. من هنا السعي لربط حيثية المكان الروحي – النجف حالياً والكوفة عقائدياً بالقرار السياسي لطهران .(الرشيدي، 2008)

ولذلك اعتمدت إيران منذ قيام الثورة على إيديولوجية عابرة للحدود، واعتبرت نفسها وصية على الشيعة في كل مكان، وبالتالي أصبحت قبلة الشيعة في العالم،

واستطاعت توظيف الورقة الشيعة وخاصة في دول الخليج العربي كلما استدعى الأمر ذلك، الأمر الذي جعل من دعم إيران للشيعة وسياسة التشيع التي انتهجتها في المنطقة إحدى أهم القضايا التي شكلت عائقا مع العرب، وزاد من حدة هذه المشكلة وتأثيراتها الاحتلال الأمريكي للعراق وسيطرة الشيعة على السلطة فيه، وما تقدمه إيران لهذه الطائفة من دعم ورعاية وتأثيرها الواضح في السياسة العراقية، مستغلة تقاطع مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد لاسيما بعد إحداث 11 سبتمبر 2001 وما لحق بالأخيرة من إضرار جراء الأعمال التي قامت بها بعض الجماعات المحسوبة على السنّة.(الزهيري، 2008 ص 132)

ثالثا: العامل الاقتصادي: يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة لاتجاهات المخرجات السياسية، هذه الحقيقة لا يمكن إغفالها وتجاهلها عند مناقشة سياسة أي دولة مهما كانت طبيعتها وواقعها.وإيران ليست استثناء من هذه القاعدة، حيث يلعب الاقتصاد دوراً حيوياً في الحياة السياسية الإيرانية، خاصة وبعد أن تعرضت إيران للحرب مع العراق التي دامت ثماني سنوات والتي جاءت بمشاكل اقتصادية من كل حد وصوب لتؤثر في الواقع السياسي بعد الحرب بشكل درامي كبير، الأمر الذي فرض على الواقع السياسي الداخلي ضرورة حدوث نقلة نوعية في السياسة الإيرانية، خاصة مع وصول خاتمي إلى السلطة وتبني دبلوماسية انفتاحية مع دول العالم، والذي قد أولى أهمية خاصة بدول الخليج وجمهورية مصر العربية وذلك لعلمه المسبق بأن مفتاح العالم العربي يقع في هذين الطرفين.(محمد، 1999ص13-15)

فقد تمكنت إيران من الفصل بين خلافها السياسي مع بعض الدول العربية وبين علاقاتها الاقتصادية مع تلك الدول، وقد تحقق هذا نتيجة مجموعة من العوامل منها العمالة الإيرانية في الخارج والتغلغل الإيراني في بعض الاقتصاديات العربية وارتفاع حجم المبادلات التجارية بين إيران وعدد من الدول العربية، وليس أوضح مثال على ذلك من نموذج العلاقات الإيرانية –الإماراتية في فصلها بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي.(مسعد، 2009 ص 35)

5. 3 التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية:

5. 3. 1 استمرار احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث:

يعد النزاع بين دولة الإمارات العربية, وجمهورية إيران الإسلامية حول الجزر الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى) التي احتلتها إيران بعد جلاء القوات البريطانية عام 1971محددا رئيسيا للعلاقات بين الدولتين وبؤرة للتوتر في المنطقة كون إيران ترفض حتى الآن مناقشة هذا الموضوع، فقد عرضت أبو ظبي على طهران إجراء مباحثات بشأن هذه القضية قوبل بالرفض الإيراني، وقدم مجلس التعاون الخليجي مقترحا بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية رفض أيضا وباءت كافة المحاولات لحل المشكلة سلميا بالفشل.(الزهيري، 2008 ص63)

ولما كان الانطباع في دوائر عربية عديدة في بداية الثورة الإيرانية بأن طابعها الإسلامي سوف يساعد على حل بعض المشكلات الإقليمية مع جارتها العربية وبصفة خاصة مشكلة الجزر العربية المعلقة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة، بعبارة أخرى شعر العرب بأن الثورة الإسلامية أسلوب مثالي إلى مثل ذلك الإطار الإسلامي العام الذي تزول فيه خصوصية الإقليم والحدود السياسية على النحو الذي قد يساعد على التوصل إلى حلول لمثل تلك المشكلات الإقليمية، لكن الثورة الإيرانية لم تدع مجالا للشك في إن طابعها الإسلامي ليس مسوغا لتغيير موقفها في قضايا تعتبرها منطوية على مصالح إيرانية وطنية حيوية، ورثت الثورة الإيرانية عن الشاه ذات الموقف من قضية الجزر العربية. (العيدروس، 2002ص 19-20)

وبالرغم من موجة التفاؤل العربي التي سادت مع وصول خـاتمي للرئاسـة وفوز الإصلاحيين في الانتخابات التشريعية في فبراير 2000 بـشأن حـل قـضية الجزر إلا أن القضية ازدادت تعقيداً عندما رفضت إيران التعاون مع اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون الخليجي عام 1999 والتي تضم كل من قطر والسعودية, وعُمان لبحث قضية الجزر مع إيران,وقد عكست تصريحات المسؤولين الإيـرانيين طوال الأعوام السابقة كما هو معتاد ثبات الموقـف الإيرانـي، كـان أبـرز هـذه

التصريحات هو تصريح المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيرانية بأن الجزر الثلاث جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية.(حسن، 2004ص159)

وبقيت الجزر العربية المحتلة رغم السياسة الإيرانية الداعية للاعتدال دون معالجة ولم تلقى هذه القضية أي اهتمام من الحكومات الإيرانية المتعاقبة، إلا أن هذا الاحتلال أمر واقع وإنه مكسب لإيران بل أن تلك الحكومات تبنت نفس الأدعاءات التي أطلقها الشاه ومضت على نهجه في تحويل البنية السكانية والطبيعية للجزر العربية الثلاث بما يخالف ما كان متوقعا من الثورة الإسلامية اتجاه ما ارتكبه الشاه من مظالم وعدوانه الغاشم على جيرانه، بل إنه زيادة على ذلك العدوان حولت الحكومات الإيرانية المتعاقبة تلك الجزر العربية إلى معسكرات للجيش تضم المطارات والموانئ البحرية وانحصرت الردود الإيرانية على الدعوات السلمية للإمارات العربية وللأشقاء العرب وللمحبين للسلام في العالم، بالموافقة المشروطة للتفاوض الثنائي مع الإمارات العربية باستبعاد بحث قضية الاحتلال الشاهنشاهي لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى، والاقتصار في التباحث على مذكرة التفاهم حول جزيرة أبو موسى فقط، تلك المذكرة التي أجهضتها التجاوزات الإيرانية المتوالية ابتداء من عملية التطهير العرقي بمقايضة سكان الجزيرة العرب ودفعهم إلى الهجرة خارج الجزيرة وانتهاء بعملية الضم الفعلي للجزيرة لتكون خاضعة للحكم الإداري الإيراني، وما القيام بمناورات عسكرية واسعة شملت الجزر العربية الثلاث وتعدت على المياه الإقليمية للإمارات العربية إلا دليل واضح أمام العالم عن سلوكيات إيران تجاه قضية الجزر العربية الثلاث.(العيدروس، 2002 ص32)

وفيما يتعلق بالعلاقات الإماراتية وما تحتله من أهمية خاصة في علاقات إيران الخليجية في ظل الخلاف القائم بين البلدين حول الجزر (طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى) فلم تشهد أي جديد أو انفراج حقيقي إذ لم يحدث تغير في الموقف الإيراني، خاصة في ظل أهدار إيران فرصة زيارة وزير الخارجية الإمارتي لطهران عام 2003، وهي الخطوة الأولى التي اعتبرها البعض مؤشرا على حسن النيات الإماراتية. (محمد، 2003 ص140-141)

5. 1 .1 خلفية الصراع على الجزر الإماراتية الثلاث :

في أعقاب الحملة البريطانية على القواسم سنة 1819م انقسم الآخرين بدورهم إلى فرعين قواسم الساحل الغربي وقواسم ساحل إيران وجرى في سنة 1835 توزيع لملكية الجزر وتبعيتها بين الفرعين، وقد أبلغت الإدارة البريطانية بهذا التقسيم وفي رسالة بعث بها الشيخ سلطان بن صقر القاسمي إلى "الكولونيل بيلي" في عام 1864م أكد مثل هذه الوضعية بقوله:"في العام الماضي أبلغتكم بتدخل سكان دبي في موضوع جزيرة أبو موسى، وهذه الجزيرة تخصني وتتبعني جزر طنب وأبو موسى وصير بونعير من أيام أجدادي وهو أمر معروف جدا منذ زمن قديم، وصرى تتبع قواسم لنجه وهنجام تتبع السيد ثويني، وفارور تتبع المرازيق وإذا قمتم بتحريكم ستثبت لكم صحة قولي هذا".(العفيفي، 2000 ص377)

وفي الفترة من 1819-1860 أقام البريطانيون علاقات سياسـية مـع حكـام المنطقة عن طريق شركة الهند الشرقية انتهت هذه العلاقات باحتلال منطقة الخليج، وكانت هذه الجزر حينها تتبع الشارقة حتى بعد قيام الاحتلال بحل اتحـاد الـشارقة ورأس الخيمة بداية القرن العشرين.ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أخذت الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج العربي تتبلور وتتخذ أساليب عده، منها تـوطين القبائـل الإيرانية في الساحل الغربي من الخليج بدعم وتشجيع الحكومـة البريطانيـة التـي دعمت هذه الهجرات في حين أوصدت الباب أمام الرعايا العرب الراغبين في دخول المنطقة، وبدأت إيران مطالبتها لجزيرة أبو موسى عام 1887،لكن بريطانيـا عبـر وزيرها المفوض في طهران رددت على إيران بالقول "إنها جزيرة عربية يحكمهـا شيوخ العرب الذين يرتبطون بمعاهدات خاصة مع بريطانيا وهـم تحـت الحمايـة البريطانية وهي المسئولة عن شؤونهم الخارجية.(الزهيري،2008 ص67)

وفي أغسطس 1925،أرسلت إيران السلطات الإيرانية بعثة جيولوجيـة علـى متن زورق تجاري لأخذ كيس من الأكسيد الأحمر من جزيرة أبو موسى لفحـصه، وقد اخبر الوكيل البريطاني في الشارقة الشيخ سلطان بن صـقر القاسـمي (حـاكم الشارقة) بالأمر ، فكلف الشيخ سلطان أحد رجاله للذهاب في قارب إلى الجزيـرة لمنع الإيرانيين، لكنه وجد أن الباخرة الإيرانية قد غادرت إلى لنجه قبـل وصـله،

عندها هددت بريطانيا إيران بإرسال بارجة إلى الجزيرة للمحافظة على حق شـيخ الشارقة فيها.(القاسمي، 1997 ص67)

في مارس 1964بدأت الأطماع الإيرانية تطل برأسها من جديد، عندما نشرت أنباء القاهرة تفيد بأن قوات إيرانية احتلت جزيرة أبو موسى التابعة لشارقة، وقامت بتأكيد حيازتها لجزيرة صيري، وعلى الرغم من نفي إيران لهذه الأنباء إلا أن التحريات قد أثبتت أن إيران أنزلت بعض جنودها في هذه الجزر أثناء المناورات الحربية المشتركة مع الأسطول الأمريكي في نطاق الحلف المركزي، ثم جلت القوات الإيرانية عن هذه الجزر بعد انتهاء المناورات، إلا أنها قد وضعت على جزيرة أبو موسى علامات إيرانية كي تدخلها في نطاق المياه الإقليمية لإيران، وكتبت على هذه العلامات "مجلس الوزراء الشاهنشاهي ـ مصلحة خفر السواحل و الموانئ ". (العفيفي، 2000 ص 400)

وما أعلنت بريطانيا قرارها بالانسحاب العسكري من الخليج العربي في عام 1970، حتى بادرت إيران إلى اقتناص هذه الفرصة، إضافة إلى انقسام إمارات الخليج إلى دويلات مجزأة تحت السيطرة الاستعمارية وانشغال الدول العربية إما بمشاكلها الداخلية أو بمواجهة إسرائيل بحيث لا يمكنها فتح جبهة ثانية,وهكذا وقبل بدء الانسحاب البريطاني بيوم واحد، أي في 30 نوفمبر 1971 انقضت إيران على الجزر العربية كالوحش الكاسر لتشبع بذلك نهمها المزمن الذي استمر نيفا ومئة سنة، وهي تدرك تماما إنه لن يكون ثمة أي تحرك عربي يحسب حيال ذلك، خصوصا وأن العرب مازالوا ينفضون عن أنفسهم غبار نكسة 1967.(القاسمي،1997 ص88)

وخيمت أجواء من الغموض على المفاوضات التي جرت في نوفمبر 1971بين ممثلين عن شاه إيران والشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة، بوساطة بريطانية، وقد تمخض عن تلك المفاوضات عقد اتفاق بين الجانبين في 29نوفمبر 1971، تضمن إلا تتخلى إيران أو الشارقة عن ادعاءاتهما في أبو موسى، ولا تعترف أي منهما بالإدعاء المضاد وعلى ذلك تمت الترتيبات التالية:

1- تصل قوات بريطانية إلى أبو موسى وتحتل أماكن متفق عليها.

2- في حدود المناطق المتفق عليها والتي تشغلها قوات إيرانية ستكون لإيران ولاية كاملة وسترفع العلم الإيراني على هذه المناطق.

3- تحتفظ الشارقة بولاية كاملة على باقي الجزيرة ويبقى علم الشارقة مرفوعاً على مركز الشرطة.

4- تقر إيران والشارقة على أن الحدود الإقليمية للشارقة هي 12ميلاً بحرياً.

5- يتم استغلال المصادر النفطية في أبو موسى وفي قاع البحر وما تحته ضمن المياه الإقليمية لها وتقسيم العائدات النفطية مناصفة بين إيران والشارقة.

6- ستحصل الشارقة على مبلغ مليون ونصف المليون من الجنيهات الإسترلينية سنويا من إيران ولمدة تسع سنوات.

ولقد كان توقيع الشيخ خالد القاسمي لهذا الاتفاق خطوة بالغة الخطورة على مستقبل الجزر السياسي، ذلك أن الاتفاق يعد اعترافاً ضمنياً من حاكم الشارقة بأن إيران لها حقوق في أبو موسى.(العفيفي، 2000 ص400-401)

وفي مارس 1992 اندلعت أزمة الجزر مجدداً حين انتهكت السلطات الإيرانية الإسلامية اتفاقية عام 1971، وذلك باحتلالها كامل جزيرة أبو موسى وطرد سكانها العرب منها، وقد بدأت الأحداث عندما منعت هذه السلطات في أبو موسى رسو سفينة تحمل رعايا مقيمون في النصف الإماراتي للجزيرة بسبب عدم حصولهم على موافقة السلطات المحلية، وعاد الحديث حول تاريخية الجزر وحق كل من الإمارات وإيران فيها، لكن الأمر سوي بين البلدين، لكنه عاد للظهور ثانية بعد تكرار ظاهرة وصول سفينة تحمل رعايا لدول أخرى إلى الجزيرة دون الحصول على تراخيص المتبعة، وقد أثيرت هذه المرة ضجة كبيره، شاركت فيها وسائل إعلام محلية وإقليمية ودولية، ولم يتطلع ممثلا البلدين اللذين اجتمعا في أبو ظبي في 30ديسمبر 1992، التوصل إلى نتيجة بسبب طرح الإماراتيين قضية جزيرة طنب الكبرى, وطنب الصغرى، إضافة إلى أبو موسى ورفض الإيرانيين ذلك، وعلّقت المباحثات وطرح وزير خارجية الإمارات الأمر خلال خطابة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد يوم واحد من فشل المفاوضات الثنائية.(القاسمي،1997 ص192-193)

وخلاصة القول إن إيران استكملت احتلالها لجزيرة أبو موسى، فطردت سكانها العرب منها، وبسطت عليها سيطرتها الكاملة وطمأنت الشاه في قبره بأنها نفذت وصيته وحققت طموحاته العصرية التوسعية، وغدا عندما تسنح الفرصة لإيران ستكون دول الخليج العربية المحطة التالية للأطماع التوسعية الإيرانية.

5. 1. 2 الموقف العربي من احتلال الجزر الإماراتية :

قبل حدوث الاحتلال اجتمع مجلس الجامعة العربية في 1971/11/13م تلبية للمذكرة المقدمة من الحكومة العراقية التي طالبت بتحالف عربي لمواجهة الأطماع الإيرانية قبل أن تتحقق، ولم يتمخض الاجتماع عن أي نتائج ايجابية، وبعد الاحتلال عقدت جامعة الدول العربية اجتماعا طارئا في 1971/12/6وفي ختام الجلسة إصدار المجلس القرارات التالية:

ا-التأكيد على عروبة الجزر الثلاث، أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، وإنها جزء من الوطن العربي بحكم الواقع والتاريخ والقانون والشرعية الدولية وإن السيادة عليها لأصحابها العرب.

ب-إدانة هذا الاحتلال لجزء من الأرض العربية بالقوة مما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، ويجافي ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمعاهدات الدولية.

ج- تحميل بريطانيا المسؤولية لتخليها عن التزاماتها الدولية، وإدانتها لتنكرها لارتباطها.

د-إن إيران بهذا الاحتلال تعرض الصداقة والعلاقات العربية الإيرانية للخطر وتجنبا لذاك، فإن المجلس يكلف الأمين العام للجامعة العربية للاتصال فوراً على أعلى المستويات من أجل إعادة إيران النظر في موقفها.

هـ -أن يعرض الأمين العام على مجلس وزراء الخارجية في اجتماعه المقبل نتائج اتصالاته. (العبادي، خالد 2008 ص56-57)

وتمثل الموقف الإماراتي تجاه هذه القضية كما يلي :

فمنذ استقلال الإمارات ولازالت تطالب بحل المشكلة سلمياً، انطلاقاً من رؤيتها أن الحل الأمثل لهذه القضية لن يأتي إلا عن طريق تقديم الأدلة والمستندات القانونية والحوار المشترك الذي يقوم على المنطق ويستند إلى روابط الإخوة والعقيدة المشتركة، ولم تأمل الإمارات جهداً في طرح هذه المشكلة واستمرار المطالبة بحلها في كافة المحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية، كان آخرها طلب الإمارات إدراج نزاعها مع إيران حول الجزر الثلاث في جدول أعمال مجلس الأمن الدولي لعام 2005في إجراء وصفه مصدر رسمي إماراتي بأنه اعتيادي، إلى جانب المقترح الذي تقدم به رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في ديسمبر 2006م الذي دعا فيه إيران إلى الحوار أو اللجوء لمحكمة العدل الدولية لتسوية هذا النزاع وهو ما رفضته إيران، الأمر الذي ولّد قناعة لدى الإمارات بأن هذه القضية لن تحل إلا عن طريق المحكمة الدولية.(الزهيري، 2008 ص73)

5. 3. 2 التمدد الشيعي في المنطقة العربية:

على الرغم من أن تعقب الدور الإيراني في دعم العناصر الشيعية أو نشر المذهب الشيعي في بلدان العالم السني، والعربي منه خاصة، ينطوي تحت هاجس ما أطلق علية البعض الهلال الشيعي، وما سيتبعه من نفوذ سياسي إيراني مرتبط بالبعد المذهبي من مثل هذا المحور إلا أن هذا الدور قائم فعلا ويشكل ما يمكن اعتباره أحد المحاور التي تخضع للأغراض السياسية والقومية.

ولقد ارتبط بروز الشيعة كقوة سياسية بحركة التحول نحو الإسلام السياسي في المجتمعات العربية بعد نكسة 1967، وتراجع التيار القومي العربي، وبحدوث الثورة الإسلامية في إيران وقيام نظام إسلامي يعتمد على ولاية الفقيه، واتجاهه إلى ما يعرف بتصدير الثورة إلى المجتمعات الأخرى، بدا بدول الجوار العربية، خاصة بعد ما حاول النظام الإيراني الجديد أن يمد نطاق ولايته الدينية على الشيعة في كل أرجاء العالم الإسلامي.(أبو عامود، 2007 ص95).

وسنتناول التمدد الشيعي في المنطقة العربية على محورين هما: **الأول**: التمدد الشيعي في دول الخليج العربي، **والثاني**: التمدد الشيعي في بعض الدول العربية. وكما يلي:

5. 2. 1 التمدد الشيعي في الخليج العربي :

لا توجد بيانات رسمية موثقة حول أعداد الشيعة في دول الخليج العربية، حيث تشير بعض المصادر إلى أنهم يشكلون 12% من إجمالي عدد السكان الأصليين في دول مجلس التعاون الخليجي الست، والذي يقدر بـ 32 مليون نسمة، أي أن إجمالي السكان الشيعية في هذه الدول يصل إلى ثلاثة ملايين وثمانمائة وأربعين ألف نسمة، ألا إن نسبتهم من أجمالي السكان في كل هذه الدول تختلف من دولة إلى أخرى, وكما ان الشيعة في دول الخليج العربية ليسوا كتلة واحدة، سواء من حيث المرجعيات الدينية أو التوجهات السياسية، أو الأصول التاريخية، فتجد الشيعة من أصول عربية خالصة، ونجد من الشيعة من هو ذو أصول إيرانية ويطلق عليهم العجم، كما أن هناك الشيعة من أصول أسيوية خاصة من (الهند، بنغلادش، باكستان)، وهم من العمالة الوافدة للعمل في بلدان الخليج العربي (أبو عامود،2007 ص94-95).

2. 1. 1 الشيعة في البحرين:

يلعب الشيعة في البحرين دوراً كبيراً في رسم الأحداث باعتبارهم يشكلون أغلبية السكان في هذه الدول الصغيرة، فهم يشكلون 65% من سكان البحرين، منهم 95%من الشيعة العرب بحسب بعض المصادر بينما تشير إحصائيات أخرى إلى أن سكان البحرين ينقسمون إلى ثلاثة مجموعات :هي الشيعة العرب ويشكلون 45% من مجموع السكان والسنّة العرب ويمثلون45% والإيرانيون يمثلون 8% ثلثهم من السنّة البلوش والثلثان شيعة، ويرجع التواجد الإيراني فيها إلى استيلاء الفرس عليها بعد خروج البرتغال من 1602 وحتى 1773م، وبدأت المعارضة الشيعية في البحرين بتنظيم صفوفها عقب الثورة الإيرانية 1979 والتي كان لها دور كبير في

هذه المعارضة، وجرت أحداث دامية بين الشيعة والسلطات البحرينية كان أشدها عام 1994م.(الزهيري، 2008 ص83)

وإذا كان البعد السكاني في البحرين الذي يشير إلى زيادة نسبة الشيعة على السنّة وما يشير إليه البعض من مخطط لنمو هذه النسبة، وكذلك البعد العرقي من الحرص على طرح ثقافة تاريخية تربط بينهم وبين جذورهم الإيرانية، فإن ذلك كان مدعاة لإدعاء بعض حكام إيران بأن البحرين إيرانية وأنها إرث فارسي، ومع أن الظروف الدولية المعاصرة لا تسمح بطرح هذا الجانب على الصعيد السياسي حتى بعد قيام ثورة الخميني، لكن ذلك لم يلغ التطلعات الإيرانية اتجاه البحرين سواء من بعد مذهبي أو بعد سياسي، فثورة الخميني، كانت عاملا أسهم في توجيه شيعة البحرين صوب إيران، فقد تشكلت أول حركات المعارضة البحرينية في أعقاب هذه الثورة باسم "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين "حركة أحرار البحرين الإسلامية في لندن، وحزب ا البحريني، واصطدام أصحاب هذه التنظيمات بالحكومة بشكل أدى إلى اعتقال وسجن العديد من هذه العناصر.(بيومي، 2009 ص99-100)

ولقد أثار الموقف السياسي لشيعة البحرين بالثورة الإسلامية الإيرانية، حيث أنهم انقسموا إلى تيارين، الأول: يطالب ببعض الإصلاحات لتحسين أوضاع الشيعة في البحرين، والثاني: طالب أنصاره بالإطاحة بالنظام واستبداله بنظام جمهوري وفقا للنموذج الإيراني، وشهد عقد الثمانينات ظهور العديد من المنظمات الشيعية المعارضة في الداخل والخارج، ووصل بعضها في معارضته إلى التورط في محاولة انقلابية أعلنت عنها الحكومة في عام 1981، وقد شهدت العلاقة بين القوى الشيعية والسلطات درجة عالية من التوتر، والتي بلغت ذروتها عام 1994، بانفجار أعمال العنف المنظم، واستمرار التوتر حتى بداية عام 1998، عندما بدأت هذه الموجه بالتراجع مع تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مهام الحكم عام 1999، شهدت العلاقة تحولاً جذرياً نتيجة إطلاقه المشروع الإصلاحي، الذي اتجه إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية، ودور المجتمع المدني والمرأة وصيانة وتعزيز حقوق الإنسان، والأخذ بالنظام الملكي الدستوري وبالنظام البرلماني ذي مجلسين الشورى بالتعين والنواب بالانتخاب، وبرزت خلال هذه الفترة الجمعيات السياسية:

المعبرة عن الشيعة، أهمها، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وجمعية العمل الإسلامي، وجمعية الرابطة الإسلامية، وقد قاطعت هذه الجمعيات الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 2002، ولجأت المعارضة إلى الخروج عن الإطار القانوني المنظم للعمل السياسي في البحرين، واستخدمت في ذلك عدة أدوات تتراوح ما بين الاعتصامات والمظاهرات والاضطرابات وعقد الندوات والمؤتمرات، واستخدام الصحافة على وجه الخصوص لتوجيه الانتقادات إلى السلطات، وكما حدث أقسام بين القوى الشيعية السياسية حول استمرار المقاطعة للانتخابات عام 2006 أو المشاركة فيها (أبو عامود، 2007 ص97).

ومع ذلك يبقى الهاجس الوطني لدى بعض البحرينيين من إن إيران تقوم بمساعدة مجموعات شيعية لزيادة حجمها في الاقتصاد البحريني وفي المؤسسات السياسية بشكل يجعلها أكثر قدرة على الإمساك بزمام أمور البلاد والارتباط بالإمبراطورية الشيعية المرتقبة في إيران وهو هاجس يراه البعض، والآخر لا يقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى كونه أحد الأوراق السياسية التي تشكل بعداً في لعبة التوازن الدولي بين الأمريكيين والأوروبيين وإيران، وغيرها مكن القوى التي تسعى لتحقيق مصالحها من خلال المساومات والتنافس في محور من أهم محاور الاقتصاد العالمي.

2. 1. 2 الشيعة في السعودية:

يتمركز الوجود الشيعي في شرق البلاد وخاصة في مناطق (الإحساء، القطيف، الدمام، والظهران) وهم من الشيعة الإسماعيلية، وكانت تلك المناطق جزءاً مما كان يسمى ببلاد البحرين التي سيطر عليها القرامطة أواخر القرن الثالث الهجري خلال حكم العباسين، والذين دخلوا مكة عام 317هـ - 929م وفتكوا بحجاج بيت ا الحرام واخذوا الحجر الأسود، ثم استولوا على عُمان، وكانت نهايتهم على يد السلاجقة عام 466هـ، وتشير بعض الدراسات إلى أن شيعة السعودية يشكلون حوالي 10% من إجمالي السكان في السعودية، بينما دراسات أخرى تقول أنهم يشكلون 30 **%** من إجمالي عدد السكان الأصليين للسعودية، وإن وجودهم في هذه

المنطقة جعلهم على ارتباط بالوجود الكثيف للشيعة في المناطق المجاورة كالعراق والبحرين وإيران وبقية دول الخليج العربي.(الزهيري، 2008 ص84)

ويلاحظ أن علاقة شيعة السعودية بالدولة قد تأثرت سلبا أو إيجابا بالأوضاع الإقليمية والتطورات الداخلية، ففي عام 1948 انفجرت مظاهرات واسعة في القطيف تطالب بالانفصال، ويرجع ذلك إلى ظهور النفط في شرق المملكة وتعاظم أهميته الاقتصادية وفي العام التالي اكتشفت السلطات وجود جماعات ثورية تحت اسم جمعية تعليمية بالقطيف، فقامت بحل الجمعية وإلقاء القبض على زعيمها، ووقعت مصادمات بين شيعة المنطقة الشرقية والسلطات السعودية خلال الأعوام 1953، 1970، 1978، ومع اندلاع الثورة الإسلامية الشيعية في إيران، وقعت اضطرابات واسعة في المنطقة الشرقية عام 1979، استجابة لنداء الخميني لشيعة السعودية بالثورة على النظام الحاكم، واستطاع الحرس السعودي السيطرة على الموقف خلال هذه الفترة، إلا أن التوتر ظل سائداً بين الشيعة والدولة حتى نهاية الحرب العراقية – الإيرانية، وشهد عقد التسعينات تقاربا بين المملكة السعودية وإيران، كان له أثره الايجابي على علاقة الشيعة بالدولة السعودية، إلا أنه وبعد الغزو الأمريكي على العراق، قام 450 مثقفاً شيعياً بالمملكة بصياغة وثيقة بعنوان "شركاء في الوطن"صورة طموحات المستقبل وضغوطات الواقع "وطالبوا في هذه الوثيقة بنبذ كافة أشكال التمييز والإقصاء التي يرون أنها تمارس ضدهم، ودعوة الحكومة إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في الوظائف الإدارية والسياسية العليا والسماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية دون قيد أو منع, ومن الملاحظ أن الحكومة السعودية اتخذت العديد من الإجراءات التي ركزت حول تنمية المنطقة الشرقية، ووصلت الميزانية المخصصة لمشاريع المنطقة الشرقية خلال عام 2006 إلى 8 مليارات ريال سعودي وقفزت إلى 6.13 مليار سعودي في عام 2007، وهو ما يعكس تركيز من الحكومة السعودية على تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لأبناء هذه المنطقة.(أبوعامود، 2007 ص96)

ويرى بعض المحللين الأمريكيين إن إقامة أمريكا لنظام ديمقراطي في العراق يعتليه الشيعة يشكل مثالا لدول المنطقة بحيث يمكن لشيعة الخليج وبخاصة في

السعودية أن يطالبوا بدعم أمريكي كما هو حادث في العراق يمكنهم من تحقيق مكتسبات سياسية وليست اجتماعية واقتصادية فقط، بل ويمكن للأمريكيين مساندتهم في الانفصال بالمنطقة الشرقية التي تحوي منابع النفط، ولعل ذلك يتوافق مع خطة لتقسيم المملكة طرحتها بعض الدوائر الأمريكية من قبل منذ عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، ولهذا فإن مسألة الشيعة التي يراها البعض من أهم الأوراق السياسية في يد إيران بالشكل الذي يثير المخاوف حول الهلال الشيعي أو الحزام الشيعي من خلال استعادة النجف وكربلاء لمكانتهم الدينية والمذهبية وارتباطهم بالأمريكيين. (بيومي، 2009 ص116-117)

2 . 1. 3 الشيعة في الكويت :

يشكل شيعة الكويت ما بين 20-25 %من مجموع السكان الأصليين نصفهم من العرب والنصف الآخر من إيران، ومثل غيرهم من شيعة دول الخليج فقد مثلت الثورة الإسلامية الإيرانية مهوى أفئدة الكثير منهم وقد انتقدوا حكومة الكويت بشدة لرفضها استقبال آية ا الخميني بعد خروجه من العراق قبل الثورة والذي اعتبروه في منشوراتهم حينها المرجع الأعلى للطائفة الشيعية وذلك من خلال بيان تم توزيعه سراً وبشكل محدود نظراً لما فيه من جرأة وتحدي للسلطة في الكويت، إلى جانب مطالبتهم بتغيير نظام الحكم واستبداله بنظام حكم إسلامي على غرار النموذج الإيراني بعد قيام الثورة، وقد كان للعلاقات المتوترة بين إيران والكويت بسبب تأيد الأخيرة للعراق أثناء حربها مع إيران اثر سلبا على الوضع الداخلي في الكويت، حيث شهدت الفترة من 1980 -1989 أعمال عنف سياسي لم تعرفها من قبل وصلت إلى حد محاولة اغتيال أمير الكويت عام 1986م، وتفجيرات عديدة عام 1987م، وكان وراء تلك العمليات منظمات إسلامية مؤيدة للنظام الإيراني. (الزهيري، 2008 ص 86-87)

ويبقى أن نشير – بالنسبة لشيعة الكويت – إلى ظاهرتين أساسيتين، الأولى: تتعلق بتركزهم في مناطق معينة في الكويت، والأمر الذي ترجم سياسيا بالدوائر الانتخابية الشيعية، والأخرى تتمثل في بروز المنظمات الشيعية السياسية في واقع

الحياة السياسية الكويتية بالرغم من عدم سماح القانون بالأحزاب السياسية.(أبو عامود، 2007 ص98)

2. 1. 4 الشيعة في عمان وقطر والإمارات

بالنسبة للشيعة في سلطنة عُمان فلا تتجاوز نسبتهم من إجمالي عدد السكان الأصليين 2%، وكما توجد في قطر أقلية شيعية تمثل نحو 16 % من إجمالي عدد السكان الأصليين، وإن كانوا ذو ثقل اقتصادي وتجاري مهم، وفي الإمارات تصل نسبة الشيعة إلى 6% ولا توجد معلومات عن حراك سياسي للشيعة في هذه الدول (أبو عامود، 2007 ص98).

وأما عن قضية الجزر الثلاث بين الإمارات وإيران فتؤكد الإمارات أحقيتها في الجزر الثلاث التي احتلتها إيران قبل قرابة نصف قرن، ولكون إيران لا تؤكد فقط على القرب الجغرافي لهذه الجزر في معرض إثبات أحقيتها فيها تضيف واحداً من العوامل وهو أغلبية سكان الجزر من الشيعة، وهذا أمر يثير قدراً كبيراً من القلق حول زيادة نسبة السكان الشيعة في دول الخليج كما يرى البعض وحتى لا تخضع لنفس الادعاء كما هو في البحرين مثلا .(بيومي،2009 ص108)

2. 1. 5 الشيعة في العراق:

بالنسبة لشيعة العراق فقد ظلوا مهمشين سياسياً منذ سقوط الدولـة العثمانيـة وخلال كل الإدارات المتعاقبة حتى وصلت قمة التهمـيش الـسياسي والاقتـصادي والاجتماعي تحت سلطة نظام صدام حسين على الرغم من وقوفهم ضد إيران فـي الحرب التي شنها صدام تعبيراً عن مشاعرهم القوميـة والعربيـة وعلـى حـساب صلاتهم المذهبية مع إيران، إلا أن انهيار نظـام صـدام أتـاح الفرصـة للقـادة والتنظيمات الشيعية التي كانت في المنفى العودة إلى العراق وكان بعضها مثل السيد عبد المجيد الخوئي نجل آية ا الخوئي الذي جرت في عهدة انتفاضة الشيعة بعـد حرب الخليج الأولى عام 1991 قد عاد على عجل إلى النجـف مركـز المرجعيـة الشيعية ورمز قوتها، وأتاح أيضا فرصة جديدة لشيعة العـراق لترسـيخ مـوقعهم

السياسي والاقتصادي والاجتماعي على خارطة العراق بعد تهميش طال عقود طويلة ولعل أهم فرصة أصبحت في يد الشيعة اليوم هي انه أصبح بإمكانهم لأول مرة في تاريخ الدولة العراقية أن يمارسوا دورهم كأغلبية عددية وسياسية بإمكانها أن تقـوم بدور فعلي في الحكم والسلطة كأكثرية وليس مجرد مجموعة سكانية مهمشة ومهيمنا عليها من الأقلية (النصراوي، 2003، ص146-148).

وإن إيران دعمت فكرة وجود حكومة عراقية مركزية تكون قوية بما فيه الكفاية للحفاظ على وحدة الوطن العراقي، ولكن ضعيفة لدرجة لا تستطيع معها أن تشكل خطرا في المستقبل على إيران، وليس هناك من وسيلة لتأمين إيران في العراق من إقامة حكم شيعي أو حكم يسيطر علية الشيعة في العراق، ومن هنا جاء الدعم الإيراني لحظة إجراء انتخابات عراقية من شأنها أن تأتي بجمعية وطنية يسيطر عليها الشيعة.(السعيد، 2005 ص75)

كما أن هناك تداخلاً كبيراً بين القبائل الإيرانية والعراقية، خصوصا أثناء الحرب الإيرانية– العراقية (1980-1988) حيث قام النظام البعثي في العراق بطرد أعداد كبيرة من العراقيين الشيعة، متهما إياهم بكونهم إيرانيين "فارسيين"، وألقى بهم على الحدود دون أوراق ثبوتية، مما حد بهم إلى اللجوء إلى إيران، ولذا لم يكن غريبا أن يعود الآلاف من العراقيين بمختلف أطيافهم إلى العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، إذا أشارت تقارير اللجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في إيران إلى أن عدد العائدين إلى العراق وصل إلى 108 آلاف من أصل 200الف لاجئ وذلك في مارس 2003، وبالطبع عندما عاد هؤلاء كان هناك ادعاءات بأنهم على علاقة بالنظام الإيراني ويعملون لصالح الحكومة الإيرانية، وإما بالنسبة للروابط الدينية بين البلدين (إيران والعراق) فتبدو أكثر وضوحا وتأثيرا ذلك أن العراق يعد البلد العربي الوحيد الذي يحتفظ فيه الشيعة بالأغلبية، وهو ما يزيد من فرص الالتقاء مع الدولة الشيعية الوحيدة في العالم (إيران) والمنطقة ،والأكثر من ذلك أن جنوب العراق يعرف تاريخيا بأنه مهد العالم الشيعي.وكذلك الروابط السياسية تمثل أهم الحلاقات في العلاقات الراهنة بين طهران وبغداد، ويراها البعض مدخلا مهما في تحليل التحرك الإيراني داخل العراق من خلال العلاقات القوية التي تربط بين

النظام وطهران والقوى والأحزاب المؤثرة على الساحة السياسية في العراق مثل القوى الشيعية كالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بقيادة العزيز الحكيم، وحزب الدعوة الإسلامي بزعامة رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري، فضلا عن العلاقة بين التيار الصدري، وآية ا السيستاني، وكذلك القوى الكردية .(العناني، 2006 ص107)

2. 1. 6 الشيعة في اليمن:

يتواجد في اليمن مذهبان: هما المذهب الشافعي والمذهب الزيدي الذي ينسب للإمام زيد بن علي أحد أئمة آل البيت رضوان ا عليهم، أحد فرق الشيعة عموما ولكنه يختلف عن بقية الفرق في الكثير من الاعتقادات ومنها الإثنا عشرية، حيث يعده جمهور العلماء بأنه اقرب المذاهب الشيعية إلى المذاهب السنية، وقد ظهر في اليمن على يد الإمام "الهادي بن الحسين بن القاسم الرسي"، لذلك عرف بـ (الهادوية) نسبة لهذا الإمام، وبعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية واعتماد طهران مشروع" تصدير الثورة "ونظراً لعدم التوافق بين المذهب الإثنا عشري والمذهب الزيدي فقد بعثت إيران ضالتها في بعض العناصر لتنفيذ هذا المشروع في اليمن مستغلة العلاقات الجيدة مع اليمن التي باركت قيام الثورة الإسلامية رغم أن هذه العلاقات لم تدم طويلاً بسبب الحرب العراقية الإيرانية ووقوف اليمن إلى جانب العراق، فكان أول تحرك في عام 1982 على شكل آراء وأفكار فردية متأثرة بالثورة الإيرانية.(الزهيري، 2008 ص95-96)

ويعتبر البعض إن الجانب الأهم في دور المتشيعة في اليمن لا يقتصر فقط على الأوضاع الداخلية بل في استجابة جناح كبير من هذا التيار للتيار السياسي الإيراني الذي يرتكز على البعد المذهبي والذي يتمثل في تيار الحوثي، فعلى الرغم من بروز هذا التيار صدامه مع الحكومة المركزية في صنعاء في السنوات القليلة الأخيرة، إلا أنه يرجع إلى السنوات القلية التي أعقبت الثورة الإيرانية حين قام الشيخ "صلاح فليته" بتأسيس اتحاد الشباب في عام 1986 قيل إنه بدعم إيراني،وزاول هذا الاتحاد نشاطا تعليمياً تضمن مادة عن الثورة الإيرانية كان من أبرز من تولى

تدريسها الأخ الأكبر لبدر الدين الحوثي، وقد تعددت وسائل الشيعة الزيدية الداعين إلى التحول إلى الأمامية الإثنا عشرية بين المساجد والمدارس والمراكز العلمية، ووصل الأمر إلى حد محاولة إتباع الزيدية للسيطرة على مساجد أهل السنّة بالقوة أو من خلال إدخال بعض شعائرهم مما أدى إلى حدوث العديد من المصادمات بين الجانبين، كما استطاعوا أن ينشوا بعض الصحف وسيلة للترويج للمذهب الشيعي مثل صحيفة الشورى، وكما استطاعوا أن ينشؤوا بعض الأحزاب السياسية المؤيدة للقوى الشيعية في الحياة السياسية اليمنية مثل حزب الحق وحزب اتحاد القوى الشيعية.(الفيومي، د.ت ص 95-96)

3. 2. 2 التمدد الشيعي في بعض الدول العربية:

2. 2. 1 الشيعة في الأردن:

لا يمكن الجزم بأعداد المتشيعين الأردنيين، وإن كان هنالك اتفاق بين مختلف الأطراف الرسمية والقريبة من الشيعة على أن الظاهرة محدودة، لكنّها فاعلة في السنوات الأخيرة، وتصل وفق أغلب التقديرات الرسمية وغير الرسمية، ومنها مصادر من القريبين والراصدين لظاهرة التشيع، إلى مئات الأشخاص، سواء من رجال ونساء وعائلات، ويؤكد بعض المتشيعين، أن هنالك قرابة الثلاثين عائلة في مخيم البقعة تشيعت في الآونة الأخيرة، كما أن هنالك ظاهرة محدودة للتشيع في مدينة السلط، بالإضافة إلى عائلة أو أكثر في مخيم مأدبا وحالات في إربد والزرقاء وجرش والكرك، والانتشار الأبرز للظاهرة في عمان في ضواحي مختلفة منها، وهنالك اتفاق على أن المتشيعين يمتازون بمستوى ثقافي جيد، وأكثرهم من المتعلمين والدارسين، مقارنة بجماعات التكفير والقاعدة التي يتسم أفرادها بضعف التحصيل العلمي والمعرفي، ويتسمون في الأغلب الأعم بقلة الاطلاع والدراسة وضحالة الجدل والمحاججة الأمر الذي يكون مدعاة للقلق، خصوصا انه قد ازدهرت ظاهرة التشيع في السنوات الأخيرة، بعد احتلال بغداد، ووفود مئات الآلاف من العراقيين إلى الأردن، وفق تقديرات غير رسمية هنالك عشرات الآلاف من الشيعة، شريحة واسعة منهم من الأثرياء والمثقفين.(أبو رمان، 2006)

وبالنظر إلى أن أغلب العراقيين المقيمين في الأردن هم من الطائفة الشيعية، فلنا أن ندرك حجم تأثير هذه الطائفة ومعتقداتها على المجتمع الأردني السني من خلال سطوة رأس المال، حيث تشير بعض المصادر إلى أن العدد الأكبر من المستثمرين العراقيين الذين حصلوا على الجنسية الأردنية خلال الفترة الماضية، هم من العراقيين الشيعة، قد تبدو رواية التمدد الشيعي في الأردن مقبولة للبعض على أساس تراجع خطاب التيارات الإسلامية السنية وتقليص دورها خاصة جماعة الإخوان وجماعة التبليغ, في حين أن ارتباط اسم الجماعة السلفية بـ"العنف" أثر كثيراً في قبولها والتعاطف معها في الشارع الأردني.(ديلواني، 2005)

وفق هذه الرؤية السطحية يروج البعض لتغلغل ثقافة "التشيع" في الأردن ويعززها آخرون بحجم الشعبية والحضور الذي يحظى به حزب ا اللبناني وزعيمه حسن نصر ا في الأردن، خاصة بعد تحرير الجنوب وبسبب الانحياز الايجابي الواضح للحزب وزعيمه سياسياً وإعلامياً مع القضية الفلسطينية. إضافة إلى تقديم التسهيلات وتخفيف التضييقات التي كانت مفروضة سابقا على زوار مقامات الصحابة من آل البيت في الأردن، فخلال السنوات الماضية تم تشييد مسجد كبير عند قبر الصحابي جعفر بن أبى طالب بتمويل من الحكومة الإيرانية، فيما شهدت السياحة الدينية الشيعية إلى الأردن ازدهاراً ملحوظاً، وأصبحت مشاهد اللطم والنواح والدماء أمراً مألوفاً بعد أن كانت مظاهر محظورة.(ديلواني، 2005)

2. 2. 2 الشيعة في سوريا :

كان حزب البعث مدركاً منذ وصوله إلى السلطة في عام 1963 للقاعدة الطبقية للنظام، إن علوي سورية كانوا يتهمون تاريخياً بالهراقطة من قبل السنة والشيعة على حد سواء، وسعوا للوصول إلى توازن قلق بين الاعتراف بوضعهم المعلن ذاتيا كفرع من المذهب الشيعي وبين الحفاظ على هويتهم الإثينية – الثقافية ومعتقداتهم السرية، لذا فأن الدور السياسي للعلويين كقاعدة للسلطة الحزبية قد ساعد في إبراز مشكلة الشرعية (إضفاء الشرعية) العلوية وأضاف بعدا إلى السياسية السورية، من هنا كانت أهمية العلاقات مع شيعة لبنان وشيعة إيران على التوالي،

ومع ذلك فأن الصلة الشيعية العلوية قد لعبت دوراً هاماً في تطور العلاقات السورية الإيرانية ويمكن النظر إليها كإحدى المحركات الرئيسة لنشوء التحالف بين البلدين ولقد ساعدت هذه الصلة أيضا في تأسيس لبنان كنقطة تقاطع هامة بين العنصر الاجتماعي – الديني للعلاقات الشيعية – العلوية والمصالح الإستراتيجية لكل من سورية وإيران.(آغا،1997 ص12-13)

فالمحور السوري الإيراني هو جزء رئيسي فيما يعتبره البعض الحزام أو الهلال الشيعي وخاصة بعد سقوط نظام صدام حسين السني واعتلاء الشيعة الحكم في بغداد تحت ولاية أمريكية، وليس ذلك قاصراً على البعد السياسي فقط فهناك تقارب مذهبي بين الشيعة والعلويين، بل إن التشيع في الشام له عمق تاريخي حيث يعود للعصر العباسي الثاني وحكم البويهين وما بعدهم.ومع ذلك فالمذهب السني هو السائد عند اغاب سكان سوريا وإن الشيعة كمذهب يرتبط به جزء محدود من السوريين، لكن بعض العوامل قد ساعدت على نشر الأفكار الشيعية بين أهل السنّة السوريين في إعقاب قيام الثورة الإيرانية لعل من بينها انتماء القائمين على النظام السياسي السوري للطائفة العلوية من جهة وارتباط هذا النظام بالمحور الإيراني السياسي من جهة أخرى، فمع تولي بشار الأسد للحكم كان الحال بالنسبة للشيعة في سوريا تغير تماما حيث فتح الباب على مصراعيه لحملات التشيع داخل سوريا، وتوسع في منح الجنسية السورية للعناصر الإيرانية والعراقية الشيعية ووصل الأمر –كما أشار البعض – إلى حد إحضار الرئيس السوري لثلاثة آلاف جندي من الحرس الثوري الإيراني لينضموا إلى الحرس الجمهوري السوري لحماية النظام. (بيومي، 2009 ص89-90)

ويمكن هنا ذكر بعض أوجه نشاط الشيعة في سوريا بما يلي :

1- إقامة المعارض التي تتضمن كتبا إسلامية ككتب اللغة مثل كتب ابن هشام بأسعار رخيصة)طبعات شعبية (مع وضع كتب الشيعة ضمنها وأحيانًا يضعون معها بعض كتب المنسوبين لأهل السنة التي فيها تأييد بعض دعاويهم ضد الصحابة مثل كتب أبو رية وإضرابه،وهذه المعارض تقام إما في المركز الثقافي الإيراني أو السفارة الإيرانية أو المكتبة المركزية في الجامعة.

2-الندوات التي تقام بين الحين والآخر تارة في مكتبة الأسد وتارة في المراكز الثقافية أو في السيدة زينب والتي كان آخرها في مكتبة الأسد ولوحظ فيها مشاركة واسعة لأساتذة كلية الشريعة ومحاباة واضحة ونفاق وتمييع الخلاف بين السنة والشيعة.

3-المهرجانات الخطابية التي تتم في أعيادهم كذكرى عاشوراء ويتركز نشاطهم في هذه المواسم إما في الست زينب أو في حي الأمين.

4-شراء وإحياء مشاهد موهومة ونسبتها لآل البيت كما حصل في حي العمارة وكما حصل في عذرا وفي داريا.

5-تسهيل وتشجيع الدراسة في حوزات السيدة زينب حيث تكون مجانًا مع راتب شهري للطالب دون اشتراطات.

6-تشجيع المتشيع الجديد بكل الوسائل والمغريات بدءا من المد المالي وتسهيل عمله وانتهاء بتزويجه أو تمتعيه وعلى الجملة فالدعم مادي ومعنوي.

7-توزيع بعض البرامج على السيدات التي تحتوي كتب الشيعة بأسعار زهيدة أو رمزية وأحيانًا مجانًا مثل السلسلة الإسلامية-المكتبة الإسلامية الشاملة، بالإضافة إلى توزيع الكتب والمجلات والجرائد التي تطعن في الصحابة مثل جريدة جيهان باللغة العربية.(ال حسين، 2004 ص16-17)

و لهم ثلاثة مراكز رئيسية :مركز الست زينب بدمشق، ومركز المشهد في حلب، ومركز عمار في الرقة. أما قراهم فهي :نبل، الزهراء، الفوعة، الحميدية، حطلة، وبمستوى أدنى خان العسل، كفرداعل، الحسينية، زرزور، وربما الشميطية وأساليبهم باختصار :دعوة الناس في الموالد والمناسبات الشيعية إلى مراكزهم لإلقاء شبهاهم وتوزيع الكتيبات والآلات والأشرطة وتقديم الوجبات والحلويات لتشييعهم بشكل مباشر مع الحرص على دعوة الشيوخ الدائرين في فلكهم من أهل السنة لإلقاء محاضرات مؤيدة للشيعة في المناسبات المختلفة للتلبيس على العوام. إعطاء مكافآت لمن يتسمون بأسماء آل البيت .دعوة شيوخ العشائر والمثقفين وطلاب العلم لزيارة إيران أو الدراسة فيها واستمالتهم بالمال والشبهات ليعودوا متشيعين أو مبهورين (آل حسين، 2004 ص 109).

2. 2. 3 الشيعة في لبنان:

يشكلون حاليا أكثر من ثلث الجمهورية اللبنانية، ويتصرفون كأنهم الطائفة الأولى، ويرجع الشيعة اللبنانيون المعاصرون مأساتهم الحديثة في جبل عامل (جنوب لبنان) إلى عهد احمد باشا الجزار (1720-1804)،أواخر القرن الثامن عشر، الذي ارتكب بحقهم مجازر كبرى، أحالت الأحياء منهم إلى ممارسة التقية، أي الخروج من الواجهة الاعتقادية العلنية والسياسية للمجتمع، إلى الخفاء الذاتي، كما هو حال الغائب أو المغيب عندهم، وبذلك حولوا قسرا إلى (كتيبة خرساء)، تنتظر غائبها، وتعرف اجتماعيا باسم المتاولة بدلا من الاسم المذهبي المعروف بالشيعية الأمامية. إما الحراك السياسي الشيعي اللبناني فيعود إلى العام 1925 (الثورة العربية السورية الكبرى)، واندماجهم في مواجهة الاستعمار الفرنسي، إلى جانب أبناء قوميتهم العربية .(خليل، 2001 ص 57-58)

كان لانتصار الثورة الإسلامية في إيران, بلا ريب أثرا قويا جدا على لبنان, فلقد شكل خلع الشاة في كانون الثاني 1979 نموذجا مهما، يظهر ما الذي تستطيع أمة مؤمنة، حسنة التنظيم ومعبأة أن تنجزه في وجه الظلم والطغيان ناهيك عن أن النظام الجديد في طهران كان يعد بأن يكون مصدرا مهما للدعم المادي والمعنوي.وللروابط التي تربط شيعة جبل عامل وشيعة إيران تاريخ طويل ومتميز, وفي القرون التالية تلقى العديد من رجال الدين اللبنانيين تعليمهم الديني في النجف – العراق التي طغت على جبل عامل كمركز للتعليم الديني الشيعي. ثم ومع بروز قم كمركز للتعليم الديني أخذ عدد من العلماء الشيعة اللبنانيين يتلقى العلم فيها أيضا، من المهم أن نميز بين النتائج السياسية الخاصة بالثورة الإسلامية التي أنتجت ما أفضل أن أسميه بالنموذج الإيراني وبين الظاهرة الاجتماعية السياسية الأعراض المتمثلة بالتشيع أو الدين بشكل عام كملجأ للذين يجدون أنفسهم معزولين أو مستثنين من النظام السياسي والذين يجدون في الدين هوية جماعية مألوفة, وأداة للنضال من أجل تحقيق أهدافهم السياسية.(نورثون، 1986).

أما الشيعية المقاومة للاحتلال الإسرائيلي التي أطلقها السيد موسى الصدر مع أفواج المقاومة اللبنانية (أمل) وطورها الرئيس "نبيه بري"، بعد 1982 تحت شـعار

(الجنوب قرار أمل)، وارثا نضال الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية بين عام 1968و1982، فقد انتقلت تدرجيا إلى حزب ا ، الذي عاش في ظلال السرية حتى العام 1989، متخذا من المساجد إطاراً مرجعيـا لتكونـه وانطلاقـه بجنـاح عسكري. وفوق ذلك جمع حزب ا في تطايره مابين التلبنن (الشيعي) والتعريـب (السوري) مع التفريس الإيراني، فكان حالة لبنانية سورية إيرانية عسكرية وسياسية، وجدت ضرورتها في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي (خليل،2001 ص63-64).

وفي الداخل اللبناني تشكل الشيعة اللبنانية حالة سياسية ضاغطة خاصة بوجود العلاقة القوية بين إيران وحزب ا اللبناني على السلطة وعلى الرأي العام المتمثلة في ممارسة ادوار مختلفة لأغراض طائفية ومذهبية يراد منها جعل الجمهورية اللبنانية نموذجا إسلامياً كما هو الحال في إيران لتحقيق أهداف مذهبية وإيديولوجية ومصالح مختلفة في المنطقة العربي

3. 2. 3 الموقف العربي من التمدد الشيعي في المنطقة العربية:

جاء الموقف العربي من التمدد الشيعي في المنطقة العربية نتيجة للدور الإيراني في العراق، فكانت هناك عدة تصريحات من عدد من الدول العربية تمثلت في، الأردن، ومصر، والسعودية كالأتي:

فبالنسبة للأردن حذر منذ البداية الملك عبدا الثاني ابن الحسين في كانون الأول /ديسمبر 2004من المثلث أو الهلال الشيعي الذي يمتد من إيران عبر البحرين وجنوب سوريا حتى سهل البقاع في الجنوب اللبناني.(بارزي، 2008ص219)

وفي مصر أشار الرئيس المصري حسني مبارك في مستهل العام 2006 إلى الدور الإيراني في العراق وأن ولاء الشيعة العراقيين يكون لإيران أكثر من ولاءهم وانتمائهم الوطني للعراق، وكما إن وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل كان قد تبنى سلسلة لقاءات دبلوماسية في عواصم عربية وأجنبية للحد من غلواء الامتداد الإيراني في العراق، والتنبيه إلى الإجحاف بحق الطائفة السنية في ظل الأوضاع العراقية الجديدة، وهذا التوجس للعيان هو الذي دفع الرئيس العراقي جلال الطالباني أن يبدي اندهاشه واعتراضه على أن الدول العربية لم تؤيد الحكومة

العراقية الجديدة المشكلة في أيار /مايو 2006 برئاسة "نور المالكي" وأنه قام بالاحتجاج رسميا لدى جامعة الدول العربية.(العفيفي، 2006 ص 113).

5. 3. 3 استمرار إيران في محاولتها لتطوير قدراتها النووية:

3. 3. 1 خلفية البرنامج النووي الإيراني:

يعود التاريخ النووي الإيراني لعام 1960، حيث كانت إيران ذات علاقة قوية وطيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية ففي غضون عام 1960 وبمساعدة أمريكيـة إنشاء شاه إيران محمد رضا بهلوي منظمة الطاقة النووية الإيرانية ومركز طهـران للبحوث النووية إلا إن هذا المركز لم يأخذ الدور البحثي المطلوب حتى عام 1967م عندما الحق بجامعة طهران وأشرفت علية منظمة الطاقة النووية الإيرانية، وبمجرد أن بدأ المركز بحوثه النووية في جامعة طهران أهدت الولايات المتحـد الأمريكيـة للمركز مفاعلا صغيرا بقدرة 5ميغاوط لأغراض البحث وكان لهذا المفاعل التدريبي قدرة على إنتاج 600غرام من البلوتونيوم سنويا من وقوده النووي المستهلك، وتركز طموح الشاه على بناء 23 مفاعلا نوويا لإنتاج الطاقة الكهربائية وبمدة قصيرة جـدا وعلى مرأى ومسمع من الولايات المتحدة الأمريكية إلا ان العقد الذي ابرمه الـشاه مع الشركة الألمانية (كرافت ورك) عام 1975م سبب إزعاجـا كبيـرا للولايـات المتحدة الأمريكية وكان فحوى العقد بناء مفاعل نووي في منطقـة بوشـهر بقـدرة 1200ميغاوط تنفذه شركة (سمينز) الألمانية ولإرضاء الولايات المتحدة قام الـشاه بتوقيع معاهدة مع معهد (ماسيوشوست) التكنولوجي لتـدريب 800مهنـدس وفنـي إيراني لإدارة وتشغيل مفاعل بوشهر عند الانتهاء منه، كما تعاقد الشاه عام 1974 م مع الحكومة الفرنسية لبناء مفاعلين نوويين تنفذهما شركة (فرام – اتم) قـدرة كـلا منهما 50 ميغاوط إلا إن هذين المفاعلين لم يريا النور أبدا كنتيجـة لقيـام الثـورة الإسلامية في إيران وسقوط الشاه (العلوي، 2007 ص18).

ومع قيام الثورة الإسلامية في عام 1979وبشكل خاص في السنوات الأولى من الحكم الجمهوري الإسلامي – قد استغنت إيران عن برنامجها النووي الذي ابتدأه الشاه، إلا إن نظام الحكم الجديد لم يوقف- فعليا – الجهود البحثية النووية، بدليل أنه

قد ابقي على المفاعل البحثي الصغير الذي سبق وأن وضعه الشاه في كلية أمير أباد التكنولوجية، واستمر هذا المفاعل يعمل لإغراض البحث النووي، وتمت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكما إن السلطات الإيرانية ومنذ السنوات الأولى للحرب العراقية الإيرانية قد قامت بإخلاء الوقود المستخدم في المفاعلات إلى مواقع أخرى بعيداً عن موقع المفاعلات التي كان يجري بناءها آنذاك، تحسبا لأي هجوم عراقي محتمل على الموقع، إلا أن عدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية لإكمال العمل في مفاعلا بوشهر، أدى إلى تجميد العمل بالنشاط النووي وخاصة في ظل الموقف الدولي وخاصة الغربي –من النظام الجديد، وانعكاسه على البرنامج النووي الإيراني، إذ رفضت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والدول الغربية الأخرى التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرض حظراً شاملاً ضد إيران في مجالات التسليح كافة.(الراوي، 2006 ص120-123)

وفي عام 1984 إذا ايقظت طموحات إيران النووية من جديد في تلك السنة – أي عام 1984 – إذ يبدو أن تطورات الحرب العراقية الإيرانية في منتصف الثمانينات قد أدت إلى إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني عموماً، وفي المجال النووي خصوصاً، عندما وجدت القيادة الإيرانية أن من الحيوي بالنسبة لها أن تهتم بإعادة إحياء برنامجها النووي، ونفذت إيران – وقتذاك – الكثير من الأنشطة المتعلقة بتطوير برنامجها النووي ودورة الوقود النووي اللازمة لهذا، واتخذت قراراً بالاستمرار في بناء محطات بوشهر، وبالفعل فقد استؤنف العمل فيها عام 1984، وبصورة عملية تم إعادة بعث الحياة إلى تلك البرامج بما في ذلك برنامج الأسلحة النووية، حيث افتتحت إيران مركز أصفهان للبحوث النووية، واتبع بجامعة أصفهان، وذلك بمساعدة فرنسية.(الراوي، 2006 ص 123)

في منتصف 1990 وقعت إيران اتفاقية تعاون نووي مع الصين قامت الأخيرة بدعم برنامج إيران النووي في المجالات السلمية وذلك وفقا للتشريعات واللوائح التي وضعتها وكالة الطاقة الذرية، ولكن إيران تكتمت تزويد الصين لها بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسي الخاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة، كما زودتها أيضا بكمية من الغاز الذي يساعد على إثراء اليورانيوم، وفي مايو عام 1992 وقعت إيران

اتفاقية التعاون النووي مع روسيا الاتحادية التي كانت تعاني من العديد من المشكلات الاقتصادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد ركزت تلك الاتفاقية على الإغراض الصناعية السلمية وبناء المحطات النووية، وقد بلغت قيمة عقود الاتفاقية نحو 650 مليون دولار، ولم يتوقف الرئيس الإيراني عند ذلك الحد فأتجه شرقا بعد أن فشل نسبيا مع أصدقائه الغربيين واستطاع في نهاية عام 1992ان يبرم اتفاق عسكري مع كوريا الشمالية في مجال تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، وفي أكتوبر من نفس العام قام وفد من الخبراء والفنيين العسكريين الكوريين بزيارة عمل إلى إيران للإشراف على تدشين موقع تجارب الصواريخ الباليستية بجنوب طهران. (علي، 2005 ص96-101)

وفي عام 1994 ،أدت الضغوط الأمريكية إلى إنهاء المفاوضات التي بدأتها إيران مع شركة (سكودا بليزن) التشكية للحصول على مكونات المفاعل بوشهر كانت جزءا من العقد الأولي مع شركة (كرافت ويرك)، مثلما فشلت المحاولات الإيرانية لشراء مفاعل غير مكتمل البناء من بولندا، غير أن الانجاز الأهم في تاريخ البرنامج النووي الإيراني في عهد الجمهورية الإسلامية كان في كانون الثاني عام 1995 عندما توصلت إيران وروسيا إلى اتفاقية حول تزويد إيران في مفاعليين نوويين بقدرة 1000 ميغاواط تعمل بالماء الخفيف في موقع بوشهر بقيمة مليار دولار.وكما نصت الاتفاقية في إحدى فقراتها إن تقوم بإعادة الوقود المستهلك الناتج من المفاعلات إلى روسيا لإعادة معالجته، ولينتزع منه (البلوتونيوم)الذي بإمكان إيران أن تستخدمه في إنتاج السلاح النووي. (الراوي، 2006 ص 132-133)

وزادت إيران من وتيرة العمل في برنامجها النووي في العام 1999.وفي منتصف العام 2002، انكشف الدافع غير المسرح به للتخصيب أو لامتلاك القدرة النووية من خلال المعلومات المفاجئة التي كشفت عن وجود مرافق غير معلنه لإنتاج دورة وقود نووي في إيران، وهذه المرافق ذات قيمة عالية بالنسبة لتصنيع الأسلحة النووية رغم فائدتها الاقتصادية غير الأكيدة، إذ كانت إيران تسعى لإحداث أمر واقع شبيه بالنموذج الكوري الشمالي، لكنها أخفقت في ذلك بسبب افتضاح أمر أنشطتها النووية في منتصف عام 2002، وهذا وضع طهران في حالة دفاعية (في

وقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لغزو العراق) مما دفعها إلى محاولة التوصل إلى تسوية مع الترويكا الأوروبية تضمنت قيوداً على أنشطتها، ولم تتمكن طهران من استعادة ثقتها والتحرر من القيود التي قبلت بها في أيلول من العام 2003 إلا بعد سنتين من ذلك التاريخ.(تشوبين، 2007 ص33-34)

وفي عام 2004 تعرضت إيران لضغط أوروبي كبير بشأن برنامجها النووي، وكان هذا التهديد مدعوما بتهديد بإحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي، الذي سيكون علية أن يقرر إن كان سيفرض عقوبات على إيران بسبب انتهاكها التزاماتها وفق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وقد اضطرت إيران تحت هذا الضغط إلى التراجع عن قرارها العلني في شهر أيار من عام 2004 بمواصلة تخصيب اليورانيوم، وهو القرار الذي قوض التزاما سابقا تجاه الحكومات الأوروبية بتعليق الأنشطة، وقد أدى التغيير الأخير في الموقف الإيراني إلى توقيع اتفاق بين إيران والممثليين الرئيسين للاتحاد الأوربي بتاريخ تشرين الثاني 2004 (اتفاقية باريس) جددت إيران التزاماتها بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم، وحسب هذا الاتفاق، سوف يبقى التعليق نافذ المفعول طوال فترة المحادثات المقرر لها أن تبدأ في شهر كانون الثاني عام 2004 بين الحكومة الأوروبية وإيران حول عقد اتفاق طويل الأمد، ويقصد من الاتفاق طويل الأمد أن يضمن إن برنامج إيران النووي سوف يستخدم للأغراض السلمية فقط، كما أنه سوف يتضمن اتفاقات تتعلق بأمور نووية أخرى وبالتعاون التكنولوجي والاقتصادي، فضلا عن قضايا أمنية.(كام، 2005 ص100)

وفي حزيران من العام 2005، سلمت إيران إخطارا بنيتها استئناف أنشطة التحويل، ورفضت مجموعة واسعة من الحوافز المقترحة من قبل الدول الأوروبية، واستأنفت أنشطتها في شهر آب من تلك السنة وعلاوة على ذلك، تبنت الحكومة الإيرانية الجديدة لهجة أكثر عدوانية من سابقتها، وفي كانون الثاني من العام 2006، استأنفت إيران أبحاثها في مجال التخصيب متجاهلة قرارات قوية من قبل الوكالة الدولية تهدد بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن في الخريف، فقررت الوكالة الدولية أن تحيل الملف إلى مجلس الأمن في آذار من العام 2006 (تشوبين، 2007 ص35)

ولأول مرة منذ عام 2006 اصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 27/ تشرين /نوفمبر 2009 قراراً يدين البرنامج النووي الإيراني على خلفية الكشف عن قيام إيران بالعمل سراً في بناء منشأة نووية جديدة هي منشأة (فوردو)على مقربة من مدينة قم، ويطالب الجمهورية الإسلامية بالتوقف فورا عن استكمال البناء، صدر القرار بأغلبية 25 صوتا من أصل 35،حيث امتنعت فنزويلا وماليزيا وكوبا عن التصويت، وتغيب أذربيجان، بينما عارضت مصر وتركيا وأفغانستان والبرازيل وباكستان وجنوب إفريقيا، والجديد في القرار هو إدانته للنشاط النووي الإيراني بعد أن حافظت التقارير السابقة على كل ما يمكن وصفه بالصيغة الوسطية إلي تقر بتعاون إيران مع الوكالة لكن في الوقت نفسه تشير إلى أن هذا التعاون غير مكتمل (إبراهيم، 2010 ص70)

ومن بعد انتقلت بؤرة التجاذب إلى المشروع الذي اقتراحه محمد البرادعي قبل أيام من تركه العمل في الوكالة بعد اثنتي عشر عاما من ترأسها، يقضي بمبادلة 1200كغ من اليورانيوم الإيراني المنخفض التخصيب بنسبة 3،5بالمئة بدفعة مماثلة من اليورانيوم العالي التخصيب بنسبة 20بالمئة لتشغيل مفاعل طهران الطبي، وكان المشروع يقضي بخروج اليورانيوم منخفض التخصيب من إيران لرفع نسبة التخصيب في روسيا، ثم نقله إلى فرنسا لمعالجته وأخيرا إعادته إلى إيران لتشغيل مفاعلها الطبي، وكعادتها قدمت إيران عروضا مضادة مختلفة المضمون، فبعد استيعاب إيران المفاجأة المتمثلة في تزويدها بحاجتها من اليورانيوم المخصب وفق هذا المقترح المحدد الذي لم يكن هو الأول من نوعه ولكنه الأكثر تبلورا، بعد ذلك بدأت إيران في طرح البدائل، اعترضت على التخصيب في روسيا خصوصا بعدة تصويتها المضاد لها في الوكالة، فضلا عن تحفظ إيران المبدئي على أي دور لفرنسا بسبب العلاقة السيئة مع نظام ساركوزي.وعندما عرضت تركيا استضافة عملية التخصيب تركت إيران الباب مواريا بحكم علاقتها باردوغان، ثم تراجعت عن القبول وتمسكت بقرار المرشد وعدم خروج اليورانيوم إلى الخارج، ولم تحسم بعد هذه النقطة الخلافية مع الغرب (إبراهيم، 2010 ص70-71).

3. 3. 2 أهداف ودوافع امتلاك إيران للسلاح النووي:

تؤكد إيران بأنها تطور الطاقة النووية من اجل توليد الكهرباء وإتقان دورة الوقود لكي تصبح مزودا بالوقود النووي في المستقبل، والحجج التي تسوقها دعما لهذا الادعاء ذات طابع اقتصادي واستراتيجي في آن معا، ان إيران واحدة من الدول الكبرى المنتجة للنفط وستكون بعد وقتلا قصير منتجة أساسية للغاز أيضا، وهي تبرز اهتماما بالتكنولوجيا النووية من خلال الإشارة إلى الحاجة إلى تنويع مصادرها للطاقة والحفاظ على تواصلها مع التكنولوجيات العصرية أسوة بالدول العلمية المتطورة، كما يوضح محسن رضائي، سكرتير مجلس تشخيص مصلحة النظام "القضية الهامة هي أن سلة الطاقة الإيرانية يجب أن تشمل مزيج من كل أنواع الطاقة وان التخلي عن البرنامج النووي سيضر بمصالحنا القومية "ثم قويت الحجة أكثر بحقيقة إن النمو السريع لعدد السكان في إيران والاستهلاك المحلي للنفط باتا يقللان من عوائد التصدير النفط، وتعتقد إيران حاليا بأنها ستتمكن من إنتاج 7,000ميغاواط من الكهرباء وبناء عشر مفاعلات نووية بشكل أولي، إذا فهذا البرنامج يعني "الاكتفاء الذاتي "في كل مناحي الاستخدام السلمي للطاقة النووية من الاستخلاص إلى التخصيب، وهنا تكمن المشكلة فمن خلال الإصرار على امتلاك دورة وقود كاملة، ستمتلك إيران القدرة على إنتاج المواد اللازمة لتصنيع الأسلحة النووية، وفي الحقيقة تشك الكثير من الدول في حجج إيران المتعلقة بحاجتها للاكتفاء الذاتي في كل جوانب دورة الوقود وحاجتها للطاقة كمبرر لاتساع نطاق البرنامج.(تشوبين، 2007 ص -56)

إلا إن إيران لم تتمكن من إقناع الإطراف الأخرى في العالم، أو حتى في الإقليم بحاجتها إلى الطاقة لتوليد الكهرباء والمشكلة أن النظام السياسي الإيراني لا يتحدث بصوت واحد في ظل وجود مراكز قوى متعددة والنظام السياسي الإيراني يتضمن تياراً إيديولوجياً، كان المسئول عن توجهات متطرفة إزاء الدول المجاورة، وأدى تكشف النشاطات السرية عام 2003، ووصول السيد احمدي نجاد إلى الرئاسة، على تفاقم الشكوك في النوايا والنتيجة انه كانت هناك دائما مشكلة ثقة بشأن وجود هدف أخر لبرنامج إيران النووي، هذا بالإضافة إلى التصريحات السياسية

المصاحبة للنشاطات النووية الإيرانية لا تشير بأي صورة إلى إن ما يتم انجازه في إيران هو برنامج نووي مدني يرتبط بمجرد الكهرباء والأغراض السلمية الأخرى، وهناك ممارسات فعلية على ساحة الإقليم تتمثل في سلسلة في المناورات العسكرية واختيار الأسلحة الصاروخية، والتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية، إضافة إلى العمل المباشر داخل العراق، ومن هنا ارتبطت المخاوف العربية والدولية من القدرات النووية الإيرانية، بما يتجاوز كونها تهديداً دفاعياً، إلى كونها تهديداً للاستقرار السياسي لدول المنطقة، الأمر إلي يشير إلى وجود عده إبعاد إستراتيجية، واضحة للمشروع النووي الإيراني.(الديدموني، 2007 ص 198)

وتتمثل دوافع إيران في امتلاك السلاح النووي بما يلي:

1- إن دافع إيران الأساسي للتطلع إلى امتلاك الأسلحة النووية ذو طبيعة دفاعية رادعة،إذ يبدو أن إيران قررت بدايةً أن تطور قدرات نووية عسكرية كمعادل للقدرات العراقية من حيث ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وبخاصة على الضربة الثقيلة التي تلقتها في الحرب ضد العراق. وفي مرحلة لاحقة، وبالتوازي مع الضعف الذي انتاب العراق منذ حرب الخليج، أصبح الدافع وراء محاولات النظام الإيراني للحصول على أسلحة نووية الحاجة المتزايدة التي رآها لردع الولايات المتحدة، وبدرجة أقل إسرائيل عن توجيه ضربة قدراتهما الإستراتيجية ضدها، فإيران تدرك جيداً ضعفها العسكري مقارنه بالقوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وأخر سيناريو تريده وهو وقوع مجابهة عسكرية بينها.(كام، 2005 ص 103-104)

2- تسعى إيران من المشروع النووي إلى انتزاع دور إقليمي – تراه إيران حقا لها – من القطب العالمي الأوحد الولايات المتحدة الأمريكية، باستغلال غياب المشروع الإقليمي العربي وتخبط السياسة الأمريكية في حساسيات المنطقة، فهو يقدم مثالا جديدا في نظام العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، عن كيفية انتزاع دور القوة الإقليمية دون أن تستظل طموحاتها تلك بالقوة العظمى، فقد جرت التجارب التاريخية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور النظام الدولي ثنائي القطبية في منطقتنا على قاعدة إن الدول الإقليمية

المعترف بدورها تمتلك بالفعل المقومات الأساسية للعب ذلك الدور، ولكن بالتحالف مع أحد القطبين الدوليين.(اللباد، 2007 ص 37)

3- يمنح امتلاك إيران التكنولوجيا النووية قوة إضافية لحماية النظام الإسلامي فيها، بما في ذلك توجهات النظام والثورة الداعية لتعزيز السيادات الوطنية واستقلال شعوب المنطقة في مواجهة الغزو الغربي الإسرائيلي، ومن هذا المنطلق، كان عنوان الهجمة الغربية اليوم البرنامج النووي لإيران ثم سياستها.(موسوي، 2006ص6)

4- القدرة النووية سوف تعزز وضع إيران كدعامة أساسية للعناصر الراديكالية داخل المنطقة وخارجها، كما أنها من المحتمل إن تجعل الأنظمة المعتدلة في المنطقة تساوق سياستها بصورة أوثق مع السياسة الإيرانية، وتقوية العناصر الراديكالية يمكن بدوره أن يضر بالعلاقات السلمية التي تسعى إسرائيل جاهدة لبنائها مع العالم العربي.(كام، 2005 ص 105)

5- التهديد المباشر الامتلاك إيران للقدرة النووية يمكن في التأثير الذي سيشكله هذا الأمر على ما يلي:

أ- الالتزامات الأمنية الأمريكية، وهذا ما أوصى به الرئيس بوش قبل 11/ 9بقوله إن الدول المنتهكة لمعاهدة حظر الانتشار للأسلحة النووية تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، من اجل منع الولايات المتحدة والدول المسؤولة الأخرى من مساعدة الحلفاء والأصدقاء في المناطق الإستراتيجية في العالم، أي أن إيران النووية ستعيق التدخلات التي تهدف إلى المساعدة، وتثير جو من عدم الثقة والاطمئنان، وتتصرف كدولة معيقة، خصوصا في رفض إيران الاعتراف في إسرائيل ومعارضتها لعملية السلام في المنطقة.

ب –ان إيران الراعية الرسمية الأكثر نشاطا للإرهاب في العالم – من وجهة نظر أمريكية –فإن تقدمها باتجاه امتلاك قدرة نووية يجعلها أكثر خطراً من أي دولة أخرى، بالنسبة للولايات المتحدة، إن الدول المارقة وأسلحة الدمار الشامل لا تتميز عن الإرهابيين وأسلحة الدمار الشامل، فالمهم هو طبيعة الأنظمة المطورة للقدرات النووية وليس الأسلحة، وبما أن السياسات الإيرانية تهدد بشكل مباشر

المصالح الأمريكية في المنطقة وما وراءها، فستشكل إيران تحديا لها على عدة مستويات، فيما ذلك سيتغير التوازن العسكري في المنطقة، ويمكن أن تفرض تحديات جديدة على الولايات المتحدة في ما يتعلق بالردع والدفاع، خصوصا في قدرتها للوصول إلى القواعد الثابتة في المنطقة.

ج- إن الظروف التي تجري فيها محاولات إيران لامتلاك قدرات نووية سبب إضافي للقلق: فهناك منطقة غير مستقرة، وتنافس، وحروب تدور، ونظرا للصراعات المتداخلة، عربية – إيرانية، وعربية – عربية، وسنية – شيعية، ووطنية داخلية، إلى جانب المسافات القصيرة بين الدول، سيكون من الصعب تحديد مصدر أي سلاح مستخدم بدقة.(تشوبين، 2007 ص 195-197)

3. 3. 3 الموقف العربي من البرنامج النووي الإيراني:

إن الموقف العربي إجمالا اتجاه هذا الملف يبرز من خلال موقف مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال قرارات مجلس جامعة الدول العربية، وفي الإطار العام هما موقفان متقاربان تماما: وهما:

3. 3. 1 موقف مجلس التعاون الخليجي:

هناك اتفاق بين دول المجلس حول مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني، وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسات الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية والتدميرية الراهنة أو المستقبلية (الكامنة أو المحتملة) وهذا الموقف يتركز على المواقف التالية:

ا- إن دول المجلس تتبنى موقفا يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج، وربما منطقة الشرق الأوسط عامة، ويشمل إسرائيل بشكل خاص، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل "وان تلتزم دول المنطقة

بتطبيق هذا المبدأ، وان تستحدث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية لأغراض سلمية.

ب- أن يتم الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشأتها النووية لنظام التفتيش الدولي.ويعتبر تخلي إسرائيل عن قدراتها النووية عاملا أساسيا وشرطا ضروريا لتحقيق مبدأ قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، كما حث قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 71/49،الصادر في 15 ديسمبر عام 1994، جميع الإطراف في منطقة الشرق الأوسط على اتخاذ الخطوات الجدية والعملية المطلوبة لتطبيق مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ج- كذلك، تعتقد دول مجلس التعاون أن على إسرائيل العمل الجدي على تطبيق تعهداتها القانونية حول الالتزام بجعل منطقة الشرق الأوسط "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل "التي جاءت ضمن الفقرة الرابعة من معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية لعام 1994 (اتفاق وادي عربه)، وقد تعهد فيه الطرفان على العمل لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، التقليدية وغير التقليدية، ضمن إطار عادل ودائم ومستمر.(السعيد، 2006 ص101).

ومنذ أواخر العام 2005، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي أكثر وضوحا في معارضتها للبرنامج النووي الإيراني، في البداية كانت هذه الدول حريصة على التركيز على مخاطر البيئة والأسلحة النووية الإسرائيلية، لكنها الآن أصبحت صريحة في التعبير عن قلقها من البرنامج النووي الإيراني، فقد انتقد السكرتير العام لمجلس التعاون الخليجي صراحة البرنامج النووي الإيراني، كما رفض أعضاؤه في القمة الخليجية التي انعقدت في كانون الأول 2005، التركيز على التهديد الإسرائيلي، بدلا من التركيز على إيران، والاهم من ذلك هو إن مجلس التعاون الخليجي يشدد الآن على مسألة إخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل، كخطوة أولى باتجاه إخلاء منطقة الشرق الأوسط الأكبر، وهذه المعارضة العلنية لبرنامج إيران النووي تمثل تحذيرا لإيران من العواقب الإقليمية التي ستترتب عليها

إذا ما وصلت برنامجها، بعيداً عما يمكن أن يصدر عن مجلس الأمن.(تشوبين، 2007 ص200)

3. 3. 2 موقف الجامعة العربية :

يتضح الموقف العربي من الملف النووي الإيراني من خلال قرارات القمة العربية التي انعقدت في الرياض (28-29مارس 2007)، حيث أكدت قرارات القمة على بلورة موقف عربي موحد لاتخاذ قرارات القمة على ضرورة بلورة موقف عربي موحد لاتخاذ خطوات عملية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، والتأكد على تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول الأعضاء بالجامعة، ووضع برنامج جماعي عربي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

3. 3. 4 سيناريوهات الملف النووي الإيراني :

لا تخرج سيناريوهات المستقبل بين الولايات المتحدة وإيران عن مجموعتين، الأولى هي سياسة التصعيد التي قد تصل إلى حد توجيه ضربة عسكرية أمريكية للمنشآت النووية الإيرانية وعدة أهداف عسكرية مختارة داخل إيران، إما السياسة الأخرى، فهي سياسة التهدئة لبحث قضايا المنطقة والملف النووي الإيراني محاولة من الولايات المتحدة تكثيف ضغوطها على إيران إقليميا ودوليا وتطالبها بالتوقف عن أنشطتها النووية (كشرط مسبق) والبدء في أي حوار أو مباحثات مع إيران، إلا إن الموقف الإيراني يزيد عناداً وتقلباً لشعور المسؤولين الإيرانيين بأنه من حق إيران استخدام الطاقة النووي للأغراض السلمية.(مخيمر، 2007ص 139)

ونتيجة لتصعيد المستمر وحدة المواجهات والتصريحات الإعلامية فلا زالت أزمة الملف النووي الإيراني تتأرجح بين التهدئة والتصعيد الذي ينذر باستخدام القوة العسكرية، الأمر الذي يقضي باستخدام احد هذه السيناريوهات يرتبط باستراتيجيات طرفي الأزمة الرئيسية (أمريكا وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى) وبالعديد من العوامل المؤثرة فيها لصالح أي من الطرفين، وبما لدى كل طرف من

أوراق يمكن استخدامها، وفضلا عن حسابات الآثار والنتائج المترتبة عن أي من هذه السيناريوهات. لذلك سنتناول إستراتيجيات طرفي الأزمة ومن ثم السيناريوهات المحتملة لها. وعلى النحو التالي:

3. 4. 1 إستراتيجيات طرفي الأزمة:

1- إستراتيجية إيران:

لا زالت إيران متمسكة بموقفها ومصرة على المضي قدما نحو امتلاك البرنامج النووي الذي تعتبره حقا مشروعاً لا يمكن المساومة علية.

وإما إستراتيجيتها لمواجهة أي تصعيد محتمل فإنها تعمل على حشد الدعم الداخلي وكذلك الدعم الخارجي لاسيما العربي والإسلامي من خلال تحالفاتها في المنطقة مع الجماعات الشيعية وأحزاب المقاومة (حزب ا وحماس) وتعميق علاقتها بسوريا، واستغلال بعض القضايا المؤثرة على الرأي العام العربي والإسلامي مثل القضية الفلسطينية ومواجهة إسرائيل والتشكيك في المحرقة اليهودية والتنديد بسياسة أمريكا وتواجدها في المنطقة، فضلا عن كسب الوقت والتسريع بإنتاج السلاح النووي (الزهيري، 2008 ص217)

ومع أن الولايات المتحدة أصبحت منذ احتلالها لأفغانستان والعراق جاراً لإيران، وهو ما زاد الحصار المضروب على إيران، التي أصبحت محاطة من كل الجهات الجغرافية بقوات أمريكية، إلا انه لهذه الحقيقة بعدا أخر إذ إن نشوب عمليات عسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية جعل قوات الأخيرة في متناول الأولى وبشكل غير مسبوق، وعلى ذلك فإمكانات الرد الإيرانية لا ترتبط فقط بقدرات طهران العسكرية – الصاروخية أساسا، بل أيضا بتنوع هذه الإمكانات بتنوع الجغرافيا التي تتواجد فيها القوات الأمريكية في جوار إيران الإقليمي. ولذلك يمكن إجمال الإستراتيجية الإيرانية في المواضع التالية:

1. استهداف القوات الأمريكية في العراق انطلاقا من الأراضي الإيرانية والعراقية عبر حلفاء إيران.
2. استهداف القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج.

3. استهداف حقول النفط والغاز على ضفتي الخليج.
4. استهداف المنشآت العسكرية في شمال إسرائيل انطلاقا من مواقع حزب ا في جنوب لبنان.(اللباد، 2007 ص41)

وتهدف إيران من هذه الإستراتيجيات إلى:

1. الحصول على اعتراف واشنطن بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.
2. الحصول على دور أساسي في المنطقة كقوة إقليمية مهيمنة.
3. إرغام أمريكا وأوروبا على إعطائها ضمانات مستقبلية.
4. امتلاك القدرات النووية دون تصنيع القنبلة النووية حاليا.(قهوجي، 2007 ص 211)

2-الإستراتيجية الأمريكية:

من جانب أخر فإن أمريكا ترفض المساومة مع طهران وتعتبر نفسها في حاله دفاع ضد التوغل الإيراني في العراق ولبنان وفلسطين ومنطقة الخليج، وبدأت ببعض الإجراءات والتحركات العسكرية، حيث داهمت ما أسمتها بخلايا الاستخبارات الإيرانية في العراق، وقامت بنشر قوات بحرية إضافية وعلى رأسها حاملة الطائرات، وعززت انتشارها العسكري في الخليج، وهي تعمل حاليا على تشكيل تحالف سياسي– اقتصادي– عسكري بين ما تعتبرها قوى الاعتدال في المنطقة لمواجهة محور سوريا – إيران – حزب ا ، فضلا عن التنسيق المباشر مع إسرائيل وإعادة تجهيز قواتها وتلافي الثغرات والتي أظهرتها حرب صيف 2006 مع حزب ا (قهوجي، 2007 ص 123).

والولايات المتحدة تملك خمس خيارات واسعة ومتداخلة في سياستها الخاصة في إيران:

1- المنع: من خلال العقوبات، ومراقبة التصدير، وإستراتيجية الحرمان، واعتراضات تستهدف فرض تكلفة على البرنامج وتأخيره.
2- الاحتواء وتجميد البرنامج عند مستوى معين، الأمر الذي يوحي بالعيش مع مستوى معين من القدرة النووية والتعامل معه من خلال توليفة من الردع والمنع.

3- الإنهاء: ويعني ذلك اتخاذ قرار يمنع امتلاك القدرة النووية من خلال إنهائها قسراً، وهذا الرد يتضمن عناصر عسكرية (هجمات، غزو، كما حدث في العراق عامين 1991 و 2003)

4- تغيير النظام، الذي يستلزم إسقاط النظام بالقوة على غرار التدخل الأمريكي في العراق، أما بالنسبة لفعالية السياسة كوسيلة لحظر انتشار الأسلحة النووية فهذا غير مؤكد.

5- التبني، عبر القبول بالمحتوم ومحاولة السيطرة على السلامة، وأمن المواد، والتبادل.

لكن، ثمة مشاكل تكمن في كل واحد من هذه المقاربات الخمس، فسياسة المنع، التي اتبعتها الولايات المتحدة في التسعينات تحول دون نجاحها عوائق كثيرة، مثل العولمة وتسريب المعرفة والتكنولوجيا وظهور أسواق رمادية نووية والتعاون بين الدول المنبوذة، وأما الاحتواء مشابه للتبني، ولكن عند مرحلة مختلفة من التكنولوجيا النووية، فكلاهما يعنيان قبولا بمستوى معين من القدرة النووية، لكن الاحتواء يحاول حرمان الدولة المعنية من الاستفادة الإستراتيجية من قدراتها النووية وضمان عدم حصول تقدم إضافي، والاحتواء خيار يمكن أن يسير بالتوازي مع المنع أو عندما تفشل سياسة المنع.أما التبني فيحاول تقليص الإضرار المستقبلية إلى أقصى حد ممكن (تشوبين، 2007 ص 140-141).

أما احد أهم الأهداف الرئيسية للإستراتيجية النووية الإسرائيلية هو عدم السماح بوجود أي قوة ضمن ما تسمية بـ"المجال الحيوي" لإسرائيل تقوم بتهديد أمن هذه الدولة، وقد تجسد هذا المفهوم بصورة أكثر وضوحا منذ الثمانينات، طبقا لمبدأ(مناحم بيغن) الذي أعلنه بعد ضرب المفاعل النووي العراقي في 7يونيو 1981، والذي يحدد فيه المجال الجوي لإسرائيل يجمع الدول العربية، فضلا عن باكستان وإيران وتركيا وحتى شمال إفريقيا، وينطلق من أن تحقيق أمن إسرائيل يعتمد على حرمان أي من هذه الدول من امتلاك قدرات نووية أو صاروخية بعيدة المدى أو حتى معرفة تكنولوجية متقدمة حتى لو استخدمت إسرائيل القوة العسكرية لتنفيذ ذلك.(الراوي، 2006 ص 263-264)

وفي نهاية الأمر لن يكون لإسرائيل خيار سوى تنفيذ خيار عسكري لمنع تحقيق كابوس إسلامي متطرف مسلح بسلاح ذري، فإن قصف المنشآت الذرية الإيرانية من الجو غير عملي وغير مراد، لكن إسرائيل في حساباتها لا تسمح بالمس بأمنها مهما أخر بالقدرة النووية الإيرانية.(أبوهدبه، 2006 ص25)

3. 4. 2 اتجاهات القضية النووية الإيرانية:

القضية النووية الإيرانية يمكن أن تذهب في واحد من الاتجاهات الثلاث هي:

1- نجاح إيران في التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة والقوى الغربية يقضي بتأسيس منشأة لإنتاج الوقود النووي على الأراضي الإيرانية خاضعة لمراقبة دولية، إيران ستحصل في هذه الحالة على دورة الوقود النووي حتى لو لم تكن الأخيرة مستغلة بالكامل، وفي حال معالجة المخاوف الإيرانية فإن النخبة الإيرانية لن تشعر أنها ملزمة بالسعي إلى الحصول على سلاح نووي.

2- فشل القادة الإيرانيين في اكتساب موقع متقدم من المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرارهم في السعي لدورة وقود نووي مستغلة على خلفية مخاوفهم من عدم الاستقرار، من دون أن يلجؤوا إلى تصنيع سلاح نووي، كما هو الوضع في اليابان، طهران ستمتلك عندها القدرة على تطوير سلاح ردعي وبالتالي على درء التهديدات المحتملة كمحاولة تغيير النظام أو هجوم عسكري من الولايات المتحدة وإسرائيل لكن هذا الوضع سيشجع على الأرجح على عسكرة متزايدة في الشرق الأوسط.

3- تعرض إيران لهجوم وقائي من الولايات المتحدة أو إسرائيل أو شعور القيادة الإيرانية بالتهديد درجة كافية لدفعها لوضع القدرة النووية العسكرية على أنها هدف البرنامج النووي، إلى عمل كهذا من أي الطرفين، سيكون له عواقب تهدد الاستقرار في المنطقة وابعد.(برزيغار، 2010 ص 38)



5. 4 أدوات النفوذ الإيراني في المنطقة:

4. 1 الحركات الإسلامية:

تميزت الثورة الإيرانية منذ انتصارها في فبراير عام 1979بإعطاء صورة داخلية وخارجية تعكس مساراً داخلياً ودوراً خارجياً شبيهاً بما ميز الحركتين الوهابية في القرن الثامن عشر، والمهدية في القرن التاسع عشر، وقد اعتبرت إيران تصدير الثورة ومساندة حركات المعارضة الراديكالية – خاصة في الدول المجاورة ذات التوجه الإسلامي وبالذات الشيعية منها – في الدول المجاورة أسلوبا لهذا الهجوم الوقائي مستغلة البريق الإيديولوجي للثورة في سنواتها الأولى، كما هدفت من وراء ذلك إلى استخدام العامل الإسلامي الثوري كعامل توحيدي إقليمي في مواجهة العامل القومي العربي، فالوضع الأمثل لريادة إيران نقل زعامتها– على المستوى الإقليمي- هو نظام إقليمي إسلامي وليس قوميا عربيا، وبالتالي، توظيف إيران ودعمها للحركات الإسلامية خارج حدودها – حتى لو كان معنوياً وإعلامياً فقط – في علاقتها مع الأطراف الإقليمية والدولية بما يخدم أهداف ومصالح سياستها الخارجية، ويلهي الحكومات المعادية لها عن محاولة التدخل في شؤون إيران الداخلية، واكتفائها بالحد من دور الجماعات الإسلامية لديها، ومما يحفظ الزخم الثوري في الداخل الإيراني (عبد الناصر،1997 ص70- 71)

وهي قضية يخالطها كثير من التشويه مبعثه الربط الميكانيكي بين إيران والحركات الإسلامية في المنطقة العربية والتعامل من ثم مع إيران بوصفها مصدرا رئيسا لدعم التحركات، وساعد وقوع هذا التشويه كون الحركات الإسلامية أعربت عن تأثرها بالنموذج الثوري الإيراني، وعدته نموذجاً قابلاً للتقليد، من جانبها اعتنقت إيران مبدأ العالمية الإسلامية وجاهرت أحيانا بدعمها لبعض الحركات الإسلامية على سبيل التخصيص أولئك الشباب في مصر والجزائر والعراق والهند وطاجاكستان وغيرها، ولهذا فإن بقاء الثورة الإسلامية في الحكم في إيران في حد ذاته يمثل مصدر إلهام للعديد من الجماعات الإسلامية المتطرفة خاصة تلك ذات الطابع العنيف،كما إن العديد من هذه الحركات عبر العالم الإسلامي تعتبر إيران الملاذ والملجأ الأخير. (فياض، 1997ص 205)

ومن هذه الحركات الإسلامية التي تستخدمها إيران كأداة من أدوات نفوذها في المنطقة ووسيلة لتحقيق أهدافها ما يلي:

4. 1. 1 حزب ا :

تأسس حزب ا الشيعي في لبنان حزباً سياسياً عام 1985م لكن نشأته الأكيدة كانت عام 1982م، وقد ولد هذا الحزب من رحم حركة أمل الشيعية المدعومة من إيران، وقد تسمى بداية باسم أمة (حركة أمل الشيعية) فتسمى بـ (أمل الإسلامية) رغبة في توسيع نطاقه ليشمل الأمة الإسلامية، ويقتصر دور حركة أمل على النطاق الشيعي السياسي، وتكون (أمل الإسلامية)هي من يتولى نشر التشيع في لبنان والعالم الإسلامي، وأخذ صورة المناضل المقاوم الذي يحمل هم الدفاع عن الأمة وحماية مقدساتها، ونظراً لما اقترنت به (حركة الشيعية) من وحشية وجرائم بشعة لا تخول وليدها (أمل الإسلامية) من استلام مهام الدفاع عن الأمة، وخشية من هذا فقد كون حزب جديد، وهو ما يعرف اليوم بـ (حزب ا) (الصادق، 2006ص9-10).

إيران هي التي رعت فكرة تأسيس حزب ا اللبناني منذ طرحها يونيو 1980 حتى تنفيذها 1985 ليسير على نهج الفكر الخميني ويدعمها، فهناك علاقات وثيقة بين الشيعة في لبنان والشيعة في إيران، وهي علاقات ترتكز على نوع من الارتباط الفقهي –الديني والاجتماعي المتبادل، فإيران تحتضن ثاني أهم حوزة دينية للشيعة في العالم في مدينة (قم) بعد حوزة النجف في العراق، من هنا طبيعيا أن يترسخ الارتباط الإيديولوجي والفقهي بإيران بعد قيام الثورة، وتشييد الدولة الإسلامية هذا الارتباط الذي سرعان ما وجد ترجمته المباشرة بالدعم السريع والمباشر الذي قدمته الجمهورية الإسلامية، عبر حرسها الثوري، إلى حزب ا الناشئ على صعيد مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، فقد كان الارتباط الإيديولوجي والديني بين حزب ا وإيران بعد الثورة، والموقف المبدئي من إسرائيل، أثره الكبير في دعم حزب ا بكل أوجه الدعم الضروري المادي والمعنوي والقانوني الذي عجل لاحقا من تحوله إلى ابرز حركات المقاومة لإسرائيل، بل بات في مرحلة من المراحل، لاسيما بعد عام 1985، الحركة الوحيدة على هذا الصعيد، وقد ساهم هذا إنجاح حزب ا في

تحرير الجنوب اللبناني، وفي تمكين إيران – الداعم الحصري لحزب ا – من تثبيت حضورها على الساحة الشرق أوسطية وتسويق الإنجاز التاريخي لحزب ا بوصفه انتصاراً لها، فقد وجدت إيران في حزب ا ضالتها لتحقيق مصالحها الإستراتيجية وتعزيز دور حزب ا في الأولويات الإستراتيجية بسبب التوافق العقائدي للحزب مع الإيديولوجية الحاكمة، وعلى هذا فإن ارتباط حزب ا بإيران ارتباطا عقائديا ومذهبيا في المقام الأول وليس تحالفا مرحلياً أو إقليمياً أو حتى تبادلا للمنافع مما يعني – عمليا – ثباتاً نسبياً في موقف حزب ا اتجاه إيران بمعزل عن تغيير التوازنات في المنطقة. (فياض، 1997 ص193)

وقد عانت علاقات إيران مع حزب ا من نكسة بعد أن أخفقت إيران في مد يدها إلى الولايات المتحدة في مستهل التسعينات، فنظرة رافسنجاني المعتدلة، وتلهفه إلى أبرام صفقة مع واشنطن، اثار سخط العديد من العناصر المتشددة في تلك المنظمة اللبنانية وساد إحساس بالهجران في وادي البقاع مع التراجع مستوى التعاون الإيراني مع حزب ا ، لكن مؤتمر مدريد ومعاهدة أوسلو عكسا حظوظ حزب ا ، ففي ظل غياب علاقات متينة مع المنظمات السنية الفلسطينية، احتاجت إيران إلى حزب ا لمجابهة النفوذ المتزايد لإسرائيل، من خلال المقاتلين الشيعة بلبنان، يمكن لإيران أن تجمع معلومات استخبارية فضلاً عن إلحاق خسائر كبيرة بالدولة اليهودية؛ بسبب الضغوط التي مارستها على الولايات المتحدة لكي تعمل ضد إيران، الأهم من ذلك أنه باستخدام حزب ا ، لن تحتاج إيران إلى صواريخ بالستية متطورة لضرب إسرائيل،ويشرح "بن عامي "هذا الوضع فيقول :"كان حزب ا الذراع الطويلة لإيران، وتمكن مقاتلوه من تحويل إيران إلى دولة محاذية "كانت سياستهم الرئيسية عرقلة العملية السلمية، وأفضل طريقة لعرقلة العملية السلمية كانت مقايضة القوات الإسرائيلية بلبنان، وهذا ما قد وفره الغزو الإسرائيلي للبنان 2006 فرصة لإيران لكي تؤثر في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها في لبنان.(بارزي، 2008 ص300-301)

والأهداف المعلنة للحزب:أنه حركة مقاومة إسلامية ضد الاحتلال الإسرائيلي للبنان، ورفع شعار تحرير المقدسات الإسلامية في فلسطين لتقريب المسلمين

وصرف أنظارهم عن مخططات الحزب الخفية، ولاستمالة قلوبهم وتعاطفهم، وقد زادت شعبية هذا الحزب بين الناس بسبب ما قدمته من خدمات اجتماعية وإنسانية بدعم من حكومة إيران، وأما الأهداف غير المعلنة :نشر التشيع في لبنان، والحفاظ على الوجود الشيعي الدائم في هذا البلد، والسيطرة على منافذ القوة فيه، وتهيئة موطئ قدم لإيران للتدخل في المنطقة متى تشاء لتحقيق مصالحها وأهدافها القومية والدينية، وكذلك ضرب البنية التحتية للبنان، وجره إلى حرب ليتسنى لهذا الحزب السيطرة على لبنان وهذا جزء من تصدير الثورة الإيرانية إلى العالم الإسلامي، من أجل إقامة دولة الهلال الشيعي كما يخططون ويسعون له.(الصادق، 2006 ص 71-72)

ويمتلك الحزب أوجه قوة عديدة بالنسبة لإيران أهمها:

1- في تقرير صادر عن لجنة الخارجية والأمن في الكنيست – وهو الأول من نوعه – تحت اسم حجم تهديد الصواريخ على إسرائيل، أشار إلى أن حزب ا وحده يمتلك ترسانة تشمل 12 ألف صاروخ تهدد إسرائيل بسبب المدى الناري القصير، وتشمل صواريخ تحمل على الكتف وكاتيوشيا (122ملليمترا ويصل مداها الناري إلى 12 كيلو مترا) وفجر -3 الذي يبلغ مداه 45 كيلو مترا، وفجر-5 الذي يبلغ مداه 75كيلو مترا، أي يمكنها إصابة العمق الإسرائيلي وتعد هذه المرة الأولى التي تنشر فيها إسرائيل رسمياً عن طبيعة ترسانة حزب ا الصاروخية، ويتسق مضمون هذا التقرير مع ما أعلنه الأمين العام لحزب ا في النصف الثاني من عام 2005 بالقول أن الحزب يمتلك ترسانة تتكون من نحو 12 ألف صاروخ على الأقل.

2- يتضح من خلال تطورات الملف النووي الإيراني أن طهران اختارت المواجهة من خلال جبهات خارجية، ابتداء بالعراق ووصولاً إلى لبنان، وبالتالي فإن ورقة حزب ا التي تحولت من ورقة سورية إلى ورقة إيرانية، ستكون السلاح الأول الذي سوف يستخدمه الإيرانيين في تحدي ومواجهة المشروع الأمريكي.

3-هناك تأثير بالغ من إيران على حزب ا الذي ترعاه في لبنان منذ أوائل الثمانينات وتمده بالمال والسلاح، إذ يمكن للحزب لعب دوراً مهماً في حالة

إصدار مجلس الأمن قرارا بفرض حصار أو عقوبات على إيران، و ذلك من خلال توتير الجبهة مع إسرائيل في جنوب لبنان، وقد بدأ هذا الدور يتعاظم بعد الانسحاب السوري من لبنان.(كشك، 2006ص 118)

4- تقدم طهران الإلهام الروحي لحزب ا بالإضافة إلى الاستمرار في تقديم المساعدات التنظيمية والتوجه الإيديولوجي في الحقيقة، كما أن صداقة إيران لهذه الحركة وضعتها كدولة في مقدمة الدول التي تدرجها الولايات المتحدة على لائحة الدول الداعمة للإرهاب،يخضع حزب ا للإيدولوجيا الإيرانية القائلة بـ (ولاية الفقيه) وطهران من جهتها تقدم حوالي 100مليون دولار سنويا كمساعدة للتنظيم، كما أن المرشد الإرهابي لحزب ا (عماد مغنية)هو عبارة عن مواطن يمتلك الجنسية الإيرانية ويقوم برحلات دورية إلى إيران وكما ترتبط جميع الكوادر الأولى من الحزب بروابط متينة مع المجتمع الثقافي الإيراني، ومع الحرس الثوري الإسلامي، الذي يقع تحت رئاسة المرشد الروحي للثورة الإيرانية (آية ا خامنئي) وكما أن قادة الحزب يستمدون شرعيتهم من الخامنئي ذاته، وعادة ما يقوم هو في حل الخلافات التي تقع بينهم، وأيضا تمتلك طهران التأثير والسيطرة على نشاطات حزب ا في ما وراء البحار، على سبيل المثال، فإن خلايا حزب ا توقف نشاطاتها الإرهابية في أووربا عندما تقرر طهران وقف دورة العنف هناك، وفي محاولة من إيران لتغيير الدور الذي تلعبه، أخذت تقدم الأسلحة المؤثرة ليستخدمها حزب ا ضد إسرائيل لزعزعة وضعها الأمني الحدودي، وفي بعض الحالات استخدمت طهران حزب ا في قتل معارضيها وفي توجيه ضربات ضد أهداف أمريكية. (دوران، 2005ص 75-76).

ومع بداية انتصار الثورة الشيعية في إيران، تأسست عدة أحزاب في الخارج تابعة للنظام الإيراني، وذلك من أجل توسيع النفوذ الإيراني من خلال الشيعة في مختلف المناطق؛ ففي البحرين قام الوجيه "الهادي المدرسي "بتكوين الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ومقرها طهران، وفي منتصف الثمانينات تم عقد اجتماع لقادة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين مع المسؤولين في المخابرات الإيرانية، وتم الاتفاق على إنشاء الجناح العسكري للجبهة تحت اسم حزب ا البحريني. ومن

خلال بروز الثورة الخمينية والتواصل المنسجم بين إيران والقيادات الشيعية السعودية، فقد عهد إليهم بإنشاء منظمة يكون مرشدها ومنظّرها الشيخ "حسن الصقار" التي صارت فيما بعد تعرف بمنظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية، وكما نشأ حزب ا الكويتي في بداية الثمانينات، بعد نشأة حزب ا اللبناني، واتخذ هذا الحزب أسماء منظمات وهمية، مثل "طلائع تغيير النظام للجمهورية الكويتية و"صوت الكويت الحر " والقوات المنظمة الثورية في الكويت "وكلها ترجع للحزب المسمى (حزب ا الكويتي) وتأسس هذا الحزب الفرعي، بمجموعة من شيعة الكويت كانت تدرس في الحوزة الدينية في قم، ويرتبط معظم أعضاء الحزب بالحرس الثوري الإيراني، حيث كانوا يتلقوا تدريباتهم عن طريقه.(الصادق، 2006 ص 37-39)

4. 1. 2 الحركة الحوثية:

نظرا لما ارتكبه حزب ا اللبناني وفروع هذا الحزب من جرائم واغتيالات، ورفض الشعب اليمني المسلم لمثل هذا الحزب وعقائده وأجندته الهادفة للاختراق الشيعي الإثنا عشري للمجتمع، تم إبعاد هذا الاسم، واستبداله باسم آخر، إلا وهو (الشباب المؤمن) وذلك في التسعينات الميلادية، وتم تجنيد عدد من الزيدية الذين تحولوا إلى (شيعة الإثنا عشرية) أو بقوا على مذهبهم الزيدي ولكن غرر بهم، ليكونوا أداة وذراعا للنفوذ الإيراني الإثنا عشري في اليمن، وعلى رأس هذا الهرم (حسين بدرالدين الحوثي)، إذ أنهم في الأصل من فرقة الجارودية وقد انتقل الحوثي من الزيدية إلى الجارودية إلى الجعفرية الإثنا عشرية مبكراً، وأكد ذلك بذهابه إلى إيران والنهل من منبعها الصفوي.(الصادق، 2006 ص 63-64)

وقد شهد اليمن منذ عام 2004 مواجهات مسلحة بين الحكومة والجيش اليمني ضد الحوثيين المتمركزين في المحافظات الشمالية، خاصة محافظة صعده، تخللها فترات من التهدئة وبعد إعلان الرئيس علي عبدا صالح فشل التهدئة بين الحكومة اليمنية والحوثيين في مارس 2009 في محافظة صعده، وتجدد إعمال العنف والمواجهات بين الحوثيين والجيش اليمني، تتصاعد المخاوف من اندلاع جولة جديدة

من المواجهات المسلحة، تضاف إلى الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجها الحكومة اليمنية، فقد شهدت المنطقة الشمالية، خاصة صعده، خمس جولات من الحروب والمواجهات المسلحة الدامية بين الجماعة الحوثية والجيش اليمني، وقد بدأ الصراع بمحاولة اعتقال حسين الحوثي بعد خروج جماعة من الشباب المؤمن التي يرأسها الحوثي في مظاهرات، مرددة شعارات معادية للولايات المتحدة وإسرائيل، واستمر القتال بين الحوثيين والقوات الأمنية، واقضي إلى قتل حسين الحوثي، ولم تنتهي الحرب بقتل الحوثي، بل استمرت المواجهات المسلحة والحروب بين القوات الأمنية والعسكرية اليمنية من جهة، وجماعة الحوثي بزعامة عبد الملك الحوثي من جهة أخرى، كان أخرها الحرب التي اندلعت عقب الاتفاق المبرم بين الطرفين في فبراير 2008 بوساطة قطرية.(عبد العز، 2009ص297)

وقد نشبت الأزمة الأخيرة إثر استيلاء جماعة الحوثيين على مواقع تابعة للجيش اليمني في محافظة صعده شمال البلاد (250 كيلو مترا من العاصمة صنعاء) ثم اتهام السلطات اليمنية للحوثيين باختطاف أجانب (أسرة ألمانية وبريطاني واحد) فقام الجيش اليمني بحملة عسكرية وسعة النطاق على مواقع الحوثيين في مناطق مختلفة في صعده، بعد يوم واحد من انتقاد حاد لهم واجهت الرئيس علي عبدا صالح في 10 أغسطس 2009،حيث وصفهم بأنهم مخربون ودعاه هدم وتدمير فكان هذا التصريح بمثابة إيذاناً ببدء العملية العسكرية ضد الحوثيين، وإطلاق شرارة الحرب السادسة.(راشد، 2009ص 154)

مع وجود دلائل تشير إلى الدور الإيراني في دعم الحركة الحوثية في اليمن:

1- العلاقة القوية التي تربط بين الثورة الإيرانية والعائلة الحوثية التي ازدات عقب الإقامة القشرية "لـ بدر الدين الحوثي "في طهران في قم، بعد خلافه مع علماء المذهب الزيدي حول قصر الإمامة في البطينين الهاشميين "الحسن والحسين "دون غيرهما، وهو ما كان يعتقد بصحته مقابل اجتهاد آخرين رأوا أن الزمن قد تجاوز هذه المسألة، وذلك تفاديا للحرج مع حكام صنعاء الجمهوريين، ولم يعد إلى اليمن إلا عقب قيام الوحدة اليمنية بعد وساطة عدد من علماء الزيدية لدى الرئيس اليمني.

2- ما أثير عن زيارات قام بها "حوثيون " إلى إيران بهدف التنظيم والتدريب ناهيك عن الزيارات السرية لخبراء عسكريين إيرانيين تضمنت لقاءات سرية مع جماعات مرتبطة باتحاد الشباب المؤمن، ناهيك عن الدعم الإعلامي الإيراني الواضح، خاصة من جانب وسائل الإعلام المحسوبة على تيار مرشد الثورة، وكذلك الآلة الإعلامية لحزب ا في لبنان، فقد كشفت دراسة عن قناة العالم الإيرانية بثت 47 برنامجا عن الحوثيين في سبعة أشهر.

3- تجمع مئات من علماء الدين في إيران أمام السفارة اليمنية في طهران إبان الجولة الثالثة بين الحكومة والحوثيين في أواخر عام 2005 للتعبير عن احتجاجاتهم على ما أسموه بالمجازر التي ترتكب ضد الشيعة في اليمن، مطالبين بطرد السفير اليمني من طهران، وتغيير اسم الشارع الذي تقع فيه السفارة اليمنية إلى اسم الحوثي.(طاهر، 2009 ص 160-161)

من هنا تتضح حقيقة الدور الإيراني فيما يجري في اليمن، فبعد أن وجدت لها موطئ قدم في العراق، تسعى بشكل حثيث أن تجد لها مكانا في اليمن، فما هي مصلحة إيران من ذلك ؟ يكشف الواقع عن الوجود أو الدعم الإيراني يمكن أن يفسر في ضوء تسويق المشروع الإيراني الساعي إلى هدفين، الأول :مد مظلة الثورة الإسلامية والحضور والتمدد والاختراق الإيراني الكامل داخل المنطقة العربية بحجة غياب مشروع عربي، والثاني هو تسويق معادلات سياسية جديدة بوجود فراغ في المنطقة، وبالتالي تعتبر إيران هي الأقرب والأقدر على ملئ هذا الفراغ، وتقوم إستراتيجيتها في هذا الشأن على الربط بين الشيعة في مختلف أنحاء المنطقة، بل العالم اجمع، بحيث يكون للشيعة مرجعية واحدة في طهران، ولما لم يكن للإثنا عشرية موطئ قدم في اليمن، فقد سعت إيران للتقارب مع الزيدية ودعمها لتكون ذراعها في اليمن .(طاهر، 2009 ص 161)

4. 1. 3 حركة حماس:

يمثل الحديث عن حماس عن إشكالا كبيراً من حيث التوقيت الزمني لهذه النشأة، فحماس التي ولدت عمليا مع بداية الانتفاضة الفلسطينية وبالتحديد بتاريخ

1987/12/14 تطرح نفسها من خلال بعدها الزمني والمكاني، كما ورد في المادة الخامسة من ميثاقها "بأن بعد الحركة يمتد إلى مولد الرسالة والسلف الصالح " حيث تعود بدايات جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين إلى أواسط الثلاثينات وقد بدأ تشكيل بنائها التنظيمي في العام 1946، عندما أنشأت لها فروع عدة في مدن وقرى مختلفة كان أولها مدينة القدس، وقد شارك المتطوعون من الإخوان المسلمين من مصر والأردن في حرب فلسطين عام 1948، مما منح حركتهم بروزا وأعطاها زخما مكن تنظيمها من الترسيخ والانتشار في الضفة الغربية وقطاع غزة.(النواتي، 2002ص 11-12)

على الرغم من الاختلاف الإيديولوجي بين إيران وحماس – حيث أن إيران شيعية، بينما حماس سنّة – إلا أن فوز الأخيرة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ومن ثم تشكيلها الحكومة، جاء في ظل ظروف وتحديات كبيرة بالنسبة لطهران، حيث تنامت الضغوط الدولية عليها بسبب ملفها النووي، فضلا عن الوجود الأمريكي المكثف في المناطق التي تحيط بها، وهو الأمر الذي حتم على صانع القرار الإيراني أن ينحي الإيديولوجية جانبا لتتغلب لغة المصالح وقد تمثل هذا التقارب في زيارة خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة الذي يتخذ من سوريا مقرا له لطهران مرتين خلال الأشهر الثلاثة الأولى في منتصف ديسمبر 2005،والثانية في فبراير 2006، واتضحت الدرجة العالية من التنسيق الإيراني مع حماس من خلال هذه الزيارات، حيث أكد خالد مشعل أن إيران ستلعب دورا كبيرا وأساسيا في صياغة مستقبل فلسطين.(كشك، 2006 ص118)

وتريد إيران جعل قطاع غزة، على أنه امتداد للنفوذ الإيراني، للتأثير في منطقة النفوذ المصري كما الإسرائيلي – دون أثمان كبيرة، ودون ضرورة التورط المباشر، فتلهي بذلك الدولتين في محيطها المباشر لتتفرغ هي لتثبيت أرباحها في العراق، فالقطاع يعطي إطلالة لإيران على البحر المتوسط، كما يقلق إسرائيل من الداخل، ويهددها، وبالتالي يضعها بين فكي الكماشة، جبهة في الجنوب وأخرى في الشمال، محاولة ضرب النظام في مصر العمود الفقري للمشروع القومي العربي، كما أن ورقة القطاع يمكن التخلي عنها مقابل ثمن أهم في مكان آخر محيط إيران

مثلا، فلإطلالة على المتوسط يؤمنها حزب ا في لبنان، وكذلك الأمر، يؤمن حزب ا تماسكا مع إسرائيل، وفي هذه المعادلة حزب ا هو الثابت في المعادلة الإيرانية، وحماس هي المتغيرة المؤقتة، خاصة في ظل التجانس الديني، المذهبي والعقائدي مع الحزب عكس حركة حماس.(حنا، 2009 ص28-29)

ولذلك تعتبر إيران التحالف مع حماس ورقة جديدة بحكم التوجهات الإسلامية المشتركة من ناحية، والموقف المشترك من الدور الأمريكي في المنطقة من ناحية أخرى، وبصفة خاصة اتجاه الطرفيين، فحماس تصنفها الدوائر الأمريكية بأنها حركة إرهابية أما إيران فهي ضمن محور الشر، وبالتالي فإن التحالف بين الجانبين أضحى ضرورة، ويتضح ذلك من خلال دعوة المرشد الأعلى لإيران الدول الإسلامية إلى مساعدة الحركة للخروج من المأزق المالي، وكما أن إيران استضافت مؤتمرا لدعم الانتفاضة الفلسطينية خلال شهر ابريل 2006وقدمت دعما بقيمة 100مليون دولار لحماس، و دعا المرشد الأعلى للثورة الإيرانية خلال المؤتمر دول العالم الإسلامي لاعتبار فلسطين قضيتها الأولى.(كشك، 2006 ص118)

ومن خلال الحرب على غزة، أوقفت إيران المسار السوري الإسرائيلي، وهي التي لا توافق عليه حتما وألهت إسرائيل في الفترة الانتقالية في الإدارة الأمريكية، كي لا تتفرغ لضرب مشروع إيران النووي، وبسبب الحرب على غزة، وضعت إيران الصراع العربي الإسرائيلي تحت العباءة الإسلامية، وكذلك مسخت إيران صورة العرب وأظهرتهم بأنهم عاجزون، وفي نفس الوقت أبعدت الشارع العربي عن حكوماته وأنظمته، وفي نفس الوقت أيضا تبوأ الرئيس الإيراني مقعدا مهما في الدوحة، في ظل غياب أهم دولتين مصر والسعودية، (حنا، 2009 ص29)

5. 4. 2 التشيع:

إن تشييع إيران للسنّة العرب والسعي لاستخدامهم كأداة للتدخل في شؤون تلك الدول هو آلية لتعظيم النفوذ الإقليمي لإيران، بزخم هائل في إعقاب الثورة الإسلامية التي اجتاحت إيران في العام 1979 أضافت أبعادا ومحاور جديدة لسياستها الخارجية، كان من أبرزها ذلك المتعلق بتوظيف الدين، لاسيما المذهب الشيعي

ليعمل جنبا لجنب مع تنمية القوة العسكرية الإيرانية، من أجل توسيع الدور الإقليمي للجمهورية الإسلامية، إلا أن هكذا حديث قد زادت وتيرته واحتدم الجدل بشأنه بعد الغزو والاحتلال الأمريكيين للعراق في العام 2003، واللذين مهدا الأجواء لتنامي النفوذ الإيراني في عراق ما بعد صدام حسين وتغلغل هذا النفوذ السياسي والإستراتيجي في المنطقة ليطال دولاً أخرى عديدة, الأمر الذي من شأنه أن يسلط الضوء على العلاقة ألارتباطيه الجلية بين مساعي نظام ولاية الفقيه في تصدير الثورة وتشييع السنّة العرب والعمل على استمالتهم من جهة، والطموحات السياسية الإستراتيجية للجمهورية الإسلامية من جهة أخرى.(عبد الفتاح، 2010 ص 75-76)

وأن تتحول الشيعة من مذهب وفرقة تنتسب إلى الإسلام بما لديها من أفكار ومعتقدات وأهواء، وتتحول إلى مذهب سياسي، له قواعده وأصوله وأفكاره ومناهجه، فيمتد نشأة ما يسمى ثورة الخميني الخميسينية لاجتياح العالم الإسلامي وتشيعه، والدولة الفارسية تتفاخر بأنها فارسية لأصل المعتقد والمذهب كذلك، بل وتسعى بما تمتلك من مقدرات للتدخل الكبير والمباشر وغير المباشر في شؤون المسلمين هنا وهنالك، ومحاولات كثيرة قد نشأت كهذا الحزب الذي يسمى بحزب ا ، ولم يلبث الشيعة أن سعوا بجهود خفية تارة ومعلنة لتشيع العالم الإسلامي وزيادة المد الشيعي الماكر فيه، وعلى رأسه بلاد الحرمين ومهبط الوحيين السعودية وأرض الكنانة مصر، ومحاولة استرجاع العبيديين والفاطميين التي اجتاحت العالم الإسلامي منذ قرون ليست بالبعيدة، وانتشارهم في البحريين والكويت والإمارات وغيرها من الدول الإسلامية والعربية. (الفيومي، 2011ص 7-8).

فالمشروع الإيراني إذ إنه يعتمد على اختراق القاعدة الشعبية في الوطن العربي سواء من الناحية المذهبية أو السياسية أو الاجتماعية، ومن الطبيعي أن الورقة الأولى والأساسية في هذا الاختراق للأسف هي الورقة الشيعية العربية، المبايعة للولي الفقيه بالدرجة الأولى، ولكن بما أن هذه الورقة لا تستطيع التأثير على مجمل القرار في الوطن العربي فإنه لا بد من الاستفادة من مكونات المجتمع الأخرى الأكثر عددا وتأثيراً، ويتم ذلك باللعب على أوتار المقدسات التي تلغي عند

حدودها بالنسبة للمواطن العربي القومية أو السني المذهب التقسيمات والتساؤلات والتشكيكات والتناقضات، بل وحتى طعنات الأمس وخدع اليوم. وهنا بالذات يأتي دور حزب ا اللبناني في الاختراق، ولا نحتاج إلى جهد كبير لإثبات مدى نجاح الحزب في جر عدد كبير من العرب والمسلمين باتجاه البوصلة الإيرانية و لو على الصعيد الإعلامي والدعائي. (باكير، 2006 ص 17-18)

وبدورها، تتبنى التجمعات الشيعية في العالم العربي ذات النهج الذي تنتهجه الجمهورية الإسلامية حيال الاتهامات التي تواجهها والخاصة بتشييع السنة العرب لاستمالة التجمعات الشيعية العربية وكسب ولائها لطهران توطئة لاستخدامهم كأداة لتعزيز النفوذ الإيراني وخدمة مصالح إيران وتطلعاتها الإقليمية، حيث كشفت بعض المصادر السنية المطلعة عن خطة أعدها آيات ا في طهران عرفت باسم "الخطة الخمسينية" لنشر التشيع في منطقة الخليج خصوصا والشرق الأوسط عموما، وسميت كذلك لأنها ستنفذ على خمس مراحل عمر كل مرحلة عشر سنوات، وقد أكدت الخطة في مقدمتها على أن "تصدير الثورة هو مبدأ أساسي في سياسة إيران "وقد امتدت مجالات تطبيق الخطة لتشمل المناطق السنية وغير الشيعية في إيران ومن بعدها الدول الإسلامية العربية منها وغير العربية.(عبدالفتاح، 2010 ص 76-81)

لقد استطاع حزب ا اللبناني عن طريق قناة المنار التي هي منبر لنشر التشيع المبطن بالتقية – استطاع نشر معتقد الإمامية بين أهل السنة في العالم الإسلامي، فلا يظهرون أي أمر بخدش مشاعر طوائف أهل السنة (تقية)، بل لا يتكلمون إلا عن وحدة المسلمون وقتال اليهود المحتلين، حتى زعيمهم حسن نصر ا كان يتجنب الخوض في المسائل الخلافية بين السنة والشيعة الإمامية، لأنه ظهر نفسه حامل لواء الدفاع عن لبنان وتحرير الأقصى من اليهود، فأنخدع كثير من أهل السنة وأصبحوا ينظرون إلى هذا الحزب على أنه المخاص لهم من دولة إسرائيل كما يتوهمون، وكما استقبل الحزب العمليات التي ينفذها والصواريخ التي كان يطلقها في الدفاع عن نفسه لنشر عقيدته، فأصبح قائدهم يترحم على الخميني وهو الذي قتل أهل السنة في إيران، ويدعو للسير على خطاه والتأسي بمنهجه، ويجدد البيعة للخامنئي المرشد

للثورة الإيرانية بعد وفاة الخميني، حتى ظن كثير من أهل السنة أن الخميني والخامنئي ممن يناصرون الدين الإسلامي وأهلة، ولذلك ترى صورة الخميني والخامنئي في زاوية من زوايا حزب ا ، بل أن الحزب قام بنشر كتبهم ومؤلفاتهم وطباعتها بطباعة فاخرة لتوزيعها على المسلمين في بقاع العالم.(الصادق، 2006 134-133)

5. 4. 3 القوة العسكرية الإيرانية:

رغم حقيقة المساعي الإيرانية لبناء قوتها الشاملة (الاقتصادية، الدبلوماسية، الاجتماعية، الثقافية، العسكرية) إلا أن الطموحات العسكرية الإيرانية تعتبر أكثر المسائل إثارة للجدل عند تقييم القدرات الشاملة لها. فرغم الصعوبات التي تواجه الإيرانيين لتقوية جيشهم سواء القيود الدولية أو العقوبات الاقتصادية، ورغم أن القوات الإيرانية ما زالت في حاجة أكثر إلى التدريب والتأهيل وإعادة التنظيم والى كثير من أنواع الأسلحة المتطورة، إلا أن القوة العسكرية الإيرانية تشمل حوالي 513 ألفا من القوات العاملة، 350 من قوات الاحتياط موزعة كالآتي:

1- قوات برية تضم 345 ألف فرد موزعين على أربع قيادات جيوش تشمل 4 فرق مدرعة، و7فرق مشاه ولواء محمولا جوا، وفرقتين من القوات الخاصة، وبعض الوحدات المستقلة الأخرى، و5 مجموعات مدفعية، ذات تسليح يضم 1440 دبابة قتال رئيسية من طرازات مختلفة غربية وشرقية، 1995 قطعة مدفعية مجرورة، 664 قطعة مدفعية صاروخية متعددة المواسير، 3500 مدفع هاون، 80 منصة صاروخ بالستيكية متنوعة، حوالي 500 طائرة هليكوبتر.

2- قوات بحرية 18 ألف فرد (منهم 2000 فرد للقوات الجوية البحرية ومشاة الأسطول) و6 قواعد بحرية (بندر عباس، بوشهر، خرج، بندرى أنذلى،بندرى خوميني، شاه بحر) ويضم التسلح البحري الإيراني غوصتين روسيتين طراز كيلو اس اس، ومدمرتين، و3 فرقاطات، وطرادتين، و20 زورق صواريخ، و7 كاسحات ألغام، 8 قطع برمائية، و20 طائرة هليكوبتر، و9 طائرات نقل، ولواءين مشاة أسطول.

3- قوات جوية تضم 30 ألف فرد (منهم 12 ألف فرد تابعين لقوات الدفاع الجوي) وتشمل 295طائرة مقاتلة قاذفة ومنها 60 طائرة طراز إف -14،60 طائرة طراز إف -7، وحوالي 60 طائرة نقل، وطائرة هليكوبتر بالإضافة إلى 100طائرة للتدريب، و10 طائرات للتزود بالوقود في الجو لزيادة مدى عمل الطائرات المقاتلة والقاذفات.

4- الحرس الثوري: وهي القوات التي جرى تشكيلها بعد قيام الثورة الإيرانية وتطور خلال سنيين الحرب ضد العراق ليصبح جهازا عسكريا ذو توجهات راديكالية للدفاع عن المبادئ الثورية للخميني في الداخل وتصدير الثورة إلى الخارج، ويتكون حاليا من 120 ألف فرد موزعين على قوات برية (100الف فرد) في 13 لواء مشاه، وفرقتين مدرعتين والعديد من الألوية المستقلة، وقوات بحرية (20 ألف فرد) موزعة في خمسة موانئ ولواء مشاة أسطول.(فتحي، 1997 ص 104)

بيد أن إيران أعادت بناء بعض تلك القدرات، واستناداً إلى المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، وصلت قوة الجيش النظامي عام 1995 إلى ما يعادل 12 فرقة و40 لواء متحركا تقريبا (وتضمنت تلك التشكيلات 4 فرق مدرعة) فرقتان تتكون كل منهما من ثلاثة ألوية وفرقتان من 4 ألوية (بالإضافة إلى 7 فرق مشاه وفرقة للقوات الخاصة مكونة من 4 ألوية) كما يبدو أن إيران تملك لواءين على الأقل وربما ستة ألوية مناورة مستقلة، وقد تضمن لواء أو لواءين محمولين جوا و4 ألوية قوات خاصة ولواء صواريخ ارض – أرض ولواء لوجستيا، ويشعر بعض الخبراء أن إيران تملك عدادا كبيرا من التشكيلات العسكرية الأصغر حجما، التي تتضمن 25-28 فرقة، وأكثر من 100 لواء "وفوج"، وتشير هذه التقديرات إلى أن إيران تملك 5-6 فرق مدرعة، و3-6 فرق ميكانيكية، و13- 14 فرق مشاه، وفرقة وحدة للقوات الخاصة تتكون من 4 ألوية.(كوردزمان، 2000 ص 36-37)

ولعبت التطورات الجارية على المستويين الإقليمي والعالمي دورا بالغ الأهمية في إعادة تشكيل وصياغة المكونات الرئيسية للسياسة الدفاعية الإيرانية، وبدأ ذلك واضحا في إعادة بلورة أغراض الأمن القومي الإيراني بحيث تصبح أكثر توافقا مع

حركة التطورات الجارية، وما سيتبعه ذلك بالضرورة من تطوير الإستراتيجية القومية الإيرانية لتحقيق الأغراض الجديدة، وقد أفضى هذا التطوير بدورة على المستوى الأدنى إلى العمل على تحديث العقيدة العسكرية الإيرانية، سواء للإفادة من الدروس المكتسبة من حربي الخليج الأولى والثانية، أو للتكيف مع التطورات الجارية وما تنطوي علية من احتمالات المواجهة والصراع المسلح، ولهذا تعمل القيادة الإيرانية على تنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء قواتها المسلحة وتحديثها على نطاق واسع، وذلك مع التركيز على من المجالات أبرزها:

1-توسيع نطاق أعمال الاستيراد الخارجي للأسلحة والمعدات، عبر الإفادة من حالة السيولة وتناقضات المصالح المميزة للعلاقات الدولية في الوقت الحالي، ومحاولة الحصول على نوعية متقدمة من الأسلحة والمعدات بكميات يعتد بها، مع الاعتماد بصفة خاصة على روسيا والصين وكوريا الشمالية، وتذهب بعض المصادر إلى إن القيمة الإجمالية للصفقات التسلحية مع هذه الدول الثلاث تبلغ 12 بليون دولار تقريبا.(محمود، 1993 ص 257-260)

2- العمل على توسيع نطاق صناعتها العسكرية، فيعتقد بعض الخبراء أن ما تنفقه إيران على تصنيع الأسلحة التقليدية يصل إلى مئات الملايين في السنة الوحدة، بينما تنفق مبالغ أكبر على الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، ووفقا لما أدلى به "أكبر توركان " الوزير الإيراني السابق للدفاع وإمداد القوات المسلحة، فقد أدمجت إيران مصانع الحرس الثوري ومصانع القوات النظامية الإيرانية في نظام واحد لكي تصبح أكثر كفاءة، كما أنها ضاعفت إنتاجها من الأسلحة ثلاث مرات منذ عام 1979.(كوردزمان، 2000 ص 31)

3- بناء قوة من أسلحة الدمار الشامل في المجالات النووية والكيماوية والبيولوجية، لاستكمال أعمال البناء ألتسلحي الإيراني، واستخدامها في التعويض عن طول المدى الزمني اللازم للانتهاء من أعمال التسلح التقليدي.(محمود، 1993 ص 260)

ومن خلال رصد واستقراء تنامي القدرة العسكرية الإيرانية نصل إلى عدة حقائق إستراتيجية أهمها:

1- إن إيران تسعى لامتلاك قدرات عسكرية تقليدية تفوق احتياجاتها للدفاع عن نفسها وحماية مصالحها الحيوية، بما يؤكد ضمنيا وجود نوايا الهيمنة وفرض سياسة الأمر الواقع.

2- سعي إيران لامتلاك قدرات عسكرية هجومية في القوات الجوية ومنظومة الصواريخ الباليستية ذات المدى المتوسط والمدى البعيد يشير إلى كبر المجال الجوي الذي تسعى إيران لفرض سطوتها العسكرية علية، وهذا يعني محاولتها أن تصبح قوة إقليمية عظمى تفرض مصالحها الخاصة، فضلا عن محاولة إيران امتلاك قدرات عسكرية نووية وأسلحة دمار شامل رغم تصديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية ورغم عدم وجود تهديدات أو توجهات عدائية ضدها، وهذا السلوك يخاق خللا استراتيجيا في التوازن العسكري في المنطقة لصالح إيران، ومن ثم يدفع المنطقة إلى متاهات صراع التسلح، وتكريس حالة عدم الاستقرار في المنطقة الخليج العربي، ويدفع إلى الحاجة للتواجد العسكري الأجنبي حتى يمكن ردع القوة العسكرية الإيرانية ومنعها من فرض إرادتها على المنطقة.(العيدروس، 1999 ص 278)

ولذلك أضحت هناك العديد من المخاطر والتهديدات الإيرانية على الأمن العربي الخليجي سواء على المدى المباشر أو المتوسط كآلاتي:

1- إن إيران أعطت لنفسها حق الفيتو في أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي بما يخدم مصالحها الأمنية فقط.

2- اعتناق إيران لإيديولوجية متطرفة تدعم من خلالها حركات التطرف والعنف التي تلجأ لاستخدام القوة للتخاص من الحكومات الشرعية بإقامة العديد من معسكرات التدريب للمتطرفين خاصة العرب منهم (معسكر الإمام علي شرق طهران، معسكر فاتح غني حسين ويقع في مدينة قم، ومعسكر ابيسك في منطقة قزوين)

3- استمرار الحكومة الإيرانية في تنفيذ إجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها لجزر دول الأمارات العربية المتحدة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى) إمعانا في إتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة مما يشكل إسراراً على

الاستمرار في خطواتها الاستفزازية غير المبررة ويدعم عدم الاستقرار في المنطقة.

4- تهديد إيران المستمر بإغلاق مضيق هرمز، خاصة وأن الحرس الثوري الإيراني قد قام بإجراء مناورة عسكرية متوسطة وكبيرة الحجم في الخليج ومضيق هرمز خلال الفترة من 1992 وحتى منتصف 1997 من قواعد الحرس الثوري في جزر موسى وبوشهر ولنجه وبندر عباس للتدريب على أسلوب غلق مضيق هرمز والسيطرة على الملاحة في الخليج.

5- القيام بتنفيذ عمليات إرهابية باستغلال الشيعة المنتشرين في بعض الدول العربية مما يهدد الاستقرار والأمن في هذه الدول.(فتحي، 1997 ص 105)

6- امتلاك قدرات صاروخية هجومية ذات مدى يغطي كامل المنطقة، شبة الجزيرة العربية والأهداف الحيوية لدول الخليج العربي، الأمر الذي يزيد من حدة التوترات في المنطقة.(العيدروس، 1999 ص 279)

الفصل السادس
التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة

6 .1 محددات الرؤية الأمريكية للمنطقة:

ويمكن إلقاء الضوء على طبيعة التحولات التي طرأت على الرؤية الأمريكية اتجاه المنطقة العربية من خلال تحديد أهم محددات الرؤية وهي:

6 . 1 . 1 المصالح كمحدد للرؤية الأمريكية :

الواقع أنه يمكن للفاحص المدقق للسياسة الخارجية الأمريكية يلاحظ بسهولة إن اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط تركز على موضوعين رئيسين هما:

الأول: المشروع الصهيوني الرامي لإقامة دولة يهودية في فلسطين.

لا يختلف أحد على وجود التزام أمريكي ليس فقط بالمحافظة على أمن إسرائيل في المنطقة وإنما يمدها بكل أسباب وسائل التفوق على الدول العربية مجتمعة، وبالتالي يوجد إجماع على إن إسرائيل هي مصلحة أمريكية، وليست مجرد أداة وظيفية تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، والسياسية الأمريكية الموالية لإسرائيل هي نتاج نفوذ اللوبي الصهيوني وجماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإسرائيل أثبتت فعاليتها كحليف للولايات المتحدة الأمريكية في مقاومة أعدائها المشتركين: الاتحاد السوفيتي السابق والنظم الراديكالية ذات التوجه القومي والإسلامي في المنطقة، كما إن إسرائيل هي نواة لمشروع صهيوني أكبر لم يكتمل بعد وما تزال مستمرة في العمل لاستكماله وفق أساليب وآليات ومعدلات تحرص على أن لا تضعها في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، وفي المرات القليلة التي حدثت فيها خلافات كبيرة وعدائية بين البلدين حول قضايا بعينها ثبتت إن إسرائيل كانت هي الأقدار دائما على تطويع واحتواء الخلاف وسحب الموقف الأمريكي في اتجاهها ولصالحها وليس بالعكس، فإسرائيل نجحت نجاحا باهراً في استغلال التناقضات العربية – العربية –

والتناقضات العربية – الأمريكية من ناحية أخرى، وتوظيفها لصالحها والحيلولة دون بناء علاقات عربية – أمريكية قوية وصحية وكان من أهم الانجازات التي حققتها في هذا المجال نجاح شارون في إقناع الولايات المتحدة في إن الإرهاب العربي – الإسلامي الذي ضربها في 11سبتمبر ليس إلا شكلا من إشكال الإرهاب الذي تتعرض له يوميا من جانب الفصائل الفلسطينية. (نافعة، 2003 ص75-76)

ونظرا لذلك تم صياغة الأوضاع في المنطقة بما يلائم المصالح الأمريكية على أساس التطورات الجديدة، ويتناسب مع التصور الأمريكي للدور الإسرائيلي فيها، وتحديد ترتيب الدول العربية في سلم اهتمامات الولايات المتحدة على أساس فعاليتها في خدمة مصالح الولايات المتحدة، وقدراتها على الاستجابة لمتطلبات السياسة الأمريكية في المنطقة، وايجابية دورها في التأثير على محيطها العربي لتسويق هذه السياسة من خلال:

أ- منح إسرائيل صكاً أمريكيا باعتبارها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، والحليف الإستراتيجي الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية فيها، والتعامل مع القضية الفلسطينية من منطلق التوازن الجديد الذي فرضته نتائج الحرب في المنطقة .

ب- فرض نظام حليف للأمريكيين في العراق ليكون مركز الثقل في المنطقة العربية، ومثالا لنمط العلاقات بين الولايات المتحدة ودولها، ونموذجا لإمكانية التغيرات المطلوبة في الدول العربية، بما ستلزمه ذلك من إقامة علاقات رسمية ومتعاونة مع إسرائيل، ومن إعادة صياغة الأدوار التقليدية لبعض الدول العربية سواء بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة، أو لتسوية القضية الفلسطينية.

ج-فرض العزلة على إيران وتطويقها بالنفوذ الأمريكي، والتلاعب بميزان القوى داخلها بما يفرض عليها أما الإذعان أو التعاون مع السيناريو الأمريكي في المنطقة، وأما تعريضها لضغط عنيف يؤدي إلى خلل في الأوضاع الداخلية وتشجيع قوى سياسية بديلة للحكم الإسلامي فيها. (رفعت، 2002 ص 8)

ثانيا: النفط:

تنطوي مصالح الولايات المتحدة النفطية في المنطقة على عناصر وأبعاد مركبة، فهناك أولا: البعد الاقتصادي الخاص بمصالح شركاتها النفطية التي

استثمرت، وما تزال أموالا ضخمة في مجالات استكشاف وإنتاج وتصنيع وتسويق النفط العربي، وتحقيق من ورائها أرباح ضخمة. وهناك ثانيا: البعد الأمني الخاص بضمان استمرار تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة وحلفائها بأسعار معقولة. وهناك ثالثا: البعد الاستراتيجي الخاص بالنفط كآلية من آليات التحكم والسيطرة على النظام الدولي، والذي قد يغزى في ظروف معينة، بمحاولة السيطرة علية أو الاقتراب منه، ولم تواجه الولايات المتحدة، حتى عام 1973، عقبات تذكر دون تحقيقها لمصالحها النفطية على كافة المستويات غير أن هذا الوضع تغير جذريا بعد اندلاع حرب أكتوبر 1973، بعد أن تمكنت الدول العربية ولأول مرة، من استخدام النفط كورقة ضغط سياسي في صراعها مع إسرائيل بتخفيض معدلات تصديره للدول المؤيدة لإسرائيل، كما نجحت في الوقت نفسه، في مضاعفة أسعار محققة فوائض مالية هائلة، وهذا التطور الخطير لعب دورا محوريا في إعادة تشكيل رؤية الولايات المتحدة للمنطقة .(نافعة، 2003 ص 76)

لذلك سيبقى النفط دائما الهدف الرئيسي ليشكل نقطة التلاقي لكافة الخطط والسياسات والاستراتيجيات الأمريكية تجاه المنطقة، وما يؤكده (كتاب حروب أمريكا ضد أوروبا) للمفكر الاستراتيجي الفرنسي (الكسندر دي لوفال) حيث يقول: "إن الإستراتيجية الأمريكية بشأن العالم الإسلامي تتأسس بالسيطرة على الاحتياطي النفطي وأنابيب تجارته، وحمايته طرق شحنه" وفي هذا الإطار يمكن أن نضيف ركائز الإستراتيجية للولايات المتحدة النفطية في منطقة الخليج. وبما يلي:

أ- الوجود العسكري في منطقة الخليج ومواجهة أي محاولات، ولاسيما من إيران بإغلاق مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربي بين عُمان وإيران أو تعريض شحن النفط في الخليج للخطر.

ب-حرب الولايات المتحدة ضد العراق مفهومة فقط في ضوء ما تملكه من طاقات نفطية ،أما ما يقال بشأن الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، فقد اثبت أنه لا وجود لها إلا في رؤوس قادة السياسية الأمريكية.

ج- إضافة لتخلص من نظام صدام حسين سيتبعه محاولات التخلص من أنظمة أخرى في المنطقة مثل إيران وسوريا، وحمل(عصا التأديب)ضد الدول العربية

وغير العربية التي تعلن العصيان على الإدارة الأمريكية، خاصة وان الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط وتاريخ الأزمة المتواصلة فيه يلزمان الولايات أن تنظر له كعنصر حاسم في رسم الإستراتيجية الاقتصادية والعسكرية العالمية (صارم، 2003ص 60-63).

6 . 1 . 2 خصائص النخبة الحاكمة :

يتميز النظام السياسي الأمريكي باستقرار يندر وجوده في نظام سياسي في العالم، فتداول السلطة يجري بسلاسة وانتظام بين حزبين كبيرين لا ثالث لهما، والتباين بين إيديولوجيات وبرامج وسياسات ومواقف هذين الحزبين يبدو واضحا بالنسبة لقضايا الداخل بأكثر مما يبدو بالنسبة لقضايا الخارج، وكما أنه لا توجد فجوة واسعة بين رؤية الحزبين للمصالح الأمريكية الوطنية في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط، غير أن ذلك لا يعني تطابق أداء السياسة الخارجية للإدارات الجمهورية والديمقراطية، فقد يتباين هذا الأداء من إدارة إلى أخرى، لكن التغيير في التوجهات لا يتم فجأة وإنما بطريقة متدرجة، كما إن التباين في السياسات في العادة على القضايا الثانوية أو الفرعية ولا يمس القضايا الأساسية أو الجوهرية، ويتصل بالوسائل والأدوات ولا ليس بالأهداف والغايات، ويعكس خلافات في وجهات النظر وزوايا الرؤية بأكثر مما يعكس اختلافات عقائدية أو إيديولوجية، وليس معنى ذلك أن السياسة الأمريكية لا تعرف التحولات أو التغيرات المفاجئة والجذرية أو إنها بمنأى عن الاختلافات الأيديولوجية بين الحزبين الكبيرين، فالتحولات المفاجئة في توجهات هذه السياسة قد تحدث في حال انتقال السلطة من إدارة يقودها الجناح الأكثر ليبرالية في الحزب الديمقراطي مثلا إلى الجناح اليمني الأكثر تطرفا في الحزب الجمهوري، أو العكس. وهذا ما حدث بالفعل حين انتقلت الإدارة من الحزب الديمقراطي بقيادة كارتر إلى الحزب الجمهوري بقيادة كلينتون، ثم مرة أخرى إلى الحزب الجمهوري بقيادة بوش الابن (نافعة، 2003 ص 77).

ومما يوضح المرونة في صنع السياسة الخارجية في الإدارة الديمقراطية قيام الرئيس أوباما فور تسلمه السلطة في يناير 2009 بعمل نقطة تحول في العلاقة مع

العالم الإسلامي، والدعوة إلى فتح صفحة جديدة تقوم على الاحترام المتبادل. وكما بدأ الرئيس حملة للضغط على إسرائيل بشأن وقف المستوطنات في الضفة الغربية، وذلك كبداية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي. (سكوت، 2009ص 143).

6 . 2 مجالات الدور العربي في السياسية الأمريكية:

لأكثر من 50 عاما، والولايات المتحدة تمارس على أرض عالمنا العربي كجزء من العالم، إستراتيجية المائدة الصينية تحرك بها الأحداث، وهي متخفية وراء ستار، بحيث يظهر وكأن الأحداث تتحرك ذاتيا، والنتيجة وإنها تفرض على دول المنطقة شكل ترتيب أولويتها، دون تدخل مباشر، يستنزف جهدها وطاقتها في حروب إقليمية وأهلية وسباق تسلح ومنازعات واشتباكات وفوق ذلك كله تجميد عملية الإصلاح السياسي، وحرية الشعوب، لكن من المؤكد إن هذه مرحلة من عصر له فكرة وفلسفته واستراتيجياته وظروفه، ونطاقه، وأدواته السياسية، ولأن تتاح لهذه المنطقة العربية فرصة تاريخية نادرة لتشد خيوطها إلى أصابع يدها، تمسك بها هي، ولا تترك لغيرها تحريكها وتتحكم هي بوضع أولوياتها، وتغير المسار القديم، لأن تغيرات كثيرة وعميقة في العالم في فترات السنوات العشر الماضية، من شأنها إضعاف ماكينة المائدة الصينية وربما إيقاف عملها وتعطيلها، ووجه التشبيه هنا أن إستراتيجية الولايات المتحدة في عدد من مناطق العالم الثالث، وعلى رأسها الشرق الأوسط، في سنوات الحرب الباردة كانت تمارس دورها بصورة متشابهة، فالأحداث الإقليمية تقع، وإبطالها يتحركون، وهم أطراف في هذه الأحداث لكن حركتهم تجري فوق أرضية صنعتها السياسة الأمريكية وخططت لها، وتتحكم في حركتها مثل القرص الدوار على المائدة الصينية، وتتحكم في لحظة إيقافها، ويظل الذين يتحركون فوقها مقتنعين بأنهم هم صانعوا هذه الأحداث وهم إبطالها، بينما الحقيقة خلاف ذلك تماما، وهي طريقة كانت تجري ممارستها في إطار الصراع الذي كان دائرا بين الغرب والشرق في سنوات الحرب الباردة، وكجزء من نظرية "الاحتواء " التي شكلت الفلسفة السياسية للولايات المتحدة والغرب، ويكمل هذا ممارسات الأبواب الخلفية للسياسة الخارجية، أي عمليات

الاغتيالات والانقلابات وإشعال المنازعات بين الدول أو داخل الدول بين طوائفها وتياراتها الدينية والسياسية.(الغمري، 2001 ص44)

ومع الحادي عشر من أيلول سبتمبر2001 وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام تحدي حقيقي وضع إستراتيجيتها إلى إعادة رسم الإستراتيجية الأمريكية على أساس تطوير التدخل الانتقائي، خصوصا أن 40 دولة قد أيدت هجومها على أفغانستان بالمقارنة مع 28 دولة في حالة العمل العسكري ضد العراق عام 1991، كما أن هذا التأيد جاء بعد 26 يوما من هجمات 11 من سبتمبر بالقياس إلى 165 يوما كما حصل بعد غزو العراق للكويت، الأمر الذي سهل استصدار الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في العشرين من أيلول 2002 وتم وضعها في تقرير البيت الأبيض، اعتبر بمثابة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، وقد تبين أن التقرير يحسم نقطة انعطاف بين سياستين: الأولى سياسة الاحتواء والردع والثانية: سياسة القضاء على الأعداء، إلا آن التقرير المذكور لم يجعل إستراتيجية التدخل المباشر مطلقة، إذا اعترف بضرورة الردع أولا ثم الانتقال للقضاء على العدو إذا فشل الردع. لكن رائحة البارود وتواشيح الدم تظهر واضحة في تلك الإستراتيجية عندما نقرأ فيها "إن الولايات المتحدة أصبحت تتمتع بوضع لم يسبق له مثيل في التاريخ، عسكريا واقتصاديا وسياسيا، والآن تجد نفسها أمام واجب أخلاقي ومسؤولية تاريخية." ويتجسد هذا الوضع بأن الولايات المتحدة قد وجدت نفسها أقوى دولة في تاريخ العالم، فرأى بعض الذين يقومون على رسم سياستها بأن لها فرصة أن تسيطر على العالم، وهذا ما لم يكن موضوع متوافق علية ويفسر خلفية انتقاد الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون) للرئيس جورج بوش في إستراتيجية الجديدة عندما قال: "ثمة فرق بين أن تدير العالم وان تسيطر علية "وهنا نلاحظ الإستراتيجية الجديدة تفضل السيطرة على الإدارة .(شعيبي، 2003ص 56-57).

وبعد تحقيق النصر في العراق تحدث وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول "عن بيئة إستراتيجية جديدة في منطقة الشرق الأوسط على إنها احد الأشياء الهامة التي يتضمنها هذا النصر ...والقوة العسكرية الأميركية هي التي خلقت هذه البيئة

.وان الخطوة الرئيسية المتعلقة بتغيير معالم منطقة الشرق الأوسط قد بدأت فعليا مع عملية تحرير العراق وقد تعتبر واقعيا كما وصفها" باول "بأنها بيئة إستراتيجية جديدة أو من الأفضل اعتبارها زلزلاً إقليميا احدث تبديلا عميقا في المعالم السياسية في المنطقة. وكنتيجة لنجاح عملية تحرير العراق من الممكن أن تنجذب اميريكا إلى إحداث تغيرات في منطقة الشرق الأوسط وينبغي لهذا التغيير أن يكون وفقا لما يلي:

ا- يجب أن تمنح الأنظمة المعارضة لمصالح الولايات المتحدة الفرصة في إصلاح موقفها أو أن تزيلها نهائيا.

ب- يجب أن تسعى إلى نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط حيث إنه يمكن تطبيق ذلك دون المساس بالأنظمة الحالية.

ج- يجب أن تسعى الولايات المتحدة إلى إحداث تغيرات في أنظمة الحكم وتغيرات إقليمية، وتعزيز الديمقراطية التحررية.

د-يعتبر الإرهاب تهديدا جدياً وهاماً ويرتبط بشكل لا سبيل للخلاص منه مع المشاكل المتعلقة مع إيران وسوريا .(برادلي، 2004 ص 37-38)

إلا أن الأحداث الدامية التي شهدتها المنطقة العربية نتيجة الغزو الأمريكي لكل من العراق وأفغانستان والتي أدت إلى انتشار الفوضى والاضطراب ،وأسفرت عن انتشار الإرهاب، وساهمت في تفجير الأزمات واختلال التوازنات وتنامي الأصوليات، وتسبب في زيادة مشاعر الكراهية ونوازع العداء إلى السياسية الأمريكية في الشارعين العربي والإسلامي، وأوضحت للأمريكيين محدودية القوة العسكرية الأمريكية بالرغم من ضخامتها وسطوتها، وقصور سياسية تغيير النظام وتعديل ثقافة المجتمعات باستعمال وسائل القوة وأساليب الضغط، وصعوبة الوصول إلى "عقول وقلوب" الشعوب بتحركات إعلامية وليس بقرارات سياسية، قد دفعت الحكومة الأمريكية إلى إجراء بعض التغيير في الخطوط العامة لتوجهاتها في المنطقة في الاتجاهات التالية:

أولا: التراجع عن فكرة تغيير الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية، وذلك توجسا في أن يكون البديل قوي ذات توجهات معادية للولايات المتحدة، ونظم عسكرية وطنية قليلة الخبرة، وذات ردود فعل متهورة وعنيفة لكسب الشارع السياسي

خاصة في ضوء تمتع الأمريكيين بعلاقات طيبة مع نظم الحكم العربية، وتجربة طويلة في معرفة مسالكها ووسائل الوصول ناليها وأساليب الضغط عليها، وهو توجه لعبت إسرائيل دورا مهما وهاما لتثبيته في السياسة الأمريكية لمصلحتها في الحفاظ على التركيبة الحالية لنظام الحكم في المنطقة، وإن هذا لا يعكس بالضرورة اتجاها أمريكيا بتجنب الضغوط على الأنظمة العربية عند الضرورة، أو عدولا عن سياستها في إعادة رسم الخريطة السياسية والجغرافية في المنطقة وتغيير توازنات القوى داخلها.

ثانيا: الكف عن محاولة فرض الديمقراطية بالمفهوم الغربي "المتكامل "على دول المنطقة، وإبداء الاستعداد لتفهم خصوصية الظروف الداخلية لهذه الدول، وتقبل فكرة التدرج في إجراء التغيرات المطلوبة، وأسلوب ممارسة العملية الديمقراطية على خطوات، مع دفع هذه الدول – في نفس الوقت – إلى الحفاظ على الشكل الديمقراطي لنظام الحكم وعدم المبالغة في استعمال أدوات السلطة القمعية تجنبا لإحراج الإدارة الأمريكية في ضوء التزاماتها المعلن بنشر الديمقراطية.

ثالثا: قيام الإدارة الأمريكية بتسريب معلومات عن إجراء دراسات لبحث إمكانية انسحاب القوات الأمريكية تدريجيا من العراق، واتخاذ بعض الإجراءات على الساحة العراقية التي تشير إلى تحركاتها في هذا الاتجاه، والاتصال ببعض الدول العربية لإقناعها بإرسال قوات إحلال عربية تؤمن انسحاب الأمريكيين وتساعد القوات العراقية على حفظ الأمن بالبلاد وتساهم في دفع العملية السياسية، وذلك دون الإفصاح عن خطة مفصلة للانسحاب ومؤيدة ببرنامج زمني لتحقيقه، تجنبا لكشف نواياها الحقيقية أو أجندتها الخفية في هذا الشأن، وتفاديا لإعطاء الانطباع بهزيمة القوات الأميركية أمام عمليات المقاومة العراقية. (رفعت، 2006ص 5-6)

ويمكن القول أن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية في فترة رئاسة بوش الابن انطلقت من ثلاثة ركائز أساسية:

أولا: العمل على إعادة رسم الملامح والخصائص السياسية في دول المنطقة لكي تصبح أكثر ديمقراطية وانفتاحاً.

ثانيا: الحيلولة دون ظهور أية تيارات أو قوى سياسية مناوئة للولايات المتحدة فكريا وإيديولوجيا، والضغط للتخاص منها إن وجدت وذلك تحت دعوى الحرب على الإرهاب .

ثالثا: الحفاظ على التفوق الإسرائيلي في المنطقة، وضمان استمراريته، حتى وان تم ذلك على حساب واشنطن من الدول العربية، وهذه الركيزة وإن كانت تشكل ملمحاً ثانياً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، إلا أنها اكتسبت أبعاداً جديدة، دشنها وصول إدارة بوش للبيت الأبيض، وانتقال العلاقة بين واشنطن وتل أبيب كي تأخذ شكل "التوأمة السياسية " بديلاً عن التحالف الإستراتيجي .

ويتبع الإطار الحاكم لهذه الركائز الثلاث في أن الولايات المتحدة لم تعد تنظر للعالم العربي باعتباره شريكا إستراتيجيا بقدر ما هو امتداد للأمن القومي الأمريكي، والفرق بين الحالين كبير بالطبع، فاعتبار العرب شريكا إستراتيجيا يوفر فرص لالتقاء الطرفين عند مصالح ورؤى مشتركة، وربما يقلل من التخوف العربي من انحرافات السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه المنطقة، في حين اعتبار المنطقة امتدادا لأمن الولايات المتحدة يجعل العلاقة بين الطرفين علاقة تبعية لمصلحة الجانب الأمريكي بالطبع، ما قد ينبئ باستمرار حال التوتر المسيطر على الطرفين، دون أن يقلل هذا من محاولات تضيق جسر الهوة الناشئة بين العرب والولايات المتحدة (العناني، 2005 ص 79-82).

وعندما جاء أوباما إلى القاهرة لإلقاء خطابه الموجه إلى العالم الإسلامي في الرابع من يونيو 2009، وذلك لأنه يؤمن تماما بأن سياسة بلادة اتجاه العالم الإسلامي قد ثبت فشلها، وأنه آن الأوان لتجربة سياسة جديدة تقوم على رؤية مختلفة، بعبارة أخرى، فإنه جاء للقاهرة من أجل هدف واحد فقط هو مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ولاشيء غيرها، وإن خطاب أوباما حمل عددا من التحولات المهمة في التوجهات السياسية، بل وانتقادات للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش بدءاً من العراق، ومرورا بالحريات المدنية، ووصولا إلى جوهر التعامل مع العالم الإسلامي، وإذا كان الأمر كذلك، فإن إلقاء الخطاب في جامعة القاهرة وليس بالكونجرس الأمريكي يصبح أقوى بكثير وليس العكس، فلعلها المرة

الأولى التي يقف فيها رئيس أمريكي خارج ارض الولايات المتحدة الأمريكية ويوجه انتقادات لسياسة بلادة الخارجية في عهد سلفه، وتلك مـسألة غيـر مألوفـة، بـل ومستهجنة داخل الولايات المتحدة، بل وثقافات أمم أخرى أيضا، ومن هنا ما فعلـه أوباما شجاعة استمدها من شعبيته التي كانت مرتفعة وقت إلقـاء الخطـاب، ومـن وجود رغبة تعكسها استطلاعات لرأي العالم الأمريكي في تغيير الـسياسات التـي انتهجها بوش .(الشوربجي، 2009 ص 13-14)

ولعل أسوء النتائج التي خلفتها إدارة بوش لأوباما هو إن المنطقة العربية باتت إزاء المشهد إقليمي مغاير تماما لما ورثه بوش عشية وصوله للسلطة عام 2000 فهو ترك خلفه شرق أوسط يخرج من بين ثلاثة حروب جرت في أقل من ست سنوات، حرب العراق 2003، وحرب لبنان 2006، وحرب غزة 2008، وما خلفته هذه الحروب من إعادة للأدوار والأوزان في المنطقة بحيث أعطت الأفضلية، ليس فقط لقوى إقليمية لطالما كانت تبحث عن موطن قدم لها في الفناء العربي، وإنما أيضا لقوى وجماعات لا تحظى بإجماع عربي وتسعى للقفز فوق أطروحة الدولة الوطنية ،وكما أنه شرق أوسط تتراجع فيه فرص وخيارات السلام مع إسرائيل وتتزايد فيه أفضلية للمقاومة والنزاعات والصراعات الأهلية. وعلى هذه النتيجة المنطقية لمجمل هذه الأوضاع يمكن رصد ملمحين من ملامح رئيسة لهذا النظام الإقليمي الجديد في المنطقة أهمها:

أولا: انتقال مراكز الثقل في تفاعلات النظام الإقليمي من القلب (مصر، والسعودية، والعراق) إلى الأطراف (إيران وتركيا) بالإضافة إلى انتهاء أسطورة التوازن العربي مع إسرائيل، فالتفاعلات الرئيسية في المنطقة هي بالأساس تفاعلات غير عربية، وهي موزعة على النحو التالي :تفاعلات أمريكية – إيرانية، وتفاعلات إيرانية – إسرائيلية، وتفاعلات إسرائيلية - تركية وفي كل هذه التفاعلات لا تقوم الأطراف العربية إلا بأدوار المحفز (سوريا) أو المسهل (قطر وحزب ا وحماس)، والولايات المتحدة لا ترى تهديدا لمصالحها في المنطقة أكثر من بروز إيران قوة إقليمية ذات ثقل، ويبدو أن إصرار واشنطن على استرضاء طهران بمثابة اعتراف صريح بمدى نفوذها الذي تمتلكه الأخيرة، وترسيخ ضمني لدورها كطرف أصيل

في إدارة التفاعلات العربية –العربية، في حين تبدو إسرائيل مفزوعة من الخطر الإيراني الذي بات يطوقها بأذرعه الممتدة إلى قلب المنطقة العربية، وأما تركيا فتلعب على أنغام التوتر القائم في المنطقة، وتقوم بتوظيفه لخدمة مصالحها، سواء من خلال القيام بدور "الوساطة " للخلافات الإقليمية والعربية (كالوساطة بين دمشق وتل أبيب، أو بين حماس وفتح) أو من خلال المزايدة على القضايا العربية عبر استنفار الروح العثمانية في مواجهة تل أبيب وذلك على نحو ما يردد رئيس وزراها دائما.

ثانيا: حدوث تحولات إستراتيجية في منظومة الأمن الإقليمي، هي تحولات تجسد عمليا انتهاء أطروحة الأمن الإقليمي العربي، لكي تحل محلها أطروحة الترتيبات الأمنية الثنائية وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى ثلاثة أنماط من الترتيبات الأمنية الجديدة، أولها: ترتيبات إقليمية عربية تظهر جليا في صيغة التحالف السوري – الإيراني وثانيها: الترتيبات الأمنية وتتجسد حاليا في علاقة التحالف بين طهران والفاعلين الجدد "حزب ا وحماس" وثالثهما: ترتيبات إقليمية دولية سواء من خلال الصيغة الإسرائيلية - الأمريكية التي تمت بلورتها مؤخراً في الاتفاق الأمني بين تل أبيب وواشنطن، التي تقوض الأمن العربي من باب المندب وحتى البحر المتوسط، ومن خلال صيغة التحالف الأمني بين إسرائيل والقوى الأوروبية الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا من أجل وقف تهريب الأسلحة لحركة حماس. (العناني، 2009 العدد 137 ص33-35).

وأسفرت هذه التطورات التي شهدتها المنطقة عن تبلور اتجاهات متعارضة في السياسة العربية يتميز بتصادم المفاهيم، وتصارع الإرادات ،وتنافس المحاور ،وتباين الآراء حول وضع نشاط المقاومة في موقف متعارض مع مسؤوليات الدولة، واختلاف التقدير بالنسبة لاعتبار النشاط الإيراني مصدر التهديدات الرئيسي للدول العربية، وتراجع الدور الإسرائيلي في التصور العربي إلى ترتيب متأخر عنه، وهو الأمر الذي ضاعف من مظاهر الانقسام والتشرذم في الصف العربي، وزاد من أجواء التوتر والتجاذب في العلاقات الإقليمية، وذلك في نفس الوقت الذي تتحرك فيه سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة في اتجاه مختلف يتمثل في التركيز على

خط الانفتاح والتهدئة بالمنطقة، بدءاً من تصعيد علاقتها بتركيا لتكون "منفذاً " لها على العالم الإسلامي، والتعامل معها على باعتبارها الدولة النموذج على ساحته، ومروراً بالتطلع لبدء حوار شامل مع إيران يغطي كافة القضايا الإقليمية، وانتهاء بمحاولات تحريك جهود التسوية السلمية في القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وتناقض واضح مع سياسية الحكومة الإسرائيلية الجديدة. (رفعت، 2009 ص 6)

والتحولات الأمريكية الراهنة لا تعيد فقـط صـياغة العلاقـات العربيـة – الأمريكية، بل ونظيرتها الإقليمية، وذلك من منظور مختلف تماما عما قامـت بـه إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش وذلك من خلال التحولات التي طرأت فـي السياسة الأمريكية للإدارة الجديدة في ما يلي:

أولا: انتقلت إدارة أوباما من سياسية التصعيد والمواجهة مع إيران إلى محاولات الاحتواء من خلال فتح حوار مباشر مع طهران، ومع إرسال إشارات كثيرة ترسخ جميعها قطيعة كبرى مع سياسات الإدارات الأمريكية السابقة التي استمرت لنحو ثلاثة عقود، وقد أربك هذا التوجه الأمريكي الجديد حسابات الإطراف العربية التي كانت كثيرا ما راهنت على استمرار التوتر الأمريكي – الإيراني، وما قد يوفر لها من قناعة إقليمية قد تحول دون تزايد النفوذ الإيراني، في حين بنى البعض حساباته على قدرة الولايات المتحدة على ردع طهران وعدم السماح بالتحول إلى قوة إقليمية مؤثرة وقد كان على واشنطن سرعة إرسال رسائل تطمينيه للأطراف العربية مفادها عدم التضحية بأمنها واستقرارها في أي صفقة يجري عقدها مع طهران.

ثانيا: تبدو الولايات المتحدة مستفيدة من إعادة صوغ العلاقات التحالفيه في المنطقة سواء بين الخصوم القدامى مثل سوريا والعراق، أو بين المتنافسين الجدد مثل تركيا وإيران، وهو ما يضع ضغوطا هائلة على الحلفاء القدامى مثل مصر والسعودية والأردن، ويفرض عليهم إعادة تقويمهم علاقاتهم الإقليمية بالابتعاد عن دائرة الاستقطاب والاحتقان إلى الواقعية والشراكة الإستراتيجية .(العناني، 2009 العدد 138ص 37-38)

6 . 3 . مجالات الدور الإيراني في السياسية الأمريكية .

مازالت العلاقات الأمريكية – الإيرانية تأخذ شكل المنحى شديد التعرج الذي يتسم بالارتفاعات والانخفاضات المتوالية، والتزام كل طرف في علاقته بالطرف الأخر، إيقاعا منتظما، فكلما تقدم طرف خطوة للأمام في علاقته بالطرف الأخر انسحب الطرف الآخر بنفس القدر، وهكذا صارت العلاقات بينهما، ومازالت العلاقات تكتسي بثوبها العدائي الذي يغلغلها منذ قيام الثورة الإسلامية في عام 1979 .فمن وجهة النظر الأمريكية مازالت إيران على رأس قائمة الدول الراعية للإرهاب لمعارضتها عملية السلام، ودعمها لحركة حماس، وحزب ا وحركة الجهاد الإسلامية، وسعيها نحو حيازة أسلحة دمار شامل بمساعدة روسيا والصين ،كما تأتي إيران على قائمة الدول المتهمة بانتهاك حقوق الإنسان وعلى الجانب الإيراني: "لازال شعار الموت لأمريكا" يتردد في المناسبات الإيرانية القومية . وعلى الرغم من تحديد العقوبات الأمريكية بشأن الاستثمار في النفط الإيراني لأكثر من 40 مليون دولار سنويا، وعلى الرغم من مشكلة الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية لم تجد حلا أيضا، إلا أن عام 2000 شهد خطوات تقارب كثيرة من جانب الطرفين توطنه لمزيد من التطور نحو الانفتاح والحوار.(حسن، 2004 ص 291)

وبعد تنسيق وتفاهم مشترك بين طهران وواشنطن حول ملفات شتى وخلافات عديدة باتت تثقل العلاقات المتوترة بين الطرفين خلال السنوات التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر 2002، وكان من أبرزها ملفا سياسة إيـران الإقليميـة مـع دول الجوار الجغرافي لا سيما العراق وأفغانستان وسوريا ،ثم الملف النووي الإيرانـي. فيما الملف الأول، إذ أن الإيرانيين قد نفذت قدراتهم على أحداث توازن في العلاقـة مع واشنطن بشأن ما يجري في دول الجوار الإيراني، كان هناك تصعيد أخر وسط التهديدات المتبادلة والحوار الذي تفوح منه رائحة التصعيد بين واشنطن وطهـران، كانت هناك خطوات متوازية تجري في الاتجاه المعاكس من تحت الطاولـة حـول ملفات وموضوعات شائكة ومهمة للجانبين كالملف العراقي .(عبد الفتاح، 2005ص 166)

ففي 9 ابريل 2003، أي بعد مرور ثلاثة أسابيع فقط على بدء دخول القوات الأمريكية بغداد، وأعلن رسميا عن احتلال القوات الأمريكية للعاصمة العراقية، وانتهت رسميا حقبة صدام، غير أن هزيمة الولايات المتحدة لأقوى جيش نظامي عربي بهذه السرعة – وهو ما فشل الإيرانيون في انجازه بعد ثماني سنين من الحرب الدموية – أثارت الذعر في نفوس أعداء اميريكا في المنطقة وما وراءها، في طهران واجه رجال الدين حقيقة جديدة وقائمة، لقد اكتمل الحصار الأميركي لإيران، خلال الأربع والعشرين لحكم رجال الدين، نادراً ما شعروا بهذا القدر من الضعف، قبل أيام من إعلان بوش عن أن المهمة قد انتهت على ظهر حاملات الطائرات الأميركية "إيراهام لينكولن "في 1 مايو /أيار، عرفت إيران بأنه ينبغي القيام بمحاولة أخيرة لمد اليد إلى الولايات المتحدة الأميركية، بعد أن رأى الإيرانيون أن بقاء النظام الإيراني نفسه بات على المحك، ووضعوا كل شيء على الطاولة، حزب ا ، والصراع العربي الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي والبرنامج النووي الإيراني .(بارزي، 2008 ص 337-338)

واعد الإيرانيون اقتراحا شاملا بين حدود صفقة ضخمة محتملة بين البلدين تعالج كافة النزاع بينهما. كتب "صادق خرازي"، نجل شقيق وزير الخارجية الإيراني وسفير إيران لدى فرنسا ،المسودة الأولى للاقتراح، ثم رفعت المسودة إلى المرشد الأعلى للثورة الإيرانية للمصادقة عليها، والذي طلب بدوره من "ظريف " - السفير لدى الأمم المتحدة – مراجعتها قبل إرسالها إلى الأميركيين، ووضع اللمسات الأخيرة عليها، بالإضافة لذلك، اجري الإيرانيون مشاورات مع "تيم غالديمان" السفير السويسري لدى إيران، والذي كان سيسلم الاقتراح في النهاية إلى واشنطن، وبالنسبة إلى وزارة الخارجية الأميركية لم يكن الاقتراح بحاجة إلى تفكير،فقد عرضت إيران تقديم تنازلات هامة في مقابل إنهاء سياسية العقوبات التي ترعاها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك)المؤيدة لإسرائيل، إلا أن العرض الإيراني جاء في وقت كانت فيه الولايات المتحدة في أوج قوتها، فقد سارع "تشيني و"رامسفيلد" إلى وضع حد إلى المسألة، كانت حجتها بسيطة ولكن مدمرة، قال: لا تتحدثوا إلى الشر...وفي النهاية ودون أن يعقد أي اجتماع واحد بين الأجهزة لمناقشة

الاقتراح، جاء الرد الأمريكي: لا مفاوضات مع طهران. (بارزي،2008 ص338-344)

ثم جاء الملف العراقي ليعود بالعلاقات الأمريكية – الإيرانية إلى بؤرة ساخنة واشد توتراً، حيث أفضت المخاوف والهواجس الإيرانية من عراق جديد يكون موطئ قدم لأمريكا في المنطقة وأداة لتطويق إيران ومحاصرتها وتحجيم تطلعاتها الإقليمية، إلى جنوح طهران نحو التدخل في الشأن العراقي لتعظيم نفوذها هناك عبر تعزيز فرص الأغلبية الشيعية في الإمساك بمقاليد الأمور داخل الحكومة الجديدة فضلا عن دعم قوى المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي لرفع كلفة بقاء القوات الأجنبية بالعراق وتبديد تطلعاتها في توسيع العمليات العسكرية لتطال إيران، ومن ثم تصاعد رد الفعل الأمريكي ضد طهران اثر اتهاما بالتدخل في العراق وإيجاد العراقيل أمام المشاريع الأمريكية هناك، بل إن الاتهامات الأمريكية لإيران بلغت حد اتهامها بإيواء عناصر من تنظيم القاعدة من أمثال "سعد بن أسامة بن لادن "نجل زعيم التنظيم، و"أيمن الظواهري" الرجل الثاني في التنظيم، ورغم أن هذه الاتهامات قد نفتها طهران ،إلا أن" بوتر غورس"مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قد وصف إيران أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بأنها اكبر تهديد لأمن الولايات المتحدة الأمريكية.(عبد الفتاح، 2005 ص 166)

فبينما اعتمدت القيادة الإيرانية سياسة حافة الهاوية مع الولايات المتحدة في التعامل مع الأزمات الناشبة في العراق أو أفغانستان، عمد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش إلى احتواء إيران عبر عدة مسارات هي:

الأول: دبلوماسي، وذلك بمحاولة خلق محور عربي لمواجهة إيـران عبـر إثـارة مخاوف الدول العربية مما اسماه من الخطر الإيراني .

الثاني: فرض عقوبات اقتصادية استهدفت تقييـد حركـة البنـوك والاسـتثمارات الإيرانية، من خلال استصدار قرارين مـن مجلـس الأمـن الـدولي همـا 1733و1696 كغطاء دولي لها، يقضيان بفرض عقوبات اقتصادية عليها.

الثالث: محاولة خلخلة الوضع الداخلي في إيران تحت شعار ترويج الديمقراطية حيث تم رصد 76 مليون دولار لهذا الهدف في عام 2008 وحده. (محمود، 2009 ص 237)

وبعد فشل هذه السياسة في تحقيق اية أهداف حقيقية وتولي إدارة أمريكية جديدة برئاسة باراك أوباما، تنتهج سياسات خارجية مغايرة لسياسات الإدارة السابقة ،أصبح المجال مفتوحا لبدء حوار أمريكي – إيراني حقيقي، خاصة في ضوء مجموعة من المؤشرات:

أولها: إطلاق الرئيس الأمريكي بارك أوباما دعوة غير مشروطة للحوار مع إيران، وهي إشارات ردت عليها إيران بالإفراج عن الصحفية الأمريكية "روكسانا "بعد إعادة محاكمتها من جديد.

ثانيهما: التزام الإدارة الأمريكية بموقف المتابع للانتخابات الرئاسية وللتطورات السياسية في إيران، وإعلان الرئيس الأمريكي انه يحترم السيادة الإيرانية، وانه لن يسمح بتحول قضية الحوار بين بلاده وإيران إلى ورقة للمساومات الداخلية في إيران، أن تعامله المباشر سيكون مع الزعيم، هو ما يشير إلى وجود إدراك حقيقي لدى الإدارة الأمريكية برئاسة أوباما لطبيعة النظام الإيراني ولكيفية صناعة القرار هناك، لاسيما فيما يتعلق بملف الحوار مع بلاده.

ثالثهما: تأكيد الرئيس الأمريكي حق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي. (محمود، 2009 ص 237)

تلتقي المصالح الأمريكية – الإيرانية في القضايا الجيوبوليتكية الأهم، على الرغم من تصادمها في مسائل فرعية وإيديولوجية، إذ لا تعرف العلاقات الدولية تطابقا في المصالح بين أي بلدين، بالرغم من الالتقاء الموضوعي بين واشنطن وطهران، فقد استمرت العلاقات مقطوعة بين الطرفين منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 .

حيث لعبت عوامل كثيرة دورا في منع حصول تفاهم أمريكي- إيراني ومن أهمها:

اولاً: المكون الإسرائيلي النافذ في واشنطن والراغب في تعطيل العلاقات بين طهران وواشنطن خوفا على مصالحة، وهكذا يمكن ملاحظة إن المنافسة الإقليمية بين إيران وإسرائيل قد قوضت السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط، فمن ناحيتها أفشلت إيران جهود التسوية بين الدول العربية وإسرائيل لأنها كانت ستؤدي إلى شرق أوسط جديد بقيادة إسرائيلية بحيث يتم تهميش طهران ومصالحها في المنطقة، وبالمثل أفشلت إسرائيل كل محاولات التقارب التي لم تنقطع بين واشنطن وطهران بوساطات أوروبية وعربية وأسيوية، لأن تل أبيب ترى في هذا التقارب تهديدا لموقعها في المنطقة .(اللباد، 2009 ص66-67)

ثانياً: تعرقل طهران مشروع الشرق الأوسط الجديد بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن حلفائها المتمدين من العراق وحتى غزة، وهذه العرقلة تجعل لإيران أهمية خاصة في الإستراتيجية الأمريكية على الرغم من قطع العلاقات منذ انتصار الثورة الإيرانية 1979، فقد استطاعت طهران استثمار التناقضات في المنطقة والأخطاء الفادحة للإدارة الأمريكية السابقة بخليط مدهش من فن المداورة الإستراتيجية وأصول الدهاء الإيراني، فإن طهران تعلم قبل غيرها حدود القوى الكونية التي تكبح طموحها التاريخي للعب دور إقليمي تحت أسقف منخفضة، وعلى الناحية المقابلة تعلقت خيارات واشنطن النظرية إلى احتمالين فقط: التسوية السياسية والعمل العسكري، ويعد سيناريو تغيير النظام الإيراني من الداخل مستبعدا،لأن حركات المعارضة الإيرانية في الداخل، شخصيات وأحزابا، لا تستطيع بحكم موازين القوى الداخلية الإيرانية استثمار الوضع الإقليمي والدولي للضغط على النظام بجدية (اللباد، 2009 ص 66-67).

وإن ابرز نقاط الخلاف والتقاطع بين الولايات المتحدة وإيران من وجهة نظر الأخيرة هي :

1- الأرصدة الإيرانية المجمدة في المصارف الأمريكية، منذ أزمة الرهائن الأمريكيين عام 1979 واتي تقدر قيمتها بنحو 12 مليار دولار، وتعتبر طهران إن الإفراج عن هذه الأرصدة شرط أساسي، لتطبيع العلاقات مع واشنطن .

2- الحظر التجاري والتكنولوجي والعسكري الشامل المفروض على إيران تدريجيا منذ عام 1993، والذي يزعزع استقرارها الاقتصادي، ويعوق أعادة بناء قدراتها العسكرية الدفاعية، التي دمرت خلال الحرب مع العراق، وترى طهران في هذا الحظر حربا اقتصادية أمريكية معلنة ضدها، وتعتبر أول خطوة ينبغي أن تبادر واشنطن إليها كدليل حسن نية اتجاه إيران، تتمثل في إلغاء الحظر.

3- الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج، الذي تعارضه إيران،لأنه يهدد امن المنطقة وسيادتها، وتطالب بأن تتولى الدول المطلة على الخليج حماية أمنه من خلال التعاون المشترك فيما بينهما. (محمود، 2009 ص 284-285)

4- التخلي عن الجيوبوليتكا المعادية لإيران في تحويل خطوط نفط وغاز منطقة قزوين –أسيا الوسطى- عن إيران، وترك قوة الحقائق للحاجات الاقتصادية تأخذ مجراها .(زادة، 2000 ص73)

5- الاعتراف بدور إيران الإقليمي(عتريسي، 2006 ص 63)

أما المحددات التي تدعي دوما الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تعوق تطوير العلاقات الثنائية بينها وبين إيران هي:

1- الدور الإيراني المناوئ لعملية التسوية العربية الإسرائيلية .

2- دعم حزب ا والمنظمات الثورية ذات النهج الإسلامي الراديكالي بالمنطقة والتي تتهمها واشنطن بـ"الإرهاب ".

3- سعي إيران لحيازة وامتلاك أسلحة الدمار شامل، مما يمثل تهديدا للأمن الإقليمي في منطقة الخليج والشرق الأوسط، بل وللأمن القومي الأمريكي ذاته (الزعبي، 2007 ص 98).

وإيران تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية على أكثر من جبهة في المنطقة بشكل يدفع للاستنتاج بأنها تريد صوغ دور مركزي لها في السياسة الإقليمية، لا يوثر في وجهتها فحسب، بل يغير من شكلها المعهود في السنوات الأخيرة، إن لم يكن التالية: فرض تغيير جذري في ميزان القوى الإقليمي، وإيران تريد اقتناص هذه الظروف الجديدة، لترسم لنا الصور التالية: (الحروب، 2006 ص 24-15)

نوويا: تصر إيران على التمسك ببرنامجها النووي للاستخدامات السلمية، والاستمرار به، مع كل العوائق التي تواجه، أو المقترحات التي تطرح على إيران لاستبداله والتخلي عنه، وبالرغم من التهديدات من الغرب لإحالة ملفها النووي لمجلس الأمن، بل إنها تهدد في المقابل بأنها ستنسحب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية برمتها.

عراقيا: تتمسك إيران بمفاصل أساسية في الملف الملتهب هناك، وهي تلوي ذراع الولايات المتحدة وبريطانيا بشكل لا يحتاج لإذكاء احد لاستنتاجه، وذلك عن طريق الأغلبية الشيعية التي ستعطيها ولائها وسيفها لإيران أن وصلت الأمور إلى حد الانفجار والمواجهة بين إيران والولايات المتحدة، الأمر الذي يكبل السياسة الأمريكية من دفع المواجهة مع إيران إلى نقطة إلا عودة، ويمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تحتاج إلى الحلول الدبلوماسية مع إيران، وليس العكس.

سوريا ولبنانيا: تواصل طهران تحديها للسياسة الأمريكية المضادة لسوريا عن طريق إعلانها شبه تحالف إستراتيجي مع سوريا تقرر فيه أن أي اعتداء على سوريا ستعتبره اعتداء على إيران، ويمتد ذلك التحدي بتعزيز دعم حزب ا اللبناني وإرسال شحنات الأسلحة آلية، وانخراط إيران في الملف السوري اللبناني معناه مناكفة أمريكا أيضا على جبهة ساخنة، صار الموقف الأمريكي نفسه مرتبكا إزاء التعامل معها.

إسرائيليا: تصعد إيران من نبرة التحدي برفع سقف خطابها الراديكالي على لسان رئيسها (احمدي نجاد) إذ يضرب في عمق المقدسات الغربية والإسرائيلية، فيقول: "إن إسرائيل يجب أن تزال عن الخارطة"، وفي هذا الخطاب هدف شعبي لرفع وتائر التوتر في المنطقة، وتخفيف التركيز عن سوريا وما تواجهه من ضغوط أمريكية غربية.

فلسطينيا: هي أول من رحب في فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية، وتعهدت بدفع الدعم الذي هددت الولايات المتحدة وأوروبا في قطعه عن الفلسطينيين إن سيطرت حماس على السلطة، وإيران هي الأعلى صوتا في تأييد حماس وبلا

تحفظ بالرغم من التهديدات المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية لإيران لوقف دعمها لحركة حماس.

6 . 4 . مجالات الدور الإسرائيلي في السياسة الأمريكية:

جنى قادة إسرائيل فوائد كبرى من النشاط الذي يقوم به اليهود الأمريكيين داخل الولايات المتحدة، ويطلب هؤلاء القادة من يهود أمريكا دائما الضغط على الساسة الأمريكيين من أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية من أجل مراعاة مصلحة إسرائيل والدفاع عنها أمام صانع القرار من الحكام ورجال الإدارة الأمريكية ،وينسق اليهود الأمريكيين جهودهم لإقناع زعماء الكونجرس البارزين بأن إسرائيل دائما على حق، وأنه يجب على الكونجرس أن يؤيدها في جميع الأحوال دون أي اعتراض، وزد على ذلك فإنهم يزودون إسرائيل بالهبات والتبرعات السخية باستمرار، وتزايد هذه الهبات سخاء عند تعرض إسرائيل لأزمات أو عند قيامها بحرب ضد جارتها العربية، ويحاول اليهود إقناع الأمريكيين بأن مصالح إسرائيل ومصالح أمريكا متفقة تماما، ومع هذا لا يمنع ذلك أحيانا، من وجود شوائب تعكر صفو العلاقة بين يهود أمريكا وبعض المتطرفين الإسرائيليين اليمنيين، ولكن أغلبية يهود أمريكا لا تعير هذه الأصوات الشاذة أي التفات، ويعتبر غالبيتهم إن أمريكا هي أرض الميعاد بالنسبة لهم ولا يطيقون العيش خارجها. (عبدالسلام، 2005 ص102-103)

ولذلك نحن نرى إن العلاقات الخاصة مع إسرائيل، تعود بشكل كبير لأنشطة اللوبي الإسرائيلي الذي يتكون من تحالف أشخاص ومنظمات تعمل بشكل علني على دفع السياسية الخارجية الأمريكية باتجاه تأييد إسرائيل. واللوبي الإسرائيلي ليس مرادفا لليهود الأمريكيين، لأن الكثير منهم لا يؤيدون هذا اللوبي ومواقفه، كما أن بعض المجموعات التي تنشط لصالح إسرائيل، كالنصارى الإنجيلين على سبيل المثال ليست يهودية، وليس للوبي الإسرائيلي قيادة مركزية، كما انه ليس مذهبا أو مجموعة تآمريه، أنه مجموعة المنظمات الناشطة في سياسات تعود بالمصلحة على المجموعة، وهو نشاط شرعي في النظام السياسي الأمريكي، وهذه المنظمات ترى

بأن جهودها تعزز من مصالح كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، فيما نرى نحن العكس .(ميرشمر، 2006 ص2)

وبخصوص المنطقة العربية وفي ضوء تحديد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في بعدي "النفط وإسرائيل " فقد سعت واشنطن إلى استغلال اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر من اجل القيام بعمل عسكري ضخم يقود إلى تغيير النظام في العراق وتسليم السلطة لنظام جديد موال للغرب وللولايات المتحدة تحديدا، ودفع النظام الجديد إلى الاعتراف بإسرائيل وربما تبادل العلاقات الدبلوماسية معها، وهو أمر يحقق البعدين الرئيسين للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية وهما ضمان تدفق إمدادات النفط بأسعار "معقولة أمريكيا "، وضمان امن إسرائيل .(جاد، 2003 ص 38)

وظلت العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية طيلة الأحقاب المنصرمة على شيء من الإبهام بالنسبة للعرب، وهذه سمة زامنت مراحل مختلفة من تاريخ الصراع العربي الصهيوني وغالب الظن إلا يأتي يوم تنقشع الرؤية فيه، ويزول الإبهام ،أو تصير واضحة القواعد التي يمكن بواسطتها فقه القواعد الثابتة في تلك العلاقات ،ولقد بدأ التفكير العربي في الأعم الأغلب مضطربا في مقابل المشهد الذي تنتظم فيه العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، أما مرد هذه الاضطراب فإلى أسباب كثيرة، بعضها تاريخي وبعضها راهن، ويتصل بأحوال وظروف الصراع العربي الإسرائيلي وديناميات السلام السياسي التي تعيش إخفاقاتها المديدة نتيجة حرب العام 1967، وفي الأحوال جميعها، كانت الأسباب الكامنة وراء الاضطراب الفهم العربي للعلاقة الأمريكية - الإسرائيلية كثيرة، منها المقاربة الواهمة للقواعد التي حكمتها مع ما ترتب عليها من صوغ خاطئ لاتجاهات العمل السياسي التكتيكي والاستراتيجي في العلاقات الدولية، ومنها أيضا غياب إستراتيجية عربية موحدة في مواجهة الحلف الأمريكي – الإسرائيلي، وما حمله هذا الغياب من عوامل تفتيت وتصدع للتضامن العربي، وأثر ذلك في اختلال نسبة القوى بين العرب وإسرائيل. (حيدر،2011 ص156)

والمتتبع إلى تأثير اللوبي الإسرائيلي على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003، يجد أن المحافظين الجدد داخل وخارج إدارة بوش، بالإضافة إلى عدد من قادة منظمات معروفة بتأيدها لإسرائيل هم الذين لعبوا أدوارا أساسية في الأمور باتجاه الحرب، ونحن على قناعة تامة لولا جهودهم في هذا المجال لما هاجمت الولايات المتحدة العراق، على الرغم من كون هؤلاء لم يتحركوا من فراغ، ولم يخوضوا الحرب بأنفسهم ،فالحرب لم تكن لتشن لولا وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول التي ساعدت على إقناع الرئيس الأمريكي جورج بوش، ونائبه ديك تشيني بدعمها، وبعد إزاحة صدام حسين من السلطة يركز اللوبي الإسرائيلي حاليا على إيران التي يبدو أن حكومتها مصممة على امتلاك السلاح النووي، فبالرغم من امتلاكها لترسانة نووية، وبالرغم من قوتها العسكرية التقليدية، فإن إسرائيل لا تريد إيران نووية، ولكن مع ذلك، يبدو انه لا الوسائل الدبلوماسية ولا العقوبات الاقتصادية سوف تدفع إيران للتخلي عن طموحها النووي، فيما عد الولايات المتحدة وإسرائيل، فأن قلة من قادة العالم يؤيدون استخدام القوة في التعامل مع هذه القضية، وشكل الأيباك، إلى جانب المحافظين الجدد أنفسهم الذين أيدوا اجتياح العراق في السابق، المؤيدين لاستخدام القوة العسكرية ضد إيران (ميرشمر، 2006 ص 3).

من هنا فضرب العراق بالنسبة لإسرائيل لا يمثل نهاية المطاف، بل بداية لعمل واسع النطاق يضمن استهداف الكيانات الكبيرة في العالم العربي، ولذلك تعمل إسرائيل على نحو حثيث من اجل عدم تفويت الفرصة، وتجتهد دائما من اجل وضع الولايات المتحدة الأمريكية في أجواء المواجهة لتصل إلى رؤيتها التي ترمي إلى تغيير المنطقة ككل بحيث يخلو من الكيانات الكبيرة، ويبدو أن شقا رئيسيا من هذه الرؤية الإسرائيلية يتحقق عبر إشعار العرب بهزيمة الانتفاضة وتغيير القيادة الفلسطينية، على أساس أن ذلك يمثل هزيمة لتيار المقاومة ومقدمة لإقرار مبدأ تغيير الحكومات النظم العربية التي يمكن أن تقول لا أو تقف في وجه الرؤية الأمريكية الإسرائيلية مع التسليم بوجود فوارق بين الرؤيتين، إلا أنهما ينطلقان من أرضية واحدة، كما أن الأهداف المنشودة لا تتصادم، ولهذا ترى إسرائيل أن ضرب العراق

وإزالة أسلحة الدمار الشامل منه وتغيير النظام يمثل مصلحة إسرائيلية عليا على أساس إن ذلك يحقق ما يلي :

1- إضعاف جبهة قوى "التشدد "في العالم العربي التي تحمل رؤية قومية وتعارض عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي .
2- إن إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وتغيير النظام، سيوصل رسائل للدول العربية الأخرى بأن أي محاولة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ستواجه أمريكيا ويمكن أن يتكرر نموذج العراق .
3- وجود نظام جديد في العراق يكون موالياً للولايات المتحدة، يزيد من فرصة تجاوب هذا النظام مع الضغوط الأمريكية الرامية إلى انتزاع اعترافه بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها .
4- إن حدوث هذه التغيرات سوف يمهد دخول العراق في عملية التسوية من أوسع أبوابها، أي دخوله مشاركا فاعلا عبر المساهمة في تمرير وتنفيذ الصفاقات التي تخطط لها إسرائيل في عملية التسوية . (جاد، 2003 ص 40 -41)

إلا أن شرارة النقد للكيان بدأت من أعلى هرم السلطة في أمريكا خاصة بعد انتصار المقاومة في لبنان عام 2006 وصمود النظام في إيران وسوريا بعد احتلال العراق ومقاومة حماس في قطاع غزة، هذا الشعور بالتراجع والإخفاق بالحرب على ما يسمونه الإرهاب، أدى إلى نقد لاذع لسياسات بوش الابن المتهورة نتيجة لمخططات المحافظين الجدد الصهاينة من نائب الرئيس ديك تشيني إلى "جون بولتن" وهذا ما أدى أيضا إلى هزيمة ساحقة لهؤلاء في انتخابات 2008 الرئاسية و صعود الحزب الديمقراطي إلى السلطة، صحيح أن الإدارة الأمريكية برئاسة "أوباما" لم تتخلى عن تعهد امن الكيان الصهيوني ولن تساهم في إعادة الحق الفلسطيني نتيجة للالتزام التاريخي والعقائدي الأمريكي لهذا الكيان، إلا إن زعزعة هذا التحالف، لا بل زعزعة هذا الكيان الصهيوني والوجود الأمريكي في المنطقة أصبحت أمرا ممكنا جدا، وإن الخلافات التي طفت على السطح بعد اللقاء الأول ورئيس وزراء الكيان الصهيوني"بنيامين نتنياهو" هي إحدى العلامات والمؤشرات على بداية تضارب الآراء والمصالح بين الكيان وربيبته أمريكا، وقد وصل الأمر إلى قائد

القوات الأمريكية في العراق عام 2009 الجنرال "ديفيد بترايوس "لانتقاد التعنت الصهيوني، وقال:" إن هذه السياسات الإسرائيلية الخاطئة تؤدي إلى تعريض الجنود الأمريكيين للخطر والقتل "، وقد كان الرد من اللوبي الصهيوني قاسياً وأتى على لسان السفير الإسرائيلي في واشنطن وغيره من الأقلام الصهيونية في أمريكا، وربما لهذا الأمر، وغيره طبعا، تم نقل "ديفيد بتراويس "إلى أفغانستان مكان اللواء "ماكرستول" الذي انتقد الإدارة الأمريكية وطريقة إدارتها للحرب .(صالح، 2011 ص133-134)

ومنذ اللحظات الأولى لتسلم "أوباما" السلطة في العشرين من يناير 2009 ،بدأت ملامح الاختلاف في التبلور، فقد بدأ بالتأكيد على إعادة النظر في أسس السياسة الخارجية الأمريكية، الانسحاب من العراق ،تطوير المهمة في أفغانستان ،الاشتباك الفوري مع مشاكل الشرق الأوسط، وبادر بتعيين "جورج ميتشل "مبعوثا للشرق الأوسط لما له من خبرة هائلة في التعامل مع قضايا الصراع المعقدة، حيث بدأ الخلاف واضحا حول ملف الاستيطان، فقد طالبت الإدارة الأمريكية وقف كافة أشكال البناء في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية بما في ذلك المخصص لاستيعاب الزيادة الطبيعية في إعداد المستوطنين. وهو ما رفضته الحكومة الإسرائيلية مطالبة باستثناء أعمال البناء في المساكن التي بدأ العمل بها والمخصصة لمقابلة الزيادة الطبيعية، ووسط هذه الخلافات طرحت قضية التجميد المؤقت لكافة أشكال الاستيطان لمدة ما بين ستة إلى تسعة أشهر، لكن "نتنياهو" طالب استثناء القدس الشرقية من هذا التجميد. إلا انه تبين فيما بعد أن الحكومة الإسرائيلية نجحت في توظيف ملف البرنامج النووي الإيراني، في انتزاع تنازلات من الإدارة الأمريكية في ملف الاستيطان، فبعد أن كانت واشنطن ترفض بشكل مطلق أية أعمال بناء في المستوطنات، عادت وقبلت باستثناء مناطق في القدس الشرقية وأيضا استكمال البناء في المشروعات الاستيطانية التي جرى العمل فيها .(جاد ،2009 ص 107-113)

ومن ابرز النقاط موضوع التساؤل في فضاء العلاقات الأمريكية –الإسرائيلية هي رؤية العرب الإستراتيجية للمسافات الطفيفة ضمن حقل الأولويات الأمريكية

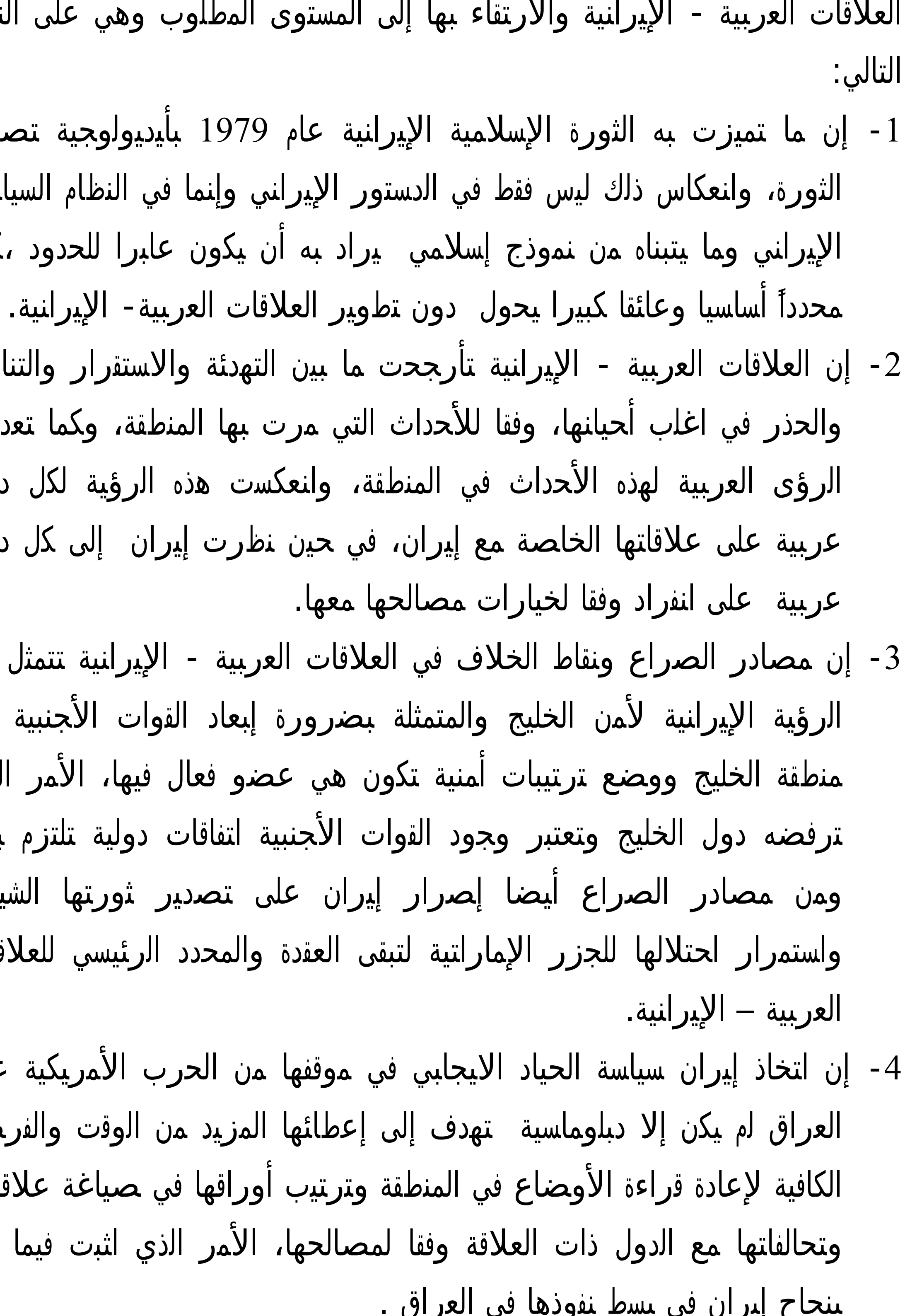
الكبرى، فإن كان الطابع المتميز للعلاقات بين أمريكا وإسرائيل هو طابع الثبات والدوام، فمن العبث الاعتقاد أن في وسع العرب تحويل هذه العلاقات تحويلا نوعيا في مستقبل منظور فهم لا يستطيعون التأثير في وضع الولايات المتحدة كقوة عظمى، ولا في التماهي الأيديولوجي – الثقافي الأمريكي –الإسرائيلي إلا بصورة هامشية جدا، فالعرب فيما عنى النقطة الأولى هم أنفسهم احد الموضوعات التي يمارس عليها، أو بالأحرى يمارس ضدها دور الولايات المتحدة العالمي ،أما في معنى النقطة الثانية، أي نقطة التماهي الأمريكي –الإسرائيلي فإن العرب لن يستطيعوا مهما فعلوا أن يغيروا كينونتهم فيصبحوا غربيين ويحلوا محل إسرائيل في المرجعية الثقافية – الإيديولوجية أو على الأقل احتلال المرتبة ذاتها التي تحتلها إسرائيل في هذه الحقبة ،غير أن الكلام على الاستحالة في هاتين النقطتين لا يلغي احتمالات العمل العربي على استراتيجيات يستطيع خلالها هذا العمل التدخل أو التأثير في مناطق فراغ التي توتر العلاقة الأمريكية – الإسرائيلية .ولعل ابرز مناطق الفراغ هذه هي تلك التي سنجدها على صعيد مرجعية المنفعة في الشرق الأوسط، غير انه ليس من شأن هذا التأثير إن يضع الطابع المميز لتلك العلاقة موضع تساؤل، بل انه يقتصر على زيادة أو نقصان تكلفة الإباحة الأمريكية لمساحة المناورة الإقليمية الإسرائيلية.(حيدر، 2011 ص160-161)

ومن هنا إن تماسك الحكومة الإسرائيلية ونجاحها في توظيف الأوراق المختلفة يقود في النهاية إلى تدجين الإدارة الأمريكية ودفعها إلى التأقلم مع السياسة الإسرائيلية من خلال اعتبارات كثيرة تفرزها الأوراق الإسرائيلية تدفع نحو المزيد من التراجع في سلوك للسياسة الأمريكية في محاولة منها للإضرار في المصالح الإسرائيلية في المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار تبني السياسة الإسرائيلية إستراتيجية الصمود في مواجهة الضغوطات التي تمارسها الإدارة الأمريكية، الأمر الذي يبلور في النهاية التأقلم الأمريكي مع أهداف إسرائيل .

الخاتمة:

بعد الانتهاء من هذه الدراسة التي سلطنا فيها الضوء على النفوذ الإيراني فـي المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة، أتمنى أن أكون قد وفقت من خلال طرح مفرداتها وفصولها الستة في تحقيق أهداف الدراسة بالشكل المطلوب.

فقضايا الخلافات العربية – الإيرانية تعددت وأصبحت العلاقات بين الطـرفين معقدة وشائكة خاصة في ظل عدم وجود رؤية عربية محددة اتجـاه هـذه القـضايا نتيجة لغلبة الرؤية القطرية والمصالح الخاصة لبعض الدول العربية في علاقتها مع إيران من جهة ،ومن تزايد النفوذ والأطماع الإيرانية في المنطقة العربية من خـلال تبنيها إيديولوجية تصدير الثورة وتطوير قدراتها العسكرية وتهديـداتها المـستمرة برغبتها بتحقيق طموحاتها التوسعية في المنطقة ،الأمر الذي تتداخل فيه قضية الأمن والاستقرار والإيدولوجيا والعوامل الخارجية المتعلقة بالتحولات والتغيـرات التـي حدثت في السياسة الأمريكية في المنطقة سواء كان ذلك على مستوى التغيرات التي حدثت في ميزان القوى في المنطقة بعد الحرب الأمريكية العراقية أو على مـستوى إتاحة الفرص والخيارات وتشابك وتقاطع المصالح بين أطراف الدول في المنطقـة، التي أدت في نهاية المطاف إلى خلق أجواء التوتر والتنافس وعدم الثقـة وحمـل هاجس الخوف لكلا الطرفين (العربي –الإيراني) في أن يتوصل احدهما إلى صفقة على حساب الأخر مع الولايات المتحدة، إلى أن بقيت العلاقات في غموض شـديد، ارتبطت فيما بعد في محددات كانت لها علاقة مباشـرة فـي تحـولات الـسياسة الأمريكية اتجاه المنطقة، الأمر الذي كشف بعد ذلك الدور الإيراني المتصاعد فـي نفوذه في المنطقة في العراق، وبعد ذلك في لبنان من خلال علاقته القوية مع حزب ا في مواجهة إسرائيل في حرب لبنان 2006، ومن خلال علاقتـه مـع سـوريا وحماس واستخدامهما كورقة للمساومة في المفاوضات التي تم طرحها على الجانب الإيراني من قبل الولايات المتحدة وذلك ليتسنى له تحقيق أهدفه المختلفة وخاصـة المتعلقة في برنامجه النووي.



وختاما لهذه الدراسة فأنني أورد ابرز وأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة وعدد من التوصيات التي ارتأيت الأخذ بها لمحاولة تحسين العلاقات العربية - الإيرانية والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب وهي على النحو التالي:

1- إن ما تميزت به الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 بأيديولوجية تصدير الثورة، وانعكاس ذلك ليس فقط في الدستور الإيراني وإنما في النظام السياسي الإيراني وما يتبناه من نموذج إسلامي يراد به أن يكون عابرا للحدود ،كان محدداً أساسيا وعائقا كبيرا يحول دون تطوير العلاقات العربية- الإيرانية.

2- إن العلاقات العربية - الإيرانية تأرجحت ما بين التهدئة والاستقرار والتنافس والحذر في اغلب أحيانها، وفقا للأحداث التي مرت بها المنطقة، وكما تعددت الرؤى العربية لهذه الأحداث في المنطقة، وانعكست هذه الرؤية لكل دولة عربية على علاقاتها الخاصة مع إيران، في حين نظرت إيران إلى كل دولة عربية على انفراد وفقا لخيارات مصالحها معها.

3- إن مصادر الصراع ونقاط الخلاف في العلاقات العربية - الإيرانية تتمثل في الرؤية الإيرانية لأمن الخليج والمتمثلة بضرورة إبعاد القوات الأجنبية من منطقة الخليج ووضع ترتيبات أمنية تكون هي عضو فعال فيها، الأمر الذي ترفضه دول الخليج وتعتبر وجود القوات الأجنبية اتفاقات دولية تلتزم بها، ومن مصادر الصراع أيضا إصرار إيران على تصدير ثورتها الشيعية واستمرار احتلالها للجزر الإماراتية لتبقى العقدة والمحدد الرئيسي للعلاقات العربية – الإيرانية.

4- إن اتخاذ إيران سياسة الحياد الايجابي في موقفها من الحرب الأمريكية على العراق لم يكن إلا دبلوماسية تهدف إلى إعطائها المزيد من الوقت والفرصة الكافية لإعادة قراءة الأوضاع في المنطقة وترتيب أوراقها في صياغة علاقاتها وتحالفاتها مع الدول ذات العلاقة وفقا لمصالحها، الأمر الذي اثبت فيما بعد بنجاح إيران في بسط نفوذها في العراق .



5- إن موقف إيران من الحروب الإسرائيلية على بعض دول المنطقة (الحرب على لبنان 2006 والحرب على غزة 2008) ما هي إلا حروب بالوكالات كان يقوم بها حزب ا الحليف القوي لإيران وحركة حماس والمدعومة من إيران، كانت تقوم بها هذه الحركات لمواجهة إسرائيل وخلق حالة عدم استقرار في المنطقة، وذلك من اجل تحقيق أهداف إيرانية تتعلق بكسب الوقت لتحقيق تقدم في البرنامج النووي الإيراني وتخفيف الضغط الأمريكي الإسرائيلي على سوريا من جهة، ومن جهة أخرى جعل لبنان وغزة خاصة منطقة جديدة للنفوذ الإيراني في المنطقة.

6- إن موقف إيران من القضية الفلسطينية بالرغم مما تتبناه السياسة الثورية الإيرانية بأنه التزاماً واجباً عليها في مناصرة المسلمين المستضعفين ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي، كوسيلة لتجاوز الخلافات العربية السنية –الشيعية والوصول إلى العالم السني، فإن ذلك ساعدها في صياغة تحالفها مع سوريا، بالإضافة إلى تدعيم علاقاتها مع الفصائل الراديكالية الفلسطينية ،ناهيك على اعتبار القضية الفلسطينية نقطة خلاف بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها إيران ورقة مساومة في إطار مفاوضاتها مع الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها.

7- إن العلاقة بين سوريا وإيران علاقة قوية وتاريخية وتتجه إلى مزيد من التطور من خلال الزيارات المتعددة بين البلدين، وإن إيران تريد إبقاء سوريا بعيدة عن الصف العربي، وكذلك أي محاولة للتسوية في المنطقة، لجعلها الورقة الضاغطة التي تستخدمها ليس فقط مع الدول العربية لتحقيق مصالحها، وإنما أيضا أداة ضغط ومساومة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها.

8- إن التوجهات والأطماع الإيرانية التوسعية حقيقة موجودة ولا يمكن إنكارها .وقد تمثلت بما يلي :

أ- إيران قامت باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، ومازالت تحت سيطرتها، وكما أنها ترفض أي محاولة للتسوية أو الحوار بشأنها، وتعتبرها جزر إيرانية تحت سيادتها.

ب- إيران تقوم بدعم الأقليات والأحزاب الشيعية في الدول العربية سواء كان ذلك عن طريق تبني حركات التشيع أو بناء المساجد ودور النشر وتوزيع الكتب والمجلات الشيعية أو استخدام القنوات الفضائية وتقديم كافة الدعم اللازم لذلك، واستخدام الورقة الشيعية في تلك الدول للضغط عليها لتحقيق مصالحها.

ج- تسعى إيران إلى تطوير قدراتها النووية، ليس كما تدعي لحاجتها لتوليد الكهرباء وخدمة مرضى السرطان، وإنما تريد أن تكون قوة إقليمية تواجه أي تهديد خارجي تتعرض له خاصة بعد تدمير قوة العراق العسكرية، وكما تريد أن تعيد دورها السابق ليس فقط بأن تكون شرطي الخليج وإنما القوة الإقليمية المهيمنة والمسيطرة على الخليج والمنطقة، ويتضح ذلك من خلال تصريحاتها المتكررة في تصدير الثورة وتدخلها في شؤون بعض الدول العربية.

9- إيران تستخدم الحركات الإسلامية (حزب ا ، الحركةالحوثية، وحماس) المنتشرة في بعض الدول العربية، وتقوم بدعمها لتكون ذراعها القوي وأداة لبسط نفوذها في الدول العربية، ناهيك عن تطويرها لقدراتها العسكرية التقليدية لتثبيت هذا النفوذ والوصول لأهدافها.

10- إن السياسة الأمريكية تنظر إلى المنطقة العربية من خـلال رؤى ومحـددات ترسم من خلالها سياساتها وتوجهاتها في المنطقـة وتـسوغ علاقاتهـا وفقـا لمصالحها المتمثلة في الحصول على النفط، وتأمين أمن إسرائيل، وبالرغم من اختلاف النخبة الحاكمة بإدارتها المتعاقبة سواء الجمهوريين أو الـديمقراطيين القائمين على رسم سياستها في المنطقة، إلا أن هذه الأهداف خطوط عريـضة وثابتة ومتفق عليها من الجميع، حتى لو تغيـرت الوسـائل والأسـاليب فـي تحقيقها.

11- إن التحولات والتغيرات التي حدثت في توجهات السياسة الأمريكية في المنطقة، والتي تمثلت بتبني إستراتيجية الحرب الاستباقية خاصة في فترة رئاسة بوش الابن وما نتج عنها من تغيرات في معالم المنطقة نتيجة للحرب

الأمريكية على العراق، وما تبعها من حروب (حرب لبنان 2006، والحرب على غزة 2008) في المنطقة، أدت إلى اختلال ميزان القوى في المنطقة وإتاحة الفرصة أمام إيران في بسط نفوذها في المنطقة. وكما ان تولي الإدارة الأمريكية الجديدة لبراك أوباما وتبنية إستراتيجية الانفتاح والحوار وإعطاء الفرص والخيارات والاعتماد على دبلوماسية القوة الناعمة أدت إلى تصاعد الدور الإيراني في المنطقة واتساع نفوذه.

12- إن مجالات الدور العربي في السياسة الأمريكية محدودة ومتواضعة جداً، فلقد فقدت موقعها في المعادلة الإقليمية بالمنطقة، ولم تعد قادرة على منافسة الأدوار الإقليمية غير العربية صاحبة النفوذ والتأثير على ساحتها، وقد انحصرت آمالها فيما تتفضل الولايات المتحدة بمنحه لها من أدوار "افتراضية "لا تمثل اعترافا بثقل خاص على ساحتها، وليس لها تأثير فعلي على التطورات أو التوازنات في المنطقة، خصوصا في ظل تقاطع المصالح العربية – العربية في المنطقة، واستفادة الولايات المتحدة من هذا التقاطع العربي في المصالح واستثماره في اتجاه يخدم المصالح الأمريكية في ظل تجاهل السياسات العربية لطبيعة التطورات المستجدة في المنطقة، حيث بقيت المنطقة العربية مجرد ساحة للتفاعلات الإقليمية السياسية دون قدرة السياسات العربية نتيجة لافتقادها عوامل القوة الذاتية واعتمادها على مساندة الحلفاء الخارجيين أن تحقق أدنى دور لها ممكن يعزز من وجودها في المنطقة، بل على العكس من ذلك وصل الأمر في الحالة العربية إلى التوجس والقلق من حدوث تقارب بين الولايات المتحدة وإيران يؤدي إلى حدوث صفقة على حسابه، مما يظهر عجز السياسات العربية عن التأثير في مجريات الأمور بقدراتها الذاتية ،وافتقادها لأدوات السيطرة على مقدرتها السياسية.

13- استطاعت إيران إن تفرض دورها على السياسة الأمريكية في المنطقة، من خلال امتلاك إيران أوراق مساومة متعددة في المنطقة سواء كانت الورقة السورية أو ورقة الحركات الراديكالية وعلى رأسها حزب ا ، أو من خلال تهديدها للمصلحة رقم واحد في السياسة الأمريكية وهي أمن إسرائيل، ويتضح

ذلك من خلال التوصل إلى توافق حول طبيعة الدور الإقليمي لإيران وحدود امتداداته بالمنطقة، وهو الأمر الذي يوضح أن رغبة الولايات المتحدة في فتح حوار مع إيران يرجع لأسباب سياسية وأمنية خاصة بحماية المصالح الأمريكية، ومتصلة في نفس الوقت بقدرة إيران الإقليمية على التأثير في هذه المصالح سلبا أو إيجابا، وهو وضع يختلف تماما عن موقع ومكانة الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة التي لا تملك وسائل القوة والتأثير في المنطقة الأمر الذي لم يحقق لها ثقلا خاصا في قضاياها الإستراتيجية، فبالرغم من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بضبط البرنامج النووي الإيراني إلا ان الرئيس أوباما تطلع إلى فتح حوار شامل مع إيران وأكد على حقها في امتلاك البرنامج النووي لأغراض سلمية، ولعل رزنامة الحوافز والاقتراحات الأخرى المقدمة من الولايات المتحدة إلى إيران خير دليل على ذلك.

14- يبقى مجال الدور الإسرائيلي هو الأقوى والمهيمن على توجهات السياسة الأمريكية في المنطقة، سواء كان ذلك من خلال تأثير اللوبي الصهيوني في صناعة السياسة الأمريكية وتحديد أهدافها في المنطقة بما يخدم إسرائيل، أو من خلال الالتزامات الدينية التاريخية من قبل الولايات المتحدة إلى إسرائيل وتعهدها بتقديم المساعدة لها وحمايتها، فإسرائيل لديها قدرات نووية متقدمة وقدرات عسكرية كبيره، وبدأ دورها في التصاعد في المنطقة خاصة بعد انهيار القوة العراقية، فلقد خاضت حربين في المنطقة (حرب لبنان 2006 والحرب على غزة 2008) وبغض النظر عن نتائجها سواء كانت سلبية أم إيجابية، بالنسبة لإسرائيل فإن هذا يعطي مؤشراً إلى حرية الحركة الإسرائيلية في المنطقة وبدون إذن مسبق من الولايات المتحدة، وكما أن إسرائيل استطاعت التأثير في السياسة الأمريكية اتجاه عديد من قضايا المنطقة، ومنها الملف النووي الإيراني الذي بدأت إسرائيل بمجرد أن شعرت بحدوث انفتاح للولايات المتحدة الأمريكية مع إيران بخصوص هذا الملف وقيامها بعرقلة مسارات التفاوض والضغط قدر الإمكان لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي يهدد استقرارها في المنطقة.

وأما أهم التوصيات التي طرحتها ما يلي:

1- العمل على إعادة أجواء الثقة والاحترام المتبادل للعلاقات - العربية الإيرانية وذلك يأتي في إطار دور جامعة الدول العربية لإيجاد رؤية عربية مشتركة تعيد صياغة هذه العلاقات.

2- إيجاد حلول سريعة ومناسبة لمصادر الصراع والخلاف بين الدول العربية وإيران ولعل أبرازها إيجاد حل مناسب لقضية الجزر الإماراتية التي تعد المحدد الرئيسي للعلاقات العربية – الإيرانية، وغيرها من القضايا الخلافية.

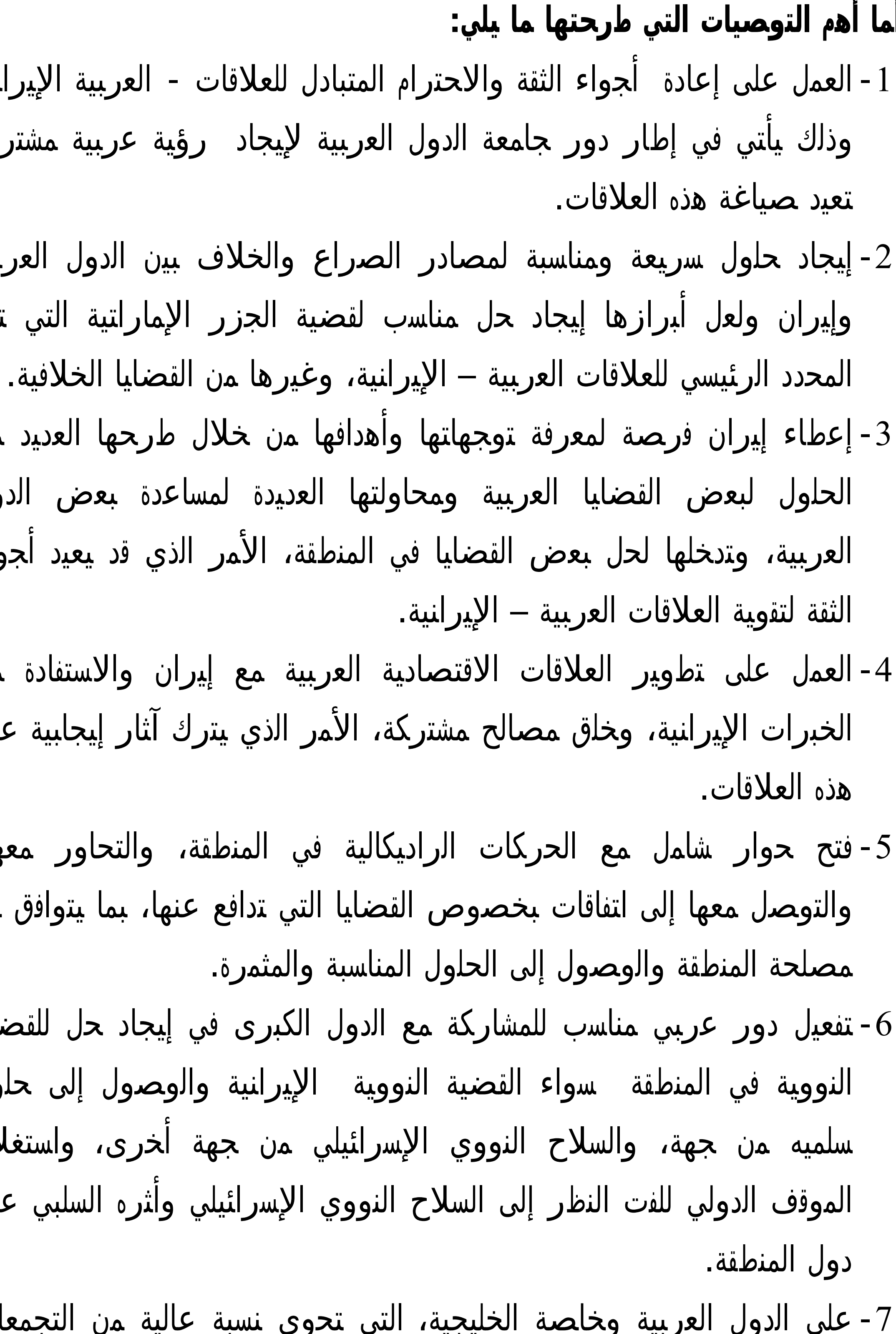
3- إعطاء إيران فرصة لمعرفة توجهاتها وأهدافها من خلال طرحها العديد من الحلول لبعض القضايا العربية ومحاولتها العديدة لمساعدة بعض الدول العربية، وتدخلها لحل بعض القضايا في المنطقة، الأمر الذي قد يعيد أجواء الثقة لتقوية العلاقات العربية – الإيرانية.

4- العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية العربية مع إيران والاستفادة من الخبرات الإيرانية، وخلق مصالح مشتركة، الأمر الذي يترك آثار إيجابية على هذه العلاقات.

5- فتح حوار شامل مع الحركات الراديكالية في المنطقة، والتحاور معها، والتوصل معها إلى اتفاقات بخصوص القضايا التي تدافع عنها، بما يتوافق مع مصلحة المنطقة والوصول إلى الحلول المناسبة والمثمرة.

6- تفعيل دور عربي مناسب للمشاركة مع الدول الكبرى في إيجاد حل للقضايا النووية في المنطقة سواء القضية النووية الإيرانية والوصول إلى حلول سلميه من جهة، والسلاح النووي الإسرائيلي من جهة أخرى، واستغلال الموقف الدولي للفت النظر إلى السلاح النووي الإسرائيلي وأثره السلبي على دول المنطقة.

7- على الدول العربية وخاصة الخليجية، التي تحوي نسبة عالية من التجمعات الشيعية إيجاد حلول وآليات مناسبة تتمثل في فتح حوارات شاملة معها، لمعرفة مطالبها والعمل على احتوائها، أو إيجاد آلية معينه لزيادة نسبة السكان من السنة وجعلها الأغلبية الكبرى في الدولة، ومن أكثر الدول التي يجب تبني هذه



الآلية هي دولة البحرين، ولعل ما حدث في البحرين وبعض الدول العربية من تحركات ثورية وتحركات للشيعة وأعمال تخريبية مطالبة بتغير النظام خلال عام 2011 (أثناء كتابتي لهذه الدراسة) خير دليل على ضرورة إيجاد حلول سريعة لهذا الموضوع خاصة.

8- يجب على إيران أن تدرك أن أمن واستقرار المنطقة واجب ومسؤولية يتحملها الجميع، ولذلك يجب عليها أن تكف عن إثارة النعرات الطائفية والمذهبية خاصة التي مارستها في العراق وتريد تصديرها إلى بقية الدول المجاورة، وأن تكف أيضا عن دعم الحركات الراديكالية وممارسة بعض التحديات العسكرية خاصة في منطقة الخليج، وأن تعي إلى ما يصدر عنها من خطابات إعلامية تهدد استقرار المنطقة، وأن تعمل سريعا إلى إعادة أجواء الثقة والأمن والاستقرار إلى المنطقة من خلال التزامها بالاتفاقات الدولية المتعلقة بحسن الجوار واحترام سيادة الدول.

9- على الدول العربية إعادة صياغة أدوارها ومواقفها في المنطقة، والوصول إلى رؤية شاملة موحدة تخدم القضايا العربية بدلا من تبني كل دولة إستراتيجية منفردة تفتح المجال وتعطي الفرص لدول أخرى، سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية أو تركيا للممارسة دورها في المنطقة على حساب مصالحها، حتى ولو كان تفعيل هذا الدور في إطار جامعة الدول العربية على أقل تقدير.

10-كما يجب على الدول العربية خاصة الحليفة والصديقة للولايات المتحدة ،أن تفعل سياساتها ومجال أدوارها في السياسة الأمريكية وأن لا تبقى المنطقة العربية مجرد منطقة إجراء اختبارات ومخططات للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

11-يجب على الدول العربية وخاصة النفطية أن تعي بأن هناك مصادر قوة لهـا يمكن استغلالها والضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لجعلها القيام بإيجاد حلول للقضايا العربية في المنطقة ومن هـذه المـصادر الـنفط والعلاقـات الاقتصادية المختلفة لها مع عدد من الدول العربية .

المراجع

أسدي، بيجان (2002) "إيران وامن الخليج "**مجلة شؤون الأوسط**، العدد107 صيف 2002، ص173-174.

ابو إصبع، بلقيس احمد منصور(1999)" **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن 1978-1990**"ط1، الناشر مكتبة مدبولي – القاهرة.

آغا، حسين (1997) "**سوريا وإيران تنافس ام تعاون**"، ترجمة عدنان حسين، ط1، دار الكنوز الأدبية – بيروت – لبنان.

آل حسين، عبد الستير (2004)" **تحذير البرية من نشاط الشيعة في سوريا**"، ط1

ايزدي، بيزن (2000)"**مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**"، ترجمة سعيد الصباغ، ط1، الدار الثقافية للنشر- القاهرة.

بارزي، تريتا (2008) "**حلف المصالح المشتركة- التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة** " ترجمة أمين الأيوبي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون

باكير، علي حسين "(2006) "حزب ا تحت المجهر –رؤية شمولية مغايرة للعلاقة مع إيران وإسرائيل "**مجلة الرصد**، العدد 2 ، سنة 2006، ص17-18.

برادلي، أتاير(2004) "**السلام الأمريكي في الشرق الأوسط "المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11-أيلول** " ترجمة عماد فوزي شعيبي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- لبنان

براوين، خيرآله(2009)"**الوسيط في القانون الدستوري الإيراني** "ط1، منشورات الحلبي الحقوقية .

برزيغار، كيهان (2010) "مفارقة الإجماع النووي الإيراني "**شؤون الأوسط**، العدد 136، ص38.

البزار، حسن (1993**)** "إيران في النظام الإقليمي للخليج العربي"**دراسات إيرانية،** المجلد الأول، العدد الثاني، تصدر عن وزارة التعليم والبحث العلمي –جامعة البصرة، ص98-107.

البلاونة، علي (2004) "الضغوط الأمريكية على إيران – منشات نووية أم حيوية " **مجلة شؤون إستراتيجية**، السنة 2، العدد10، 292-93.

بنان، طلال صالح (2004) "إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية " **السياسة الدولية**، العدد 155، يناير 2004، 17-20.

بوختا، ويلفرد(2003) "**من يحكم إيران – بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية** "ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – أبو ظبي –الإمارات العربية.

بيومي، زكرياسليمان (2009) "**العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني** " ط1، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع – دسوق.

تشوبين، شاهرام (2007) "**طموحات إيران النووية**"، ط1، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت –لبنان .

توفيق، سعيد حقي (2000) "**مبادئ العلاقات الدولية** " ط1، دار الأوائل للطباعة والنشر .

جاد، عماد(2009) "الجهود الإسرائيلية لتحييد الخلاف مع السياسات الأمريكية "**شؤون عربية**، العدد139 – خريف 2009، ص107-113

جاد،عماد (2003) "تداعيات الغزو الأمريكي للعراق ...على دور إسرائيل بالمنطقة"، **شؤون عربية**، العدد113، ربيع 2003، ص 40-41.

الحروب، خالد (2006) "إيران تحدي (أو تغير) موازين القوى الإقليمية "**، شؤون عربية** العدد 125، ربيع 2006، 15-24.

حسن، عمر كامل (2010) "النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي "**شؤون عربية**، العدد 144، شتاء 2010، ص244.

حسن، محمد (2004) "**قضايا إيرانية "التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي** "العدد الثاني، مركز دراسات الشرقية – جامعة القاهرة .

حماد، مدحت (2004) "**قضايا إيرانية التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي** "العدد الأول، مركز الدراسات الإستراتيجية – جامعة القاهرة

حميدة، عبدا لرحمن (1988) "**جغرافيا أسيا** " دار الكتاب العربي

حنا، اليأس (2009) "المنطقة العربية في مرحلة ما بعد حرب غزة "**شؤون عربية،** العدد137، ربيع 2009، 28-29.

حيدر، محمود (2011) "الأسس اللاهوتية للعلاقات الأمريكية والإسرائيلية "**شـؤون الأوسط،** العدد137، خريف 2010 – شتاء 2011، 156-161.

الخزرجى، ثامر كامل (2005) "**العلاقات السياسة الدولية – وإسـتراتيجية إدارة الأزمات** " ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

خليل، احمد خليل (2001) "**نقد التضليل العقلي :شيعة لبنان والعالم العربي.هل هم آخرون في النصف الأخير من القـرن العـشرين.**"ط1، المؤسـسة العربيـة للدراسات والنشر.

خواجة، محمد (2005) "المثلث العربي – الإيراني – التركـي – واقـع وأفـاق " **شؤون الأوسط** ، العدد 119 – صيف 2005ص168-169 .

دوران، مايكل(2005) "**ملفات أمريكية ساخنة – السعودية وحـزب ا** "ترجمـة يوسف الجهماني، ط1، دار الكنوز الأدبية للطباعة والنشر والتوزيع لبنـان – بيروت.

الديدموني، شرين(2007) "المشروع النـووي الإيرانـي- الإبعـاد الإسـتراتيجية والانعكاسات الإقليمية "**مجلة النهضة**، المجلد الثامن، العدد 1، ينـاير 2007، ص198.

ديلواني، طارق (2005) "المد الشيعي في الأردن حقيقة أم وهـم "**مجلـة العـصر** العدد67 تاريخ 2005/3/12.

راشد، سامح (2004) "إيران في مواجهة الضغوط الخارجية "**الـسياسة الدوليـة،** العدد 155- يناير 2004،ص153-154 .

راشد، سامح (2006) "إيران وسوريا .....التحالف حول لبنان "**السياسة الدوليـة،** العدد 166 – 2006 ،ص135.

راشد، سامح (2009) "الدولة والحوثيين – قراءة في جوهر الـصراع "**الـسياسة الدولية،** العدد 178- أكتوبر 2009،ص154.

راشيل، جيمس(2008) "**التهديدات الإقليمية والإستراتيجية الأمنية: الوضع المقلق حالياً في الشرق الأوسط**" الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية التـابع لكلية الحرب الأميركية متوفر عبر: WWW.ALZYTOUNA. NET

الراوي، رياض (2006) "**البرنامج النووي الإيراني وأثرة على منطقـة الـشرق الأوسط** "ط1، دار الأوائل للنشر والتوزيع دمشق –سوريا، ص120-264 .

رجائي، فرهانغ (2001) "تأملات حول الدين والسياسة في إيران"**شؤون الأوسـط**، العدد 103، صيف 2001،ص34-35.

الرشيدي، حسن (2008) "أهداف السياسة الخارجية لإيران " **مجلة البينه تـاريخ** 2008 /4/22 متوفر عبر: www.albainah.net

الرشيدي، حسن (2008) "أهداف السياسة الخارجية لإيران "**مجلة البينـة**، تـاريخ 2008/4/22 ، ص153.

رضا فوده، محمد (2002) "**العلاقات الإيرانيـة الخليجيـة** "ط1، الناشـر مركـز الدراسات العربي الأوروبي – باريس – المكتب العربي للمعارف

رفعت، سعيد (2002) "التصور الأمريكي الجديد وموقع العـرب منـه"**، شـؤون عربية**، العدد 112، 2002، ص8.

رفعت، سعيد (2009) "السياسات العربية: حرج من التطرف الإسرائيلي وقلق من النفوذ الإيراني " **شؤون عربية**، العدد 138، صيف 2009، ص8.

رفعت، سعيد(2006) "توجهات أمريكية وتحولات أوروبية جديـدة فـي المنطقـة "**شؤون عربية**، العدد 125، ربيع 2006،ص5-6.

الرفوع، فيصل عودة (2009) "**نظرية السياسة الخارجية** " ط1، دائـرة المكتبـة الوطنية.

ابو رمان، محمد " (2006) " التشيع السياسي ظاهرة تغذيها انتصارات حـزب ا "**جريدة الغد الأردنية** العدد 354، تاريخ 2006/10/4.

زاده، بيروزمجتهد (2000) "التحولات الأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الإصلاحيين "**دراسات شرق أوسطية**، السنة الخامسة، العدد 12، صـيف 2000.

الزعبي، خيام محمد (2009) "السياسة الخارجية السورية بين الثابـت والمتغيـر" **السياسة الدولية،** العدد 178، أكتوبر 2009 ، ص 169.

الزعبي، محمد (2007) "**الاستعمار الأمريكي الجديد للشرق الأوسـط – ملامحـه وتداعياته** "ط1، دائرة المكتبة الوطنية – الأردن.

الزهيري، ابو بكر مرشد (2008)"**التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرهـا على الأمن القومي** "ط1، مكتبة الصادق، صنعاء- اليمن .

زيمـران، كـاثرين (2010) "**حركـة الحـوثي فـي الـيمن** "متـوفر عبـر:
WWW.criticalthreats.org

سريع القلم، محمود (2006) "الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية "**شـؤون الأوسط،** العدد 121، شتاء 2006،ص112-114 .

السعيد إدريس، محمد (2005) "إيران وبناء الدولة العراقية :المصالح والـسياسات "**السياسة الدولية**، العدد 162، أكتوبر 2005، 75.

السعيد إدريس، محمد (2009) "الأزمة السياسة الإيرانية وانعكاساتها الخارجيـة " **السياسة الدولية**، العدد 178، اكتوبر2009، ص121.

السعيد، إدريس محمد (2006) "الخليج والأزمة النووية الإيرانية " **مجلة الـسياسة الدولية**، العدد 165، يوليو 2006، ص96-98.

سكوت، كيندل (2009) "ديناميات صنع السياسة الخارجية الأمريكيـة"، **الـسياسة الدولية**، العدد178، أكتوبر 2009، ص143.

سلامة، معتز محمد (1997) "الجيش والحرس الثوري الإيراني "**السياسة الدوليـة،** العدد130، أكتوبر 1997، ص80-82.

شحاذة، مهدي (1999) "**إيران: تحديات العقيدة والثورة** "ط1، مركـز الدراسـات العربي الأوروبي .

الشوربجي، منار(2009) "**أوباما والعالم الإسلامي – قراءة في تحولات الخطـاب الأمريكي ودلالاته**".العدد 178، أكتوبر 2009.

شيعبي، عماد فوزي (2003) "**السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد –دراسـة إستراتيجية "اليمين والمحافظون الجدد من التدخل الانتقـالي إلـى التـدخل الاستباقي** "ط1، دار كنعان للدراسات والنشر.

الصادق، علي (2006) "**ماذا تعرف عن حزب ا .**"ط1، حقوق النـشر محفوظـة للمؤلف.

صارم، سمير (2003) "**النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية "، مجلـة الفكـر السياسي،** السنة السادسة، العددان الثامن عشر والتاسع عشر، ربيع وصـيف 2003، ص60-63.

صالح، محسن (2011) "اللوبي الصهيوني في أمريكا"، **شؤون الأوسط**، العدد137، خريف 2010- شتاء 2011،ص 133-134.

طاهر، احمد (2009) "**اليمن والحوثيين -حدود ودلالات الدور الخارجي "السياسة الدولية،** 178- أكتوبر 2009، ص160-161 .

عامود، محمد سعد (2007)"الشيعة في الخليج وتفـاعلات الـصراع الأمريكـي – الإيراني، **السياسة**، العدد168-ابريل 2007، ص94-98.

العبادي، خالد(2008) " **تأثير النفوذ الإيرانـي علـى الـدول العربيـة (سـوريا ولبنان)1979 - 2007** ".رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة جامعة مؤتة.

عبد الحميد، عصام السيد (2006) "**الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره علـى العلاقات الخارجية** "ط1، الناشر عين للدراسات والبحوث الإنسانية، المربوطية – الهرم.

عبد السلام، احمد لطفي (2005) "**الانحياز الأمريكي لإسرائيل دوافعـه التاريخيـة والاجتماعية والسياسية** "ط1، مكتبة النافذة .

عبد الصادق، علي (2003) "**إيران – تركيا والحرب الأمريكيـة- العراقيـة** "ط1، مركز الإمارات للتنسيق والمتابعة - دولة الإمارات .

عبد الفتاح، بشير(2005) "أمريكا وإيران ......مواجهة أم مـصالحة"، **الـسياسة الدولية**، العدد 160، ابريل 2005،ص166.

عبد الفتاح، بشير(2010) "إيران والشيعة العرب....علاقة شائكة "، **شؤون عربية،** العدد 144، شتاء 2010، ص75-76 .

عبد المعز، سالي(2009) "**الحوثيين في اليمن ...مخاوف من نشوء حرب جديدة**"، العدد177، يوليو 2009.

عبد الناصر، وليد (1997) "**إيران – دراسـة عـن الثـورة والدولـة** " ط1، دار الشروق القاهرة – مدينة النصر.

عتريسي، طلال (2006) "**الجمهورية الصعبة -إيـران فـي تحولاتهـا الداخليـة وسياستها الإقليمية** "ط1، دار الساقي – الحمراء – بيروت – لبنان.

العفيفي، فتحي (2000)"**مشكلات الجدود السياسية في منطقة الخليج العربي** "ط1، منشورات دار المدينة للطباعة – مصر،ص373-400.

العفيفي، فتحي (2006) "النموذج الديناميكي للتنافس النزاعي ومشكلاته" "**المستقبل العربي،** السنة الثامنة والعشرون ،العدد 331 لسنة 2006، ص113

العلوي، خالد بن محمد (2007) "**التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني** "إدارة الدراسات السياسية – لحركة التوافق الوطني الإسلامية –الكويت .

علي، حسين (2005) "**هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الـدول المجـاورة** "ط1، دار الكتاب العربي .

العناني، خليل (2005) "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربـي :رؤيـة مستقبلية "**شؤون عربية** ، العدد 123، خريف 2005،ص79-82.

العناني، خليل (2009) "أوباما والشرق الأوسط .....نوايا جيدة تفتقد الرؤية" **شؤون عربية،** العدد 137، ربيع 2009 ، ص30-35..

العناني، خليل (2009) "مراكز قوى جديدة في الشرق الأوسط "**شـؤون عربيـة،** العدد 138،ص33-38.

العناني،خليل (2006) "النفوذ الإيراني في العراق "**السياسة الدولية،** العـدد 162، أكتوبر 2005،ص107.

العيدروس، محمد حسن (1999) "**العلاقات العربية – الإيرانية** "ط1، دار الكتـاب الحديث –الكويت –القاهرة –الجزائر .

العيدروس، محمد حسن (2002) "**الجزر العربيـة والاحـتلال الإيرانـي نمـوذج العلاقات العربية – الإيرانية** "الجزء الرابع، دار العيد روس للكتاب الحـديث، مركز الإمارات –القاهرة –الكويت –الجزائر .

الغمري،عاطف (2001) "**الأمريكي التائه في الشرق الأوسط** "ط1، مكتبة الشروق- القاهرة.

فتحي، ممدوح أنيس (1997) "إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمـن العربـي "**السياسة الدولية،** العدد 130، أكتوبر 1997،104-105 .

فياض، خالد (1997) "العلاقات العربية بين الصراع والتعاون "**السياسة الدوليـة،** العدد 127، يناير 1997، ص153-204.

الفيومي، عاطف (2011) "**ماذا يريد الشيعة من العالم الإسـلامي ؟**"ط1، الناشـر مكتبة طريف المصلحين – الجيزة .

قاسم، عبد الستار (2007) "ماذا نريد من إيران؟ " **المستقبل العربـي،** الـسنة 29، العدد 335، كانون الثاني – يناير2007، ص76 .

القاسمي، خالد بن محمد (1986) "**الخليج العربي في الـسياسة الدوليـة قـضايا ومشكلات** "، ط1، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة – الكويت .

القاسمي، خالد بن محمد (1997) "**الجزر الثلاث بين السيادة العربيـة والاحـتلال الإيراني**"، ط1، منشورات المكتب الجامعي – الإسكندرية

القرني، بهجت (1994) "**السياسات الخارجية العربية للدول العربية** " ترجمة جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية –جامعة القاهرة .

قهوجي، رياض (2007) "الخيارات العسكرية للمواجهـة الأمريكيـة – الإيرانيـة "**السياسة الدولية،** العدد 168 – ابريل 2007، ص211-223 .

كام، افريام(2005) "تقرير استراتيجي إسرائيلي كبح لخطر النـووي الإيرانـي – الخيـار العـسكري"، **مجلـة الأرض،** الـسنة 32، العـدد الثالـث، آذار 2005،ص100-105.

كشك، اشرف محمد (2004) "أمن الخليج بعد حرب العراق " **الـسياسة الدوليـة،** العدد 155، يناير 2004، ص150 .

كشك، اشرف(2006) "التحالفات الإقليمية لإيران – السياسة تتجـاوز الايـدولوجيا "**السياسة الدولية**، 165، يوليو 2006،ص116-117 .

كورد زمان، أنتوني (2000) "**دراسات عالمية :القدرات العسكرية الإيرانية** "العدد 6 ، مركز الإمارات والشؤون الإستراتيجية – أبو ظبي

اللباد، مصطفى (2007) "قراءة في مشروع إيران الإسـتراتيجي تجـاه المنطقـة العربية "**شؤون عربية**، العدد 129 – ربيع 2007، ص37-41.

اللباد، مصطفى (2009) "موقع الدورين التركي والإيرانـي فـي سياسـة الإدارة الأمريكية الجديدة "، **شؤون عربية**، العدد 138، صيف 2009، ص66-67.

مبارك، مبارك احمد (2005) "جولة خاتمي العربية: نحو تفعيل العلاقات الإيرانية العربية " **السياسة الدولية**، العدد 159، يناير 2005،ص172-177 .

المجالي، عصام (2007) "**تأثير التسلح على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسـلامية 1979**"رسالة ماجستير غير منشورة ، مكتبة جامعة مؤتة.

محمد، عبدا يوسف سهر (1999) "السياسة الخارجية الإيرانية :تحليل لـصناعة القرار " **السياسة الدولية**، العدد 138، أكتوبر 1999،ص26.

محمد، عرفة خديجة (2003) "مناقشة التقرير الاستراتيجي الإيراني "**مجلـة كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية**، النهضة – العـدد 14، ينـاير2003، ص140-141.

محمود، احمد إبراهيم (1993) "السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات "**السياسة الدولية**، العدد 111، يناير 1993، ص257-260.

محمود، احمد إبراهيم (2010) "**حال الأمـة العربيـة 2009-2010 النهـضة أم السقوط** "ط1، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان .

محمود، حامد (2009) "انتخابات الرئاسة وملفات الـسياسة الخارجيـة الإيرانيـة "**السياسة الدولية**، العدد177، يوليو2009، ص240.

محمود، عبدالمحمود النور (2008) "**إستراتيجية الاحتواء الأمريكي وأثارها علـى الدول الإسلامية –نماذج (إيران، مصر، السودان)** ط1، دار الجنان ،عمان – الأردن .

محمود، موسى محمد (2008) "**الموسوعة الجغرافية** "ط1، دار دجلة للنشر عمان-الأردن.

المخادمي، عبدالقادر زريق (2005) "**مشروع الشرق الأوسط الكبيـر** "ط1 الـدار العربية للعلوم ناشرون بيروت –لبنان .

مخيمر، أسامة (2007) "المواجهة الأمريكية الإيرانية – تصعيد أم تهدئة "**السياسة الدولية،** العدد 168، ابريل 2007 ،ص139.

المرهون، عبدا لجليل زيد (2006) "أمن الخليج والمتغير الأمريكـي " **المـستقبل العربي،** العدد 328، حزيران /يونيو 2006 ،ص8.

مسعد، نيفين (2006) "التداعيات الإقليمية :إيران " **المستقبل العربي،** الـسنة 29، العدد 332، أكتوبر 2006،ص60-63 .

مسعد، نيفين (2009) "ندوة : ثلاثون عاما على قيام الثورة الإسلامية في إيـران " **شؤون الأوسط،** العدد 131 – شتاء 2009،ص21-229

مسعد، نيفين عبدالمنعم (2002) "**صنع القرار في إيران في العلاقـات العربيـة – الإيرانية** "ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، الحمراء –بيروت-لبنان .

مشكور، سالم (1993) "**نزاعات الحـدود فـي الخلـيج**" ط1، مركـزا لدراسـات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق .

ابومغلي، محمد وصفي (1985) "**إيران – دراسة عامة** "ط1، منـشورات مركـز دراسات الخليج (سلسلة إيران والخليج 24)

مقلد، إسماعيل صبري (1982)"**نظريات السياسة الدولية** " ط1 .

الموسوي، السيد عبد الرسول (2002) "**الشيعة في التاريخ** " ط1، دار الترجمـان السنة .

موسوي، سيد حسين (2006) "فرضيات الأزمة النووية بين إيران والغرب "**شؤون الأوسط،** العدد 121 شتاء 2006، ص6.

الموصللي، احمد (2004) "**موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا** " ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية – بيروت .

موقع الجامعة العربية "**موقف الجامعة العربية من الملف النووي الإيراني** " متوفر عبر: **WWW.googl.COM**

ميرشمر، جون (2006) "وجهات نظر حول النفوذ الإسرائيلي في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية"، **مجلة فورين بوليسي،** سلسلة ترجمات الزيتونـة (18) حزيران /يونيو 2006، ص2-3.

ميرفى، أيما وآخرون (1997) "**أمن الخليج في ظل النظام الدولي الجديـد** "، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط – عمان .

نافعة، حسن (2003) "وجهة نظر: تطور الرؤية الأمريكية تجاه العـالم العربـي"، **السياسة الدولية،** العدد166، أكتوبر 2006،ص75-77.

النبالي، عبدا (2003) "**الحياة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية** "ط1، عمان – الأردن .

النصراوي، صلاح (2003) "مستقبل الشيعة في عراق مـا بعـد صـدام حـسين "**السياسة الدولية،** العدد 153، يوليو 2003،ص146-148.

النواتي، مهيب سليمان احمد (2002) "**حماس من الداخل** "ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع – فلسطين – غزه.

نوار، إبراهيم (2009) "الخليج العربي من بؤرة الـصراع إلـى سـاحة التعـاون "**السياسة الدولية،** العدد 177، 2009، ص190-193.

نورثون (1986) "**أمل والشيعة نضال من اجل كيان لبنان** " ترجمة حسين الأيوبي، ط1.

نورس، علاء الدين (1982) "**السياسة الإيرانية في الخليج العربي إبان عهد كريم خان 1757 – 1979**" ط1، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم –معهـد البحوث والدراسات العربية .

ابوهدبه، احمد (2006) "**إسرائيل والمـشروع النـووي الإيرانـي** "ط1، مركـز الدراسات الفلسطينية توزيع الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان.